خبراء ومصرفيون يتوقعون موعد إقدام «المركزي» علي تخفيض سعر الفائدة وانتهاء سياسة التشديد النقدي

التقارير المضللة للإعلام الغربي عن دور القاهرة تبث سموم العداء المستتر

هيستيريا نيرون تل أبيب ومؤامرات عجوز واشنطن لن تتوقف وستبقي مصر فوق الجميع

وجهة نظر
د. وحيد عبدالمجيد
ص3

المؤسسات المالية العربية تضع خطة التعاون المشتركة في قلب القاهرة

«الصناعات الغذائية».. في قلب الدعم الحكومي للمجالس التصديرية

السياحة تتحدي الأحداث الساخنة وتواصل العودة القوية

المستشفيات الحكومية خارج قائمة الطروحات

الحصاد

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الرؤية الفائقة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • العدد ٧٤٤ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

الأحد
٢٦ مايو ٢٠٢٤

خارطة بالفرص الاستثمارية أمام مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي

هل تشهد أسعار اللحوم انفراجة خلال الفترة المقبلة؟

بنك القاهرة يحصل على شهادة الأيزو في إدارة الحوكمة المؤسسية ISO 37000

البنك الأهلي المصري يجدد شهادة التوافق مع المعيار الدولية لاستمرارية الأعمال ISO 22301: 2019

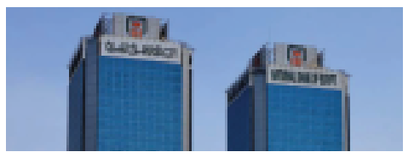

بنك مصر يحصد جائزتي أفضل بنك إسلامي والأفضل في مجال ائتمان الشركات لعام ٢٠٢٤

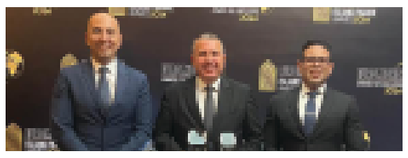

استراتيجية جديدة بين شركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص لتوطين صناعة الدواء وتصديره

الرئيس السيسي يشهد افتتاح مشروع استصلاح ٤٠٠ الف فدان بتوشكي وعدد من المشروعات التنموية بجنوب الوادي

كتبت – رضوى عبدالله

شهد الرئيس عبد الفتاح السيسي – يوم أمس السبت- افتتاح المشروعات التنموية بجنوب الوادي، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، وذلك بمركز المنارة للمؤتمرات الدولية، بحضور عدد كبير من الوزراء والمسئولين وكبار رجال الدولة.

وشملت المشروعات التنموية افتتاح محطات رفع المياه الرئيسية بجنوب الوادي ، و افتتاح تطوير محور شرق العوينات - الداخلة – الفرافرة ، و افتتاح تطوير محور الدكتور هشام عرفات (الصعيد الحر) ، وافتتاح محور اللواء أ. ح سمير فرج (شمال الأقصر).

كما تم افتتاح محور الدكتور محمد سيد طنطاوى ، و افتتاح محور الدكتور جمال حمدان (محور الفراعنة) ، و افتتاح محور الشيخ محمد صديق المنشاوي (محور منفلوط).

كما شهدت فعاليات الافتتاح ، التي جرت والجريدة ماثلة للطبع ، افتتاح مشروع استصلاح أكثر من ٤٠٠ ألف فدان بتوشكى نجح جهاز مشروعات الخدمة الوطنية من استصلاحها وزراعتها خلال الفترة الماضية.

كما شهد الرئيس السيسي موسم حصاد القمح بمساحة إجمالية تصل إلي نصف مليون فدان قمح موزعة علي مزارع الشركة الوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وتنقسم كالآتي: مشروع توشكى الخير بمساحة ٣١٠ ألف فدان قمح، شرق العوينات بمساحة ١٥٦ ألف فدان، الفرافرة بمساحة ٤٧٢٥ فدان، عين دالة بمساحة ٤٢٨٤ فدان.

و قال اللواء أحمد العزازي رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، إن مصر تضع الأمن الغذائي على رأس أولوياتها، في ظل الأزمات المتلاحقة وتأثيرها البالغ على الأمن الغذائي العالمي، خاصة في الدول النامية.

وأضاف في كلمة ضمن فعاليات الافتتاح أن جهود الدولة المصرية تضافرت اعتبارا من عام ٢٠١٤؛ لتحقيق استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأكد أن الدولة أولت اهتماما كبيرا بالعديد من المشروعات؛ للنهوض بقطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة، كما حرصت على منع التعدي على الرقعة الزراعية وصيانتها والإصرار على التوسع الأفقي بها.

ولفت إلى أن الدولة اتخذت قرارًا بإعادة إحياء مشروع جنوب الوادي بتوشكى، وتخطي كل الصعاب التي واجهته من قبل.

وتابع: «المشروع طالما عانى من تحديات جمة أوقفته لما يزيد على ٢٠ عامًا، أهمها وصول نهر النيل إلى أراض ذات منسوب أعلى وتربة شديدة الملوحة».

وأكمل: «الأمر حث أجهزة الدولة على التكاتف لتسابق الزمن للتغلب على تلك التحديات، وسرعة التنفيذ على مدار الساعة وفقًا لأقصى معدلات الأداء».

وذكر أن القوات المسلحة تم تكليفها باستصلاح وزراعة ٤٣٠ ألف فدان بجنوب الوادي – توشكى الخير، بتكلفة تجاوزت ١٨٠ مليار جنيه حتى الآن.

"السكة الحديد" : تشغيل قطارات إضافية بمناسبة عيد الأضحى المبارك بداية من ١٠ يونيو

كتب – أحمد ابراهيم

قررت الهيئة القومية لسكك حديد مصر تشغيل عدد من القطارات الإضافية علاوة علي القطارات الحالية خلال الفترة من ١٠ / ٦ / ٢٠٢٤ إلى ٢٨ /٦ / ٢٠٢٤ وذلك تيسيرا على جمهور الركاب وراحتهم بمناسبة عيد الأضحى المبارك .

و وجه المهندس / محمدعامر - رئيس الهيئة برفع درجة الإستعداد لإستقبال عيد الأضحى المبارك وإتخاذ كل السبل والآليات التى تكفل توفير الراحة والأمان لجمهور المسافرين بالوجهين القبلى والبحرى وتواجد قيادات الهيئة لمتابعة التشغيل والإشراف على غرفة العمليات لمتابعة حركة القطارات على جميع الخطوط وزيادة منافذ بيع التذاكر بزيادة شبابيك التذاكر بالإضافة إلى تشديد الرقابة عليها وداخل صالات الحجز والتنسيق مع شرطة النقل والمواصلات لإحكام السيطرة ومنع السوق السوداء لإستيعاب الأعداد المتزايدة من الركاب خلال عطلة العيد مع الإستغلال الأمثل لطاقات النقل المتاحة ، وإستمرار تكثيف أعمال الصيانة وعدم السماح بخروج أى قطار من الورشة إلا بعد التأكد من الحالة الفنية الجيدة للقطارات بالإضافة إلى التأكيد على نظافة جميع القطارات ودورات المياة وتطهيرها قبل خروجها إلى السفرية على الخطوط .

الصحة تعلن إصدار ٢٩٠ ألف قرار علاج على نفقة الدولة بتكلفة تجاوزت الـ ١,٧ مليار جنيه خلال أبريل

كتبت – شيماء مرسي

أعلنت وزارة الصحة والسكان، إصدار ٢٨٩ ألف و٥٩٠ قرار علاج على نفقة الدولة، بتكلفة إجمالية بلغت مليار و ٧١٣ مليون و٣٩٢ ألف جنيه، وذلك خلال شهر إبريل الماضي، تنفيذا لتوجيهات فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي برفع العبء عن المواطنين خاصة غير القادرين منهم.

وأوضح الدكتور حسام عبدالغفار المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، أن إجمالي المستفيدين من القرارات الصادرة للعلاج على نفقة الدولة بلغ ٢٧٦ ألف و٥٧٣ مواطنا، مشيرا إلى أن ذلك يأتي في إطار تيسير إجراءات حصول المواطنين على خدمات طبية متكاملة، موضحا أن قرارات العلاج الصادرة شملت تخصصات (أمراض الدم، والأورام، والجراحة، والنسا، والباطنة، والأنف والأذن، والمسالك، والعظام، بالإضافة إلى الأمراض الجلدية والعصبية) .

وأضاف «عبدالغفار» أنه تم مناظرة ٤٧٣ حالة بواسطة تقنية الـ«فيديو كونفرانس» وذلك لتسهيل الإجراءات على المواطنين، وإصدار قرارات علاجهم دون الحاجة للحضور إلى مقر الإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة، ودون تحمل المريض أي مشقة .

وقال «عبدالغفار» إنه في إطار استراتيجية وزارة الصحة ودورها في رعاية ذوي الهمم من طالبي بطاقة الخدمات المتكاملة، تم مناظرة وتوقيع الكشف الطبي على ٣١٦٣٠ ألفا من طالبي الحصول على بطاقة الخدمات المتكاملة خلال شهر إبريل الماضي، مشيرا إلى زيادة عدد لجان الكشف الطبي على ذوي الاحتياجات الخاصة إلى ٥١١ لجنة طبية على مستوى محافظات الجمهورية .

ولفت الدكتور محمد زيدان مدير الإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة، إلى أن حالات الإعاقة المستحقة لكارت الخدمات المتكاملة تشمل البتر متعدد الأطراف أو بتر طرف واحد، والشلل الرباعي، والشلل الدماغي، وحالات ضمور العضلات، وشلل الأطفال في حالة طرف أو أكثر، بالإضافة إلى حالات كف البصر، والإعاقات المتعددة، وحالات متلازمة داوون، والإعاقات الذهنية الأخرى - معدل الذكاء ٣٥٪ أو أقل- إلى جانب حالات طيف التوحد والتقزم.

وأشار «زيدان» إلى توقيع الكشف الطبي على ١١ ألف و ٦٩٣ مواطنا من طالبي الحصول على السيارات المجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة المعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية، مضيفا أنه تم مناظرة وتوقيع الكشف الطبي على ١٩ ألفا و ٢٧١ مواطنا من طالبي الحصول على الدعم النقدي (معاش تكافل وكرامة) .

اليوم .. مجلس الشيوخ يستانف نشاطه لمناقشة أموال الوقف وتجديد المساجد وخطة التنمية الاقتصادية

كتب – أسامة السيد

يستأنف – اليوم الأحد وغدا الأثنين - مجلس الشيوخ، جلساته العامة برئاسة المستشار عبد الوهاب عبد الرازق، رئيس المجلس، ويستعرض طلب مناقشة عامة مقدم من النائب يوسف عامر، لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن حفظ أموال الوقف وتنميتها.. وتشهد الجلسة العامة لمجلس الشيوخ غدا، مناقشة طلب مقدم من النائب محمد عبد العليم الشيخ، بشأن إحلال وتجديد وفرش المساجد ونقص الأئمة والخطباء ومقيمي الشعائر والعاملين بالمساجد وتحسين أحوالهم المعيشية.

كما يناقش الأعضاء تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار بشأن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي الجديد ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

١,٧ تريليون جنيه موازنة الهيئة العامة للبترول خلال ٢٠٢٤/٢٠٢٥

استعرض سامح كمال إدريس، ممثل الهيئة المصرية العامة للبترول، مشروع موازنة الهيئة، قائلا: "هناك ظروف استثنائية ومجموعة من التحديات المختلفة، وبلغ إجمالي موازنة الهيئة المصرية البترول للعام المالي الجديد ٢٠٢٤/٢٠٢٥، نحو ١ تريليون و٧١٦ مليار جنيه مقابل تريليون و٤٩٨ مليار جنيه خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٣/٢٠٢٤. جاء ذلك خلال اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب – الخميس الماضي- برئاسة النائب فخري الفقي، رئيس اللجنة لمناقشة مشروع الموازنة وموازنة البرامج والأداء للهيئة المصرية العامة للبترول عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

وتابع ممثل الهيئة، أمام البرلمان: "بلغت جملة الاستخدامات الرأسمالية نحو ١٦٣ مليارًا و١٥٨ مليون جنيه خلال العام المالي الجديد مقابل ١٧٠ مليارًا و٦٨٤ مليون جنيه العام الجاري، وقدرت جملة الإيرادات بمشروع موازنة الهيئة للعام المالي الجديد بنحو ١ تريليون و٥٩٨ مليار جنيه مقابل ١ تريليون و٣٢٧ مليار جنيه العام الجارى".

خارطة بالفرص الاستثمارية أمام مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي

مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي ، والذي تستضيفه القاهرة الشهر المقبل ، تتوالى الاجتماعات الحكومية والإجراءات التجهيزية لعقد هذا المؤتمر المهم والذي تعول الحكومة عليه في تعزيز الشراكات مع الجانب الأوروبي في العديد من القطاعات الاقتصادية .

وعقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، اجتماعًا لمتابعة الاستعداد لعقد مؤتمر الاستثمار الذى ستستضيفه مصر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ، وذلك بحضور الدكتور خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، ووليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وحسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والسفير عمرو أبو عيش، أمين عام الأمانة التنسيقية لتنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية والأوروبية، و أيمن سليمان، المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي، والمهندس أحمد الظاهر، رئيس هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، والمهندس محمد نصر، الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات، والدكتور علاء عز، أمين عام اتحاد الغرف التجارية، والوزير مفوض يحيى الواثق بالله، رئيس جهاز التمثيل التجاري، ومسئولي شركة بى سى جى (BCG) المكلفة بتنظيم مؤتمر الاستثمار المصري-الأوروبي، وعدد من مسئولي الجهات المعنية.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن الاجتماع يأتي لمتابعة جهود الاستعداد لمؤتمر الاستثمار المصري-الأوروبي، مشيرًا إلى أن الفترة المقبلة ستشهد عقد لقاء أسبوعي مع الوزراء والجهات المعنية والمسئولين عن تنظيم المؤتمر، لاسيما مع قرب انعقاده فى الموعد المحدد خلال يومي ٢٩ و٣٠ يونيو المقبلين.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي حرصه على الاستماع لرؤية ومقترحات ممثلي القطاع الخاص بما يحقق المستهدف منه وبسهم فى إخراجه بأفضل صورة ممكنة، لاسيما أن المساحة الأكبر فى هذا المؤتمر ستُفرد للقطاع الخاص من الجانبين المصري والأوروبي، وهذا هو الهدف الأساسي لعقد هذا المؤتمر.

وأوضح أن المؤتمر سيحظى بتغطية إعلامية عالمية على أعلى مستوى، مُوجهًا بإعداد تصور حول هذه الخطة وعرضها عليه فى أسرع وقت.

وخلال الاجتماع عرض الوزراء الفرص الاستثمارية المتاحة فى القطاعات المسئولين عنها، فيما أبدوا ملاحظات مهمة حول الترتيبات لعقد مؤتمر الاستثمار المصري-الأوروبي والخطوات اللوجيستية لإخراج المؤتمر فى أحسن صورة.

رئيس الوزراء : لقاء أسبوعي مع الوزراء والجهات المعنية والمسئولين عن تنظيم المؤتمر والاستماع لرؤية ومقترحات ممثلي القطاع الخاص .. وخبراء : المؤتمر نافذة مهمة لتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص

وقال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن الاجتماع شهد استعراض الخطة التنظيمية لعقد مؤتمر الاستثمار المصري-الأوروبي من قبل الجهات المكلفة بالتنظيم، فيما يتعلق بالأجندة الخاصة بالمؤتمر، وإطلاق الموقع الإلكتروني وعملية التسجيل على الموقع، والدعوات الخاصة بالشركات المصرية والأوروبية والعالمية والمؤسسات الدولية وشركاء التنمية.

انطلاقة مهمة

وأكد خبراء واقتصاديون أن الاستعدادات الجارية لمؤتمر الاستثمار المصري-الأوروبي، تشكل خطوة مهمة في مسار دفع الاستثمارات بالجمهورية وجذب المزيد من المشروعات من خلال استعراض الفرص الاستثمارية التى تمتلكها الدولة والتعريف بالعوائد الاقتصادية منها

و أكد المهندس حازم الجندي، عضو مجلس الشيوخ، ومساعد رئيس حزب الوفد، على أهمية مؤتمر الاستثمار الذى تستعد مصر لاستضافته بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، فى التعريف بالفرص والإمكانات الاستثمارية فى مصر، كذلك توضيح حجم التطور الذى شهده السوق المصرى والإصلاحات التشريعية والإدارية التى تم إجراءها خلال الفترة الماضية، الأمر الذى يساهم فى تعزيز انخراط الشركات الأوروبية فى السوق المصرية.

وقال "الجندي"، إن الدولة المصرية بذلت جهودا مكثفة من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة والأجنبية خلال الفترات الأخيرة، من خلال إفساح المجال للقطاع الخاص، وتحسين مناخ الأعمال فى مصر، وتسهيل الإجراءات التنظيمية التى تعيق حركة الاستثمارات فى البلاد، بالإضافة إلى إصلاحات تشريعية وحوافز استثمارية غير مسبوقة، إيمانا بأهمية الاستثمارات فى التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية التى تواجهها.

بدوره أكد النائب معتز محمد محمود، وكيل لجنة الصناعة بمجلس النواب، أن الدولة المصرية تولى اهتماما كبيرا بمؤتمر الاستثمار المشترك بين مصر والاتحاد الأوروبي المقرر انعقاده فى يونيو، قائلا: فرصة كبيرة وضخمة، لضاعفة الاستثمارات الأوروبية فى مصر واستكشاف فرص استثمارية واعدة فى الجمهورية الجديدة.

ولفت محمد محمود، إلى متابعة الترتيبات الجارية لتنظيم مؤتمر الاستثمار المشترك بين مصر والاتحاد الأوروبى، الفترة المقبلة بتأكيد أن المؤتمر يستهدف جذب الاستثمارات الأوروبية المتنوعة والمهمة إلى مصر خلال الفترة المقبلة، لا سيّما فى القطاعات ذات الأولوية، فى إطار التطور المتسارع والزخم الكبير الذى تشهده العلاقات المصرية الأوروبية.

وأكد الدكتور جمال أبوالفتوح، وكيل لجنة الزراعة بمجلس الشيوخ، أن الاستعدادات الحكومية الجارية لمتابعة ترتيبات تنظيم مؤتمر الاستثمار بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والمقرر انعقاده خلال يومي ٢٩ و٣٠ يونيو المقبلين، يمثل نافذة مهمة لاستعراض الفرص الاستثمارية الواعدة لدى مصر وتمهيد الطريق لتشجين المزيد من الشراكات التي تدعم وتدفع عجلة الاقتصاد المصري، لاسيما وأن المساحة الأكبر فى هذا المؤتمر ستُفرد للقطاع الخاص من الجانبين المصري والأوروبي، كما أنه يسهم في تسريع وتيرة الترابط وتعميق العلاقات مع مصر، من أجل دفع الجهود دعم التنمية الاقتصادية واستكشاف الفرص الاستثمارية الكامنة في قطاعات ذات ميزة نسبية وتنافسية أو ذات أولوية بين الجانبين.

وقال عضو مجلس الشيوخ إن استهداف زيادة التبادل التجاري والاستثمار بين الطرفين وتسهيل الشراكات التجارية هو رغبة مشتركة بين مصر والاتحاد الأوروبي حيث ينظر لمصر على أنها بوابة العبور لأفريقيا كما أنها يمكن أنها تكون قاعدة إمداد للغاز إلى أوروبا، فضلا عن أن هذا التعاون المتبادل يغذي طموحات مصر في تحقيق أهدافها الاستراتيجية تعزيز موقعها كمركز إقليمي لتداول الطاقة، وذلك لتمهيد طريق المستقبل للطاقة الخضراء التي تطمح أن تحقق فيه القاهرة الصدارة، مؤكدا أهمية وضع خريطة استثمارية واضحة لمجالات التعاون والتي يمكن استعراضها خلال المؤتمر سواء في الزراعة أو الصناعة والطاقة وغيرها من المجالات الاقتصادية الواعدة.

اهتمام أوروبي

وكان السفير كريستيان برجر رئيس وفد الاتحاد الأوروبي فى مصر ، قال في تصريحات له إن العام الماضي شهد نجاحًا هائلًا في تطور العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي، حيث توج بالتوقيع على الإعلان المشترك بشأن الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين الجانبين في شهر مارس الماضي، بحضور أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية.

وقال بيرجر إنه يتم التركيز حاليا على حزمة المساعدة المالية الكلية والتي تقدر في مجملها بـ٤,٧ مليار يورو للفترة من ٢٠٢٤ / ٢٠٢٧ وتتضمن سبعة عناصر من بينها مليار يورو كمساعدة مالية تهدف إلى مساعدة مصر على معالجة ميزان المدفوعات وستسلم خلال هذا العالم، ٦٠٠ مليون يورو في شكل منح بما في ذلك ٢٠٠ مليون لإدارة الهجرة، و١,٨ مليار من الاستثمارات الإضافية و٥ مليارات من القروض الميسرة.

وأوضح برجر: "نتابع حاليًا تنفيذ الاتفاق، حيث يتم الإعداد لمؤتمر الاستثمار المقرر انعقاده في ٢٩ و٣٠ من شهر يونيو المقبل، وبمشاركة أورسولا فون دير لاين، وكبار المسئولين الأوروبين والمستثمرين والاقتصادين وكذلك المؤسسات الممولة، بهدف تسليط الضوء على مميزات وفرص الاستثمار في مصر ومناقشة سبل تحسين مناخ الاستثمار بشكل أكبر في مصر"، مؤكدا أن المؤتمر سيتيح المجال لنقاشات بين الشركات المصرية والأوروبية.

أحمد ابراهيم

قبيل ذروة بداية تسميد المحاصيل الاستراتيجية والصيفية

وزير الزراعة يتابع منظومة نقل وحوكمة الأسمدة وتوفيرها للمزراعين

عقد السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي اجتماعا لمتابعة منظومة حوكمة ونقل الأسمدة بحضور رؤساء الجمعيات التعاونية الزراعية وشركات نقل الأسمدة وقيادات الوزارة المعنية وشركة البنك الزراعي.

وخلال الاجتماع أكد القصير أن الدولة تبذل جهود كبيرة في ملف الأسمدة، مشددا على ضرورة التعاون والتنسيق من أجل توفير الأسمدة للمزارعين في الوقت المناسب خلال موسم الزراعة.

كما وجه بضرورة مراجعة برامج شحن الأسمدة على مستوى الجمهورية لمواجهة أي مشكلات والعمل على حلها فورا مع ضرورة مضاعفة الجهود لتحقيق مزيد من الحوكمة.

وأشار الوزير، إلى جهود الوزارة بتنفيذ منظومة حوكمة تداول الأسمدة والتي تضمن وصولها من المصانع إلى الجمعيات ومتابعة أعمال الصرف وعدم التلاعب أو التهريب وبالتالي نضمن وصول دعم الأسمدة لمستحقيه الحقيقيين.

وأضاف وزير الزراعة أن الاجتماع يأتي قبل ذروة بداية تسميد المحاصيل الاستراتيجية والصيفية خلال الشهر القادم، بهدف تلافي أي مشكلات قبل حدوثها لذلك فإن الأمر يتطلب من جميع أعضاء منظومة الأسمدة بذل قصارى جهدهم سواء الجمعيات أو الشركات وكذلك قيادات الوزارة المعنية.

ووجه الوزير بمحاسبة المقصرين في أداء عملهم وتقاعسهم عن صرف الأسمدة في مواعيدها المقررة، مشددا في الوقت نفسه على المتابعة الدائمة لمنظومة استخراج كارت الفلاح لتسهيل إجراءات صرف الأسمدة للمزارعين

«تنظيم الاتصالات» يعقد ورش عمل لدعم خدمات المواطنين بالتعاون مع ٥ أجهزة تنظيمية

انطلقت فعاليات سلسلة ورش العمل التدريبية التي يعقدها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، لتحسين جودة حياة المواطنين ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم، بالتعاون مع ٥ أجهزة تنظيمية، وذلك تنفيذًا لتوصيات الملتقى التنظيمي الأول لخدمات المواطنين والذي عقده الجهاز في ديسمبر الماضي، والخاصة بتناول الموضوعات ذات الأولوية للمواطنين وعلى رأسها إدارة منظومة شكاوى المستخدمين، وآليات تسعير الخدمات في السوق، واستراتيجيات أمن البيانات وتأمين البنية الأساسية.

وتأتي هذه الخطوة بمشاركة خمسة أجهزة تنظيمية وهيَ جهاز شؤون البيئة، والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، وجهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك، وجهاز تنظيم إدارة المخلفات، وجهاز تنظيم خدمات النقل البري الداخلي والدولي.

مشروع معالجة مياه الصرف ببحر البقر يفوز بجائزة أفضل مشروع تنموي في الوطن العربي

أعلن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، فوز مشروع منظومة معالجة مياه الصرف ببحر البقر، بجائزة عبداللطيف الحمد التي يقدمها الصندوق، لأفضل مشروع تنموي في الوطن العربي، ليصبح ثاني مشروع مصري يفوز بتلك الجائزة بعد فوز محطة جنوب حلوان لتوليد الكهرباء بتلك الجائزة في نسخة العام الماضي.

وتُقدَّم الجائزة لأفضل مشروع تنموي اقتصادي واجتماعي في الدول العربية، ممَوَّل جزئيا أو كليا من قِبَل مؤسسات مجموعة التنسيق مع إعطاء أولوية للمشاريع المشتركة بين الدول العربية، بهدف إبراز المشاريع التنموية الناجحة التي أدت إلى حل مشاكل قائمة، أو ساهمت في تعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، وتعميمها لتكون ملهمةً للإبداع ولحسن إدارة وكفاءة إنجاز المشاريع، وتعظيم المنافع المتوخاة منها.

وتُعد منظومة معالجة مياه الصرف ببحر البقر، واحدة من أكبر المحطات من نوعها في العالم، المنفذة بشرق بورسعيد، ويموله الصندوق الكويتي بقيمة ١٨٢ مليون دولار، ويهدف المشروع إلى تلبية الطلب المتزايد على مياه الشرب لمواجهة التوسعات العمرانية واحتياجات الوديان وتشجيع الاستثمار في هذه المنطقة، والتي تتسع إلى ١,٥ مليون نسمة إضافة إلى حوالي مليون سائح آخر. ويعالج المشروع ٥,٦ مليار متر مكعب مياه يوميًا من مياه الصرف الزراعي، مما يتيح مياه معاد تدويرها لزراعة أكثر من ٤٠٠ ألف فدان في سيناء، في إطار المشروع القومي لتنمية سيناء. وفي تعليقها عبرت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، عن سعادتها بفوز مشروع مصري مُمول من الصناديق والمؤسسات العربية بجائزة عبداللطيف الحمد التنموية، للعام الثاني على التوالي، مما يؤكد نجاح الجهود المشتركة لمصر مع شركاء التنمية من المؤسسات والصناديق العربية، لتعزيز جهود التنمية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، لافتة إلى أن ذلك يعد امتدادًا للعديد من الجوائز الإقليمية والدولية التي حصلت عليها المشروعات الممولة من شركاء التنمية في قطاعات متعددة.

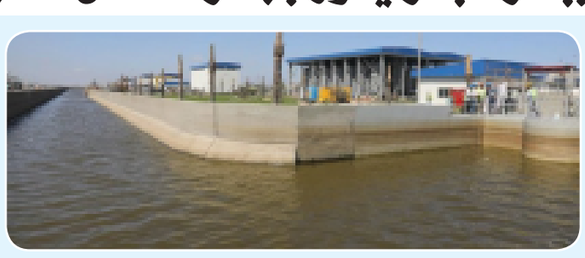

من جانب قال وليد البحر، مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية، إن الصندوق الكويتي للتنمية حريص على تعزيز الجهود الجماعية للمؤسسات المالية العربية لتنفيذ المشروعات التنموية التي تُسهم في تغيير حياة الملايين من المواطنين في الوطن العربي، لافتًا إلى مشروع منظومة بحر البقر يعد من المشروعات التنموية الرائدة في مصر حيث تم تصميمه بتكنولوجيات متطورة للمساهمة في معالجة حجم مذهل من مياه الصرف لتجنيب البيئة الأضرار، وتوفير المياه الصالحة للزراعة، وتحويل التربة القاحلة إلى أرض خصبة، والمساهمة في خلق الملايين من فرص العمل لزيادة دخول الأسر، والارتقاء بمستوى المعيشة.

وقام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بتكريم مسئولي الصندوق الكويتي الممولة لمشروع منظومة معالجة المياه ببحر البقر، وكذا تكريم مسئولي وزارتي الإسكان والموارد المائية والري، والجهات المنفذة للمشروع شركة أوراسكوم، وكذلك الشركات الاستشارية.

رضوى عبدالله

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الادارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
وائل خطاب
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

برتوكول تعاون بين «التأمين الصحي الشامل» وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية لتطوير البحث العلمي فى اقتصادات الصحة

قام الدكتور محمد معيط، وزير المالية، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، والدكتور محمد الخشت، رئيس جامعة القاهرة، بتوقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ لتطوير البحث العلمي وبناء القدرات في مجال اقتصادات الصحة.

و أكد الدكتور وزير المالية، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، أن الهيئة تتولى إدارة وتمويل منظومة التأمين الصحي الشامل وشراء الخدمات للمستفيدين من «الأماكن اللى عاوزينها»، ومن ثم فإنها تحرص على الاستدامة المالية بما يمكنها من تحقيق المستهدفات المنشودة، وفي هذا السياق تلعب اقتصادات الصحة دورًا كبيرًا في تعزيز القدرة على تنمية الموارد وبناء احتياطيات قوية، لتحقيق حلم كل المصريين في التغطية الصحية الشاملة لجميع أفراد الأسرة.

فيما أشار الدكتور محمد الخشت، رئيس جامعة القاهرة، إلى أن توقيع هذا البرتوكول يأتي ضمن استراتيجية الجامعة في تبني مناهج دراسية تتوافق مع أحدث ما وصل إليه البحث العلمي بالجامعات العالمية، وتلبي احتياجات الواقع المعاصر، لافتًا إلى أهمية التعاون مع الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل في مجال اقتصادات الصحة للإسهام الفعال في إنجاح هذه المنظومة المتطورة.

يتضمن البرتوكول التعاون في مجال التدريب المهني، ودعم تنمية قدرات وكفاءات العاملين بالهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل في مجالات علوم اقتصادات الصحة، ونظم التمويل، ونظم الإدارة، والإحصاء، والدراسات الاكتوارية، وغيرها مما يخدم أنشطة واختصاصات الهيئة، وتيسير إجراءات التحاق العاملين بها في البرامج التدريبية، والدراسات العليا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

توقيع عقد إدارة وتشغيل مصنع تدوير ومعالجة المخلفات بالمحلة الكبرى

شهد اللواء هشام أمنة، وزير التنمية المحلية، والدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، والدكتور طارق رحمي محافظ الغربية، مراسم توقيع عقد إدارة وتشغيل مصنع تدوير ومعالجة المخلفات غير الخطرة بالمحلة الكبرى وتقديم خدمات المعالجة والتدوير ونقل المرفوضات إلى الدفن الصحي بالسادات، وذلك بين محافظة الغربية وشركة أسمنت أسيوط سيمكس «Cemex» وذلك بحضور ياجو كاسترو ازا جيري رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أسمنت أسيوط "سيمكس" وجاء التوقيع علي العقد بمقر وزارة التنمية المحلية بالعاصمة الإدارية الجديدة.

ووقع على العقد كل من نجوى العشيري، سكرتير عام محافظة الغربية والأستاذة أمل البيه نائب رئيس الشركة للشئون القانونية، وذلك بحضور الدكتورة مني شهاب منسق مشروع إدارة تلوث الهواء والمستشار عمرو حتاته المستشار القانوني لمحافظ الغربية والمهندس على عبد الستار سكرتير عام مساعد المحافظة ومن الشركة كل من كارلوس باليرو نائب رئيس الشركة للعمليات وزينب حجازي رئيس قطاع التواصل المؤسسي والاستدامة ومروة يوسف رئيس قطاع المشتريات وأسامة أنيس رئيس قطاع البيئة والاستدامة ومروة الرفاعي مدير المشتريات.

ومن جانبه، أشار اللواء هشام أمنة إلى توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، للحكومة بالحفاظ على البيئة والتخلص الآمن من تراكمات المخلفات بالمحافظات بشكل لا يؤثر علي الصحة العامة للمواطنين.

الرقابة المالية : الانتهاء من قواعد التداول والتسوية لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية خلال أسابيع

أعلن الدكتور محمد فريد صالح، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، أن الانتهاء من قواعد التداول والتسوية لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية خلال أسابيع بما يؤهل السوق للانطلاق.

جاء ذلك خلال لقاء رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، بأعضاء غرفة التجارة الأمريكية، للحديث عن آخر التطورات والتحديثات التي طرأت على القطاع المالي غير المصرفي وكيفية الاستفادة منها في تطوير وتنمية أعمالهم، وفقًا لبيان صادر عن الهيئة اليوم.

وأعدت الهيئة برنامجًا بالتنسيق مع العديد من مؤسسات وجمعيات المال والأعمال بمختلف القطاعات والأنشطة الإنتاجية، بدأت بتنفيذه منذ أيام، بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE"، بتنظيم أولى ورش العمل الخاصة برقمنة الأنشطة المالية غير المصرفية، ويعقد ضمن البرنامج ورشة عمل غدًا الإثنين بأحد فنادق القاهرة، حول سوق الكربون الطوعي وآخر تطورات معايير المحاسبة المصرية.

وبحسب رئيس الهيئة، فقد تم الانتهاء من الإطار التشريعي والتنفيذي لأول سوق تداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، حيث بدأت الرحلة باستصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦٦٤ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن اعتبار شهادات خفض الانبعاثات الكربونية أداة مالية، تلي ذلك تشكيل الهيئة العامة للرقابة المالية أول لجنة للإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية واختصاصاتها برئاسة رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية وتضم في عضويتها ممثلي الهيئة العامة للرقابة المالية ممثلين عن وزارة البيئة والبورصة وأعضاء من ذوي الخبرة في مجال أسواق الكربون.

وتسعى الرقابة المالية، بحسب الدكتور فريد، لإتمام عمليات الربط التكنولوجي مع كافة شركات قطاع التأمين، عبر تطوير خطوط الربط وقواعد بيانات كافة الشركات العاملة بقطاع التأمين، وربطها مع أنظمة الرقابة المالية، بهدف تقليل الاعتماد على العنصر البشري.

وأكد فريد أن قانون التأمين الموحد سيتم إصداره قريباً جداً وتم الانتهاء من كافة المتطلبات التشريعية اللازمة والذي يعد بمثابة نقلة نوعية لصناعة التأمين في مصر بما يدعم جهود تحقيق نمو مستدام لها ويعزز من قدرة صناعة التأمين على اجتذاب مزيد من الاستثمارات ويوفر تغطيات تأمينية جديدة لمختلف أفراد المجتمع.

وأوضح رئيس الهيئة، أن الرقابة المالية، تستهدف توفير أفضل التقنيات التكنولوجية المرتبطة بالخدمات المالية المختلفة، في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وخطة الدولة لميكنة ورقمنة كافة الخدمات المالية.

«الضرائب» تلاحق «الفواتير المضروبة»

رشا عبد العال : نقوم بتتبع الشركات التي تقوم بإصدار فواتير وهمية .. والمصلحة تواصل حصر الثروة العقارية .. ومطالب برلمانية بتفعيل المجلس الأعلى للضرائب

إجراءات عديدة تتخذها مصلحة الضرائب من أجل ضبط الأسواق ، وذلك عبر منظومة الفاتورة الالكترونية ، وفي هذا الإطار أكدت رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب المصرية أن المصلحة مستمرة في بذل الجهود لتتبع الشركات التي تقوم بإصدار فواتير وهمية وكذلك الشركات المتعاملة معها والتي تقوم بخصم الضريبة بدون وجه حق، موضحة أن المصلحة قامت باتخاذ الإجراءات القانونية ضد عدد من هذه الشركات وتحويلها للنيابة العامة.

وطالبت في تصريحات لها قبل أيام كافه الممولين بعدم التعامل بتلك الفواتير الوهمية، حيث أن التعامل بها يعد جريمة تهرب ضريبي تصل العقوبة فيها إلى السجن وهي جناية مخلة بالشرف والأمانة، لافتة إلى أن الفواتير محوكمة قانونيا، الأمر الذي يسهم في الوصول لمصدر الفاتورة بكل سهولة واتخاذ الإجراءات القانونية ضده.

وأشارت إلى أن منظومة الفاتورة الالكترونية لها دور هام في ضبط الأسواق من خلال متابعة عمليات البيع والشراء بين الشركات، وهو ما يسهم في القضاء على الشركات الوهمية وأيضا الشركات الوسيطة المتلاعبة.

وطالبت رئيس المصلحة الممولين عدم التعامل بالفواتير الوهمية، والإبلاغ عن الشركات التي تقوم ببيع هذه الفواتير، وذلك على الخط الساخن للإبلاغ عن حالات التهرب الضريبي على رقم ١٦١٨٩من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الرابعة عصرا عدا يومي الجمعة والسبت.

وكانت مصلحة الضرائب أكدت في وقت سابق أنه لحين إلزام باقي المجتمع الضريبي في مراحل النشر القادمة بمنظومة الايصال الإلكتروني، فإنه يجب على الممولين الالتزام بالبيانات المنصوص عليها قانونا بإيصالات البيع للمستهلك النهائي (فاتورة البيع للمستهلك النهائي) طبقا لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠، ولائحته التنفيذية المعدلة بقرار وزير المالية (القرار ١٨٨ لسنة ٢٠٢٣).

وأشارت إلى أن بيان الأسعار الذي لا يتضمن هذه البيانات لا يعد فاتورة صحيحة ويعرض مصدرها للمخالفة كما يتسبب في ضياع حق المشتري .

وأوضحت مصلحة الضرائب المصرية أنه يجب على الممولين إصدار فاتورة ضريبية أو إيصال مهني بالنسبة إلى من يزاولون مهنة حرة عند بيع السلعة أو أداء الخدمة بحسب الأحوال، مع مراعاة أن تكون الفاتورة أو الإيصال من أصل وصورة، ويسلم الأصل للمشتري وتحفظ الصورة لدى الممول أو المكلف، كما يجب أن تكون الفاتورة أو الإيصال مرقمة بأرقام مسلسلة طبقًا لتواريخ تحريرها وخالية من الشطب أو الكشط أو التحشير .. وأكدت مصلحة الضرائب المصرية أن عدم الالتزام بهذه البيانات في الإيصال الورقي أو الإيصال الإلكتروني وفقا لمراحل الإلزام يعد مخالفة لنص المادة ٣٧ من القانون المشار إليه مما يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها بالمادة ٧١ ذات القانون والتي تتمثل في الغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، لافتة إلى أنها لن تتوان في بذل كل الجهود للحفاظ على حقوق الخزانة العامة للدولة

حصر أنشطة الثروة العقارية

في سياق آخر أعلنت رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب المصرية، أن وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية تولي اهتماما كبيرا لحصر أنشطة الثروة العقارية سواء المؤجرة إيجار محدد المدة وفقا لأحكام القانون ٤ لسنة ١٩٩٦ أو الوحدات المؤجرة مفروش بالمقومات المادية، وذلك من خلال دعم تكامل البيانات بين مصلحة الضرائب المصرية وكافة الجهات المختلفة للحصول على بيانات الوحدات المؤجرة وهذا التكامل يؤدى بدوره إلى حصر ملفات الثروة العقارية وتحقيق العدالة الضريبية.

وطالبت أصحاب العقارات الذين يمتلكون وحدات سكنية أو وحدات مصيفية أو محلات، ويقومون بتأجير أي منها سواء إيجار محدد المدة أو إيجار مفروش، بضرورة إخطار المأمورية المختصة باسم المنتفع بالعقار أو جزء منه والنشاط الذي يزاوله، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الانتفاع، حيث أن الإيرادات المحققة من هذا الاستغلال خاضعة لضريبة الثروة العقارية.

وأهابت "مصلحة الضرائب المصرية" بكل مالك أو منتفع بعقار بضرورة إخطار مأمورية الضرائب المختصة لعدم التعرض للعقوبات المالية وفقًا لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد والواردة بنص المادة (٦٩) من القانون بالمعاقبة بغرامة لا تقل عن ٣ آلاف جنيها ولا تجاوز ٥٠ ألف جنيها فضلاً عن الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة، وفي حال العود تضاعف العقوبة بحديها الأدنى والأقصى لثلاث أمثالها.

شيماء مرسي

توقيع بروتوكول لإتاحة خدمات محكمة النقض بمراكز "خدمات مصر"

وقعت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمستشار حسني عبداللطيف، رئيس محكمة النقض رئيس مجلس القضاء الأعلى، بروتوكول تعاون لتقديم خدمات محكمة النقض بمراكز «خدمات مصر الثابتة» مع توفير مراكز متنقلة لتقديم مخرجات محكمة النقض في عدد من المحافظات.

وأوضحت «السعيد»، في بيان للوزارة، إطار استراتيجية الدولة نحو تطوير وسائل تقديم الخدمات الحكومية، وتعاون الجهات والوزارات كافة للارتقاء بالخدمات، وصولا للجودة المطلوبة لتحقيق رضاء المواطنين، تأكيدًا لأهمية تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وإيمانًا بالرسالة السامية لمحكمة النقض بتطوير منظومة التقاضي، والحث على استخدام أحدث الوسائل والتقنيات التكنولوجية لتيسير تقديم الخدمات الحكومية.

أكدت أن البروتوكول يأتي كذلك في إطار الاستعداد لموسم الحج هذا العام ومواسم الحج و العمرة المقبلة، تم الاتفاق المبدئي بين دار الإفتاء المصرية وغرفة شركات ووكالات السفر والسياحة على البدء في إعداد مذكرة تفاهم بين الطرفين لتوفير أفضل سبل التوعوية للحجاج والمعتمرين المصريين والاستعانة بالمكانة العالمية والدينية والفقهية لدار الإفتاء وعلمائها الأجلاء في توعية الحجاج والمعتمرين بصحيح مناسكهم وإزالة أي لبس أو جدل أو غموض لديهم فيما يخص مناسك الحج والعمرة، ومن المقرر أن يتم توقيع مذكرة التفاهم والبدء في تنفيذها في أقرب وقت.

وأكد أن دار الإفتاء تقوم بجهد كبير في جاء ذلك خلال استقبال فضيلة الدكتور شرح صحيح الدين فيما يخص مناسك الحج والعمرة، وتستخدم في ذلك عدة أساليب دعوية منها المحاضرات المباشرة لعدد من العلماء وفي مقدمتهم المفتي، وأفلام كرتونية تشرح صحيح المناسك، بجانب الإجابة على كل التساؤلات والاستفسارات التي تتلقاها الدار من الحجاج والمعتمرين، لافتا إلى استعداد دار الإفتاء لتقديم كل أنواع الخدمات الدينية والتوعوية للحجاج والمعتمرين وتلبية طلبات قطاع السياحة في هذا الأمر لخدمة أعداد كبير من ضيوف الرحمن.

مذكرة تفاهم مشتركة بين السياحة ودار الإفتاء لتنسيق لتوعية الحجاج بالمناسك

وطالب جميع المواطنين الراغبين في أداء مناسك الحج والعمرة بضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لهما في كل من مصر والسعودية، مؤكدا أن ضمن شروط الاستطاعة للحج الالتزام بتلك القوانين واللوائح ولا يجب مخالفتها للتمكن من الحج أو العمرة بالمخالفة.

فضيلة المفتي.

في بداية اللقاء رحب الدكتور شوقي علام بمسئولي السياحة

الحصاد
الرؤية الثاقبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٦ مايو ٢٠٢٤ • العدد ٧٤٤

تنظيم الاتصالات يعلن أكبر طرح لتدعيم شبكات المحمول بجميع الطرق بـ٥ مليارات جنيه

أعلن المهندس محمد شمروخ، رئيس الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، عن أكبر طرح في التاريخ لتدعيم شبكات وأبراج المحمول على كافة الطرق المصرية بتكلفة تصل إلى ٥ مليارات جنيه، سيتم الإعلان عن تفاصيلها في احتفالات ٣٠ يونيو القادم.

وتابع شمروخ أثناء اجتماع لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات برئاسة النائب أحمد بدوي، أثناء استعراض أهم ملامح الموازنة العامة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العام المالي القادم ٢٠٢٤/٢٠٢٥، أن الطرح الجديد لتغطية جميع الطرق على مستوى الجمهورية سيعمل على تدعيم شبكات المحمول والوصول إلى أقاصي الأقاليم.

استراتيجية جديدة بين شركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص لتوطين صناعة الدواء وتصديره

رئيس الوزراء يلتقي ممثلي قطاع الدواء «حكوميين وقطاع خاص» .. ويؤكد لهم : نعمل جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص على تذليل أي عقبة تواجه التطوير ونسعي لدعم قدراتنا التصديرية .. وجولات ميدانية لوزيري قطاع الأعمال والصحة بشركات الأدوية والمدينة الطبية

تعمل الحكومة علي تطوير سوق الدواء وبحث سبل زيادة صادرات القطاع ، وهو ما بحثه الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء ، في اجتماع بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، مع ممثلي قطاع الدواء في مصر (حكوميين وقطاع خاص)، حيث تم عرض مقترحات وآراء تطويره والتحديات التي تواجهه، وذلك بحضور الدكتور خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان، وأحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، وبهاء الدين زيدان، رئيس هيئة الشراء الموحد، وعلي الغمراوي، رئيس هيئة الدواء المصرية، وعمرو ممدوح، رئيس مدينة الدواء المصرية، وماجد جورج، رئيس المجلس التصديري لصناعة الأدوية، وأحمد حجازي، وكيل المجلس التصديري للصناعات الطبية والدوائية، وهشام الفتي، وكيل المجلس التصديري لصناعة الأدوية، وجمال الليثي، رئيس غرفة صناعة الأدوية، ورياض أرمانيوس، وكيل غرفة صناعة الأدوية، ويسري نوار، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الأدوية.

و أكد رئيس الوزراء أن قطاع الدواء في مصر يحظى بأهمية كبيرة، كما أن صناعة الأدوية تتمتع بمقومات وإمكانات كبيرة، فضلا عن أن قدراتنا التصديرية بهذا القطاع جيدة ، وقال مدبولي : "ندرك أن قطاع الدواء تواجهه تحديات"، مؤكدًا أن الحكومة ستعمل جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص على تذليل أي عقبة تواجه القطاع، وسنواجه معًا أي مشكلة ونعمل على حلها».

وأشار إلى أن كل الشركاء المعنيين بصناعة الدواء في مصر شاركوا في الاجتماع، سواء الجهات الحكومية أو مسئولي المجلس التصديري وغرفة صناعة الدواء، كما يحضر الاجتماع كذلك رئيس مدينة الدواء التي تعمل على إيجاد شراكات لها من القطاع الخاص.

بدوره أكد وزير الصحة ضرورة دعم صناعة الدواء المستقرة منذ سنوات في السوق المصرية، مشيرًا إلى أن هناك فرصًا عديدة أمام المستثمرين في هذا المجال، فضلا عن أنه توجد فرص كبيرة أمام الشركات والمصانع القائمة لإقامة توسعات جديدة، لاسيما في ظل الحرص على فتح أسواق جديدة، لافتًا إلى حرص الحكومة على التعامل مع أي تحديات تواجه هذا القطاع.

و قدّم علي الغمراوي، رئيس هيئة الدواء المصرية، عرضًا حول الصادرات الدوائية المصرية تناول خلاله إحصاءات التصدير، وإجراءات دعم الهيئة للصادرات الدوائية، إضافة إلى عدد من الإجراءات الجاري العمل على الانتهاء منها.

وفي هذا الإطار، أشار الغمراوي إلى أهم احصاءات التصدير خلال الفترة من ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤، مشيرًا في هذا الصدد إلى مؤشرات التصدير إلى دول العالم وفقًا لبيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

وفيما يتعلق بأوجه دعم الهيئة للصادرات الدوائية المصرية، أوضح رئيس الهيئة أنها تستهدف تعزيز المكانة الإقليمية والعالمية؛ من خلال الحصول على الاعتمادات الدولية كجهة رقابية مرجعية، حيث إن الهيئة عضو في العديد من المنظمات في مجال الصناعات الدوائية والمستحضرات التجميلية، فضلا عن تعزيز التعاون المتبادل مع عدد من الدول العربية والأفريقية، إلى جانب تعميق أوجه التعاون والتكامل التجاري الدوائي مع عدة دول أخرى؛ فعلى سبيل المثال شهد العامان ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ تضاعف قيم الصادرات مع جمهورية زامبيا، في ضوء التعاون بالشراء المؤسسي؛ حيث وصلت خلال الفترة من يناير إلى مارس ٢٠٢٤ إلى ٤,٦٩ مليون دولار، مقارنة بـ ٢,٥ مليون دولار في ٢٠٢٣.

وأضاف في السياق نفسه، أنه تم الانتهاء من تسجيل ٥ مستحضرات لعدد ٣ شركات بجمهورية زيمبابوي؛ حيث تم التصدير بقيمة تزيد على ٨ ملايين دولار لأول مرة للدولة، منوها كذلك إلى قيام الهيئة بتشجيع شركات الدواء المصرية للحصول على الاعتمادات الدولية في مجال التصنيع الجيد، وتحديث وتيسير الإجراءات للفئات المستهدفة من التصدير، مشيرا في هذا الصدد إلى أنه يتم التصدير إلى نحو ٦٤ دولة لعدد ٣١ شركة.

وخلال عرضه، أوضح رئيس الهيئة أيضا أن الهيئة تقوم في الوقت نفسه بتحديث وإصدار المراجع العلمية؛ حيث أصدرت الهيئة أول دراسة للنباتات الطبية البرية في مصر في صورة مونوجراف عشبي، والذي يعد مرجعا علميا شاملا لعرض الخصائص الإكلينيكية والتوصيف العلمي لأشهر النباتات الطبية البرية بالدولة، لافتا إلى زيادة الصادرات من النباتات والأعشاب الطبية بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠٢٣، مقارنة بالأعوام السابقة؛ حيث وصلت تلك الصادرات إلى ما يزيد على ٢٨٠ مليون دولار.

كما أشار إلى زيادة الصادرات من مستحضرات التجميل بشكل ملحوظ، خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ عن الأعوام السابقة؛ حيث وصلت إلى ٧٠٠ مليون دولار.

وتطرق الغمراوي إلى جهود الميكنة والتحول الرقمي، فأشار إلى اعتماد الهيئة على الميكنة وبرامج التحول الرقمي لتحسين مستويات الأداء والدفع بعجلة الاقتصاد في مجال المستحضرات والمستلزمات الطبية، من خلال تدشين منظومة الإدراج الإلكترونية الخاصة بإجراءات إدراج مستحضرات التجميل وفقا لمنظومة الإدراج العالمية، منوها في الوقت نفسه إلى إصدار الهيئة دليلا يساعد على معرفة المشهد الدوائي المصري، الذي يستهدف عرض المشهد الدوائي المصري بشكل مبسط ومتكامل للمستثمرين والجهات المعنية، متطرقًا كذلك إلى بعض الأعمال الجاري الانتهاء منها خلال الفترة المقبلة.

بدوره، استعرض رئيس هيئة الشراء الموحد أبرز نتائج أعمال اللجان المختصة في الهيئة بتسهيل وتيسير إجراءات إنشاء مصانع لإنتاج المستحضرات والأجهزة والمستلزمات الطبية في مصر، والتنسيق مع الجهات المعنية لصياغة استراتيجية موحدة لتوطين صناعة اللقاحات في مصر.

وأوضح بهاء الدين زيدان أنه تم عقد عدة لجان خلال الفترة من ٢١ مارس إلى ٢٠ مايو ٢٠٢٤، بمقر الهيئة المصرية للشراء الموحد، بمشاركة ممثلي الجهات المعنية، والمصنعين المحليين ذوي الخبرة ومن لهم خبرات سابقة في مجال التصدير للمنتجات الطبية والدوائية، وتمت مناقشة الأوضاع الحالية للمصنعين والمصدرين، والوقوف على أهم التحديات التي تواجه التصدير وبحث السبل لجذب استثمارات جديدة، مستعرضا التوصيات التي تم التوصل إليها، والتي من شأنها تلبية احتياجات المستثمرين سواء الحاليين أو المطلوب جذبهم وتحفيزهم لدخول السوق لسد احتياجات القطاع الطبي والتصدير.

فيما أشار جمال الليثي إلى ضرورة صياغة آلية واضحة لتسعير الدواء؛ حتى يُمكن دعم هذه الصناعة المهمة، مُضيفًا أن زيادة معدلات التصدير في صناعة الأدوية تستوجب العمل على تحديث للمصانع، بالإضافة إلى تسجيل هذه المصانع في البلاد المراد التصدير لها، والحصول على الاعتمادات الخاصة في هذا الشأن، وتسجيل الأدوية المراد تصديرها، مُشيرًا إلى أن هذه الإجراءات لها تكلفة مالية، ومن ثم يجب دعم هذا الأمر ، وأوضح "الليثي" أن قطاع صناعة الدواء من القطاعات المهمة جدًا، و أن مصر تمتلك الكثير من الإمكانات والقدرات به.

و أوضح رياض أرمانيوس أن ملف تصدير الدواء مهم للغاية، مستعرضًا عددًا من المقترحات للتصدير ، فيما قال ماجد جورج: نعمل حاليًا مع مجموعة دول بشأن الاعتراف المتبادل، وهناك تعاون مع هيئة الدواء المصرية في هذا الشأن؛ لتيسير عملية التصدير لهذه الدول.

وشرح "جورج" الجهود التي يقوم بها المجلس التصديري لتصدير الأدوية المختلفة خاصة للدول الأفريقية.

وقال عمرو ممدوح إن مدينة الدواء المصرية مشروع قومي استثمرت فيه الدولة مبالغ كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجية، وقررت إدارتها بفكر القطاع الخاص، مشيرًا إلى أن مهمة المدينة تحقيق التكامل والتعاون مع القطاع الخاص، وليست منافسته، ونعمل حاليًا على جذب نحو ١١ شركة عالمية للتصنيع في المدينة وتم التعاقد بالفعل مع ٧ شركات حتى الآن، مضيفًا: على المستوى المحلي فتحنا مصانعنا لأي شركة ترغب في التعاون معنا في مجال التصنيع، موضحًا أنه بالنسبة للتصدير، يجب أن يكون لنا شراكات في الدول المستهدفة للتصدير.

وأضاف أن صناعة الدواء في مصر مهمة، ولها مستقبل واعد، خاصة مع الدعم الذي تقدمه الدولة حاليًا.

وفي نهاية الإجتماع، كلف رئيس الوزراء وزير الصحة بعقد اجتماعات تخصصية مع مسئولي هذا القطاع، وإعداد ورقة عمل وتصور واضح بشأن دعم صناعة الدواء في مصر، وزيادة نسب التصدير.

تطوير الشركات

بالتوازي مع الاجتماع الحكومي ، قام محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، بزيارة ميدانية للشركة العربية للأدوية (ادكو) التابعة للشركة القابضة للأدوية لتفقد خطوط الإنتاج بعد الانتهاء من خطة التطوير ورفع الكفاءة في إطار متطلبات التصنيع الجيد واشتراطات هيئة الدواء.

يأتي ذلك في إطار خطة تحديث صناعة الدواء وتوطين التكنولوجيا والسعي لامتلاك أحدث التكنولوجيات المستخدمة في هذا القطاع الحيوي وزيادة معدلات الإنتاج والوفاء باحتياجات السوق المحلية ومتطلبات التصدير، واستمرارا للجولات الميدانية لمتابعة سير العمل بالشركات التابعة والوقوف على مستجدات تنفيذ مشروعات التطوير والانتهاء من مشروع تحديث خطوط الإنتاج بشركات الأدوية التابعة وتنفيذ برامج تدريب العاملين في كل شركة، وتأثير ذلك على معدلات الأداء ونتائج الأعمال.

و أكد محمود عصمت أن هناك اهتمام كبير بقطاع الصناعات الدوائية وحرص على اتخاذ ما يلزم للنهوض به وتوفير البنية الأساسية والتشريعية والتمويل اللازم لتنفيذ مشروعات التحديث وتوطين التكنولوجيا الجديدة، مشيرا إلى الأهمية الاستراتيجية لقطاع الدواء التابع للوزارة والذي يمتلك فرصا استثمارية واعدة انطلاقا من حجم الأصول وعدد الشركات والتنوع في المنتجات والخبرات المتراكمة لدى العاملين، موضحا الاستمرار في الجولات غير المخططة للوقوف على الواقع الفعلي للشركات والحالة الفنية للمصانع ومتابعة خطط الإنتاج وتنفيذ السياسات البيعية والتسويقية التي تم إقرارها، والاستماع إلى العاملين وتحفيزهم، وأن هناك مناقشات عديدة مع جميع الأطراف المعنية بصناعة الدواء، بما في ذلك شركاء من القطاع الخاص المحلي والأجنبي بهدف النهوض بالصناعة وتعظيم العوائد من الأصول المملوكة للشركات.

بدوره تفقد الدكتور خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان، المدينة الطبية بمدينة بدر "كابيتال مید"، لمتابعة نسب الأعمال والتنفيذ على أرض الواقع، وتقديم كافة سبل الدعم اللازم للقطاع الخاص.

وأوضح الدكتور حسام عبدالغفار، المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، أن الوزير شاهد فيديو تعريفي متكامل للمدينة الطبية والتي تُعد أكبر مدينة طبية بالشرق الأوسط، وتقع على مساحة ١٤٤ فدان بطاقة استيعابية اجمالية ٤٥٠٠ سرير، و٧٠ غرفة عمليات، حيث أنه من المُقرر أن تخدم أكثر من ٥ ملايين شخص سنويا، مشيرا إلى أن المدينة تضم ١٣ معهدًا متخصصًا في مختلف العلوم الطبية.

وأضاف "عبدالغفار" أن المدينة الطبية تضم مستشفى للطوارئ، ومستشفى للتأهيل الطبي، لافتًا إلى أن المدينة سوف تضم أكبر مجمع عيادات في الشرق الأوسط وأفريقيا، ومستشفى مجهز بأعلى المعدات والأجهزة الطبية.

رضوى عبدالله

السياحة تتحدي الأحداث الساخنة وتواصل العودة القوية

تدعم الاقتصاد المصري بـ 182 مليار جنيه وإيراداتها خلال العام المالي الماضي "2022 – 2023" قفزت إلى 13,6 مليار دولار .. وخبراء : حوافز متنوعة للقطاع ودعم الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص

تعتبر السياحة أحد المصادر الأساسية للعملة الصعبة في مصر، وخلال العام المالي الماضي "٢٠٢٢ – ٢٠٢٣" قفزت إيرادات مصر من السياحة إلى ١٣,٦ مليار دولار بزيادة ٢٦,٨ بالمائة، حيث تشهد البلاد ازدهارا في القطاع المدر للعملة الصعبة، مع تعافي القطاع من تداعيات جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا.

وانعكس كل ذلك على التركيز الواضح في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على هذا القطاع، حيث يعد من أهم مستهدفات قطاع السياحة والآثار عام ٢٠٢٣ /٢٠٢٤، أن يبلغ الناتج السياحي بالأسعار الثابتة نحو ٣٤١ مليار جنيه، ومن المقدر أن تصل استثمارات قطاع السياحة والآثار نحو ٤٢,٥ مليار جنيه مقابل ١٧ في العام الجاري بنسبة نمو ١٥٠٪، على أن تشكل استثمارات القطاع الخاص في الشطر الأعظم من الاستثمارات الكلية للقطاع ٤١,٨ مليار جنيه، بنسبة ٩٨,٤ ٪ تقريبا من الإجمالي بينما يبقى للاستثمارات العامة ٧٧٨ مليون جنيه تقوم بها شركات قطاع الأعمال العام، باستثناء ١٢,٣ مليون جنيه موزعة بين الجهاز الإداري بواقع ٥,٣ مليون، والهيئة العامة لتنشيط السياحة ٧ ملايين.

وأكدت الخطة أن تنامي الاستثمارات المقدرة في العام الجديد يعكس توقع ارتفاع الحركة السياحية، واستمرار الاتجاه التصاعدي في ظل تزايد ثقة المستثمرين في مناخ الاستثمار السياحي، ومواصلة الحكومة دعم المنشآت السياحية والفندقية وخدمات الطيران، ما يشجع على المزيد من التدفقات السياحية.

وتميل آراء الخبراء العالميين لتوقع عودة الحركة السياحية بوتيرة أسرع في منطقة الشرق الأوسط قياسا بالمناطق الأخرى في العالم، وتقدر الخطة أن يبلغ الدخل السياحي ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ /٢٠٢٤ مقابل ١٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢ /٢٠٢٣ بمعدل نمو ٢٤٪، وذلك على فرضية تزايد أعداد الزائرين لتصل إلى ١٣,٧ مليون زائر، والليالي السياحية إلى ١٥٦ مليون ليلة.

ويواصل قطاع السياحة في مصر في المرحلة الحالية حصد ثمار قرارات الدولة الأخيرة بما في ذلك قرار تحرير سعر الصرف، تزامنا مع تبني الدولة المصرية خطة طموحة لتعظيم إيرادات القطاع السياحي، بتحقيق ٣٠ مليار دولار سنويا بدءا من العام ٢٠٢٨.

وبحسب خبراء والسياحة فإن مصر تمتلك كافة المقومات الجاذبة للاستثمار في قطاع السياحة، من تنوع ثقافي وطبيعي وتعدد المزارات السياحية وجودة الخدمات وكفاءة الأيدي العاملة والبنية التحتية المتطورة وحوافز الاستثمار والإطار القانوني الداعم والمؤسسات المالية القوية القادرة على تمويل الاستثمار السياحي المصري.

ويقول اللواء ياسر عباس، نائب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إن الهيئة العامة للاستثمار قامت خلال الفترة الماضية بتفعيل الحوافز القطاعية المنصوص عليها بقانون الاستثمار، ومنها حوافز قطاع السياحة، الذي يحظى بعدد كبير من الحوافز الضريبية وغير الضريبية، خاصة في المناطق الأولى بالتنمية ومنها سيناء، كما دعمت الهيئة عددا من الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص في قطاع السياحة خاصة السياحة البيئية، لإيمان الحكومة المصرية بقدرة قطاع السياحة على تحفيز النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكثافة العمالة في القطاع، وقدرة السياحة على توفير تدفقات مستدامة من النقد الأجنبي.

وأضاف ياسر عباس أن منتدى السياحة الأفريقي الأول والذي عقد بشرم الشيخ قبل أيام سيساهم في تشكيل مستقبل الاستثمار والسياحة في مصر؛ لأنه سيدعم الشراكة بين الدول الأفريقية لاستغلال الإرث الثقافي والطبيعي المتنوع بالقارة، مؤكدا دعم الحكومة المصرية لدول القارة لزيادة جاذبية قطاع السياحة ومواكبة التطور السريع بهذه الصناعة، سواء عبر تطوير البنية التحتية أو نقل الخبرات الاستثمارية والسياحية المصرية التي ساهمت في تحقيق مصر أعلى معدل جذب سياحي في تاريخها، حيث استضافت مصر ١٤,٩ مليون سائح في عام ٢٠٢٣، كما ارتفعت عدد المنشآت العاملة بقطاع السياحة في مصر إلى أكثر من ١١,٥ ألف منشأة سياحية، تتنوع بين الفنادق والقرى السياحية والمنتجعات وشركات النقل السياحي والتسويق وغيرها من الشركات العاملة بالقطاع بإجمالي استثمارات ١٨٢ مليار جنيه.

بدوره قال باسم حلقة، نقيب السياحيين المصريين، إن السياحة القادمة من الخارج تمثل عنصرا مهما في الدخل القومي المصري، وأضاف أن القطاع السياحي المصري يشهد حاليا حالة من الاستقرار.

وأشار إلى أن تحرير سعر الصرف في مصر قد يعزز الاستثمارات في قطاع السياحة، لأنه يعتبر من القطاعات التي تجلب النقد الأجنبي، كما يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدد السائحين في البلاد.

وأوضح أن مصر حققت في العام الماضي معدل سياحي تجاوز ١٤ مليون سائح، واصفا هذا الرقم بـ "المقبول" ويعد من المعدلات المرتفعة، متوقعا زيادة هذا المعدل مع استقرار المنطقة في الفترة المقبلة.

عودة السياحة

من جانبه، أكد مجدي صادق، عضو غرفة شركات السياحة، أن السياحة في مصر تشهد انتعاشا كبيرا حاليا بفضل الجهود التي بذلتها الدولة المصرية، وأوضح أن الدولة وضعت خطة وتسهيلات متعددة لتحسين بيئة السياحة، خصوصا مع الأعداد الكبيرة من السياح القادمين إلى مصر، مشيرا إلى أن جميع المسؤولين يتعاملون بسرعة وفعالية مع أي مشكلة للحفاظ على الوضع السياحي.

وفي تصريحات له ، قال صادق إن الحكومة المصرية تبنت رؤية استراتيجية لتعزيز مكانتها كواحدة من أفضل الوجهات السياحية العالمية، مؤكدا أن السياحة تعد من الركائز الأساسية للاقتصاد القومي بفضل ما تمتلكه مصر من موارد ومقومات سياحية، طبيعية، بشرية، وأثرية غنية ومتنوعة، بالإضافة إلى إرث حضاري قديم.

وأشار صادق إلى أن الحكومة بذلت جهوداً كبيرة لدعم قطاع السياحة وقدمت تسهيلات كبيرة ساعدت العاملين في هذا القطاع على النهوض مجدداً وفتح أسواق سياحية جديدة، مؤكداً أن السياحة الأوروبية الوافدة إلى البحر الأحمر ارتفعت بشكل ملحوظ مقارنة بالموسم السياحي السابق.

أرقام قياسية

بحسب الإحصاءات الرسمية ، استقبلت مصر حوالي ١٤,٩ مليون سائح خلال العام الماضي، بزيادة سنوية أكثر من ٢٧ بالمئة، مسجلة أعلى مستوى في تاريخ السياحة المصرية، وذلك على الرغم من الاضطرابات التي تشهدها المنطقة منذ اندلاع الحرب في غزة في السابع من أكتوبر الماضي.

وعلى الرغم من التحديات المختلفة، إلا أن عام ٢٠٢٣ شهد تحقيق أرقام قياسية بالنسبة لحجم السياحة الوافدة إلى مصر، حيث سجل عدد السائحين خلال العام ١٤,٩٠٦ مليون سائح.

الربع الأخير من العام الماضي ٢٠٢٣، شهد إقبالا كبيرا في حركة السياحة، حيث سجل ٣,٦ مليون سائح وافد إلى مصر، وهو يعد ثاني أعلى معدل فصلي في تاريخ مصر، وذلك بزيادة ٨ بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

إضافات جديدة

تتضمن الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة مجموعة من السياسات والخطط العامة لتطوير الصناعة بما يساهم في تحقيق مستهدفاتها بنمو سنوي يتراوح ما بين ٢٥٪ -٣٠٪ وصولاً إلى ٣٠ مليون سائح بحلول عام ٢٠٢٨، ومن بين محاور هذه الاستراتيجية تحسين مناخ الاستثمار السياحي في مصر وزيادة عدد الغرف الفندقية الموجودة بها، وتحسين التجربة السياحية في مصر ورفع جودة الخدمات السياحية المقدمة بها، وبحسب تصريحات لمحمد عامر رئيس الإدارة المركزية للمنشآت الفندقية والمحال والأنشطة السياحية بوزارة السياحة والآثار ، فإن مصر لديها حاليا ٦٦٦٧ منشأة سياحية وفندقية، منهم ١٢٤٧ منشأة فندقية بطاقة استيعابية ٢٢٢ ألف و٧١٦ غرفة فندقية، و١٤٩٠ مطعم سياحي، و٣٤٤ مركز غوص، و٢٠٨ يخت سفاري، و٢٤١ مركز أنشطة بحرية، و١٧ مركز سفاري جبلي، و٣١٢٠ بازار، و١١٧ شركة إدارة فندقية.

ويقول عامر : نسير بنسب نمو غير مسبوقة فيما يتعلق بزيادة الغرف الفندقية في مصر، سواء من خلال افتتاح منشآت فندقية جديدة أو منشآت كانت مغلقة أو توسعات في منشآت موجودة بالفعل. فمنذ العام بداية الجاري على سبيل المثال بالنسبة لحجم النمو والتطور الذي شهدته أعداد الغرف الفندقية في مصر سواء ثابتة أو عائمة، فقد تم إضافة ٤٠١٢ غرفة فندقية، وقد وفر افتتاح وتشغيل هذه الغرف الفندقية الجديدة بمختلف فئاتها (نجوميتها) آلاف فرص العمل المباشرة، والغير مباشرة.

وتابع أنه في العالم الماضي بلغ إجمالي أعداد الغرف الفندقية التي تم افتتاحها أو إعادة تشغيلها خلال الفترة من ديسمبر٢٠٢٢ وحتى ديسمبر ٢٠٢٣، كانت قد بلغت ١٤٢٠٩ غرفة، ومن المتوقع أن يتم افتتاح ٢٥ ألف غرفة فندقية بنهاية عام ٢٠٢٤.

وأوضح أنه بجانب العمل على زيادة المنشآت الفندقية، يتم العمل على زيادة كافة المنشآت السياحية وتحفيز الاستثمار بها، فخلال الفترة من مارس ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٤ تم إضافة ٦٧ مطعم سياحي، وإضافة ٤٩٣ بازار، وزيادة عدد ٣٢ مركز غوص، وإضافة ٣٧ مركز أنشطة بحرية، كما تم زيادة ٨ يخت سفاري.

وأشار إلى أن المحافظات أو المقاصد السياحية التي يتم التركيز عليها لزيادة المنشآت الفندقية والسياحية بها، يتم تحديدها بناء على الاستراتيجية التي تعمل عليها الوزارة، وبناء على رؤية وزير السياحة والآثار، تم تحديد المنتجات السياحية الرئيسية التي تركز عليها الوزارة حاليًا، ويتمتع بها المقصد السياحي المصري بميزة تنافسية كبيرة وهي؛ السياحة الثقافية، وسياحة المغامرات، والسياحة الشاطئية، وسياحة العائلات، بالإضافة إلى السائحين الذي يبحثون عن التجربة السياحية المتكاملة ومتعددة التجارب والأنماط السياحية.

وتابع : على سبيل المثال المنطقة المحيطة بالمتحف المصري الكبير والأهرامات تشهد حاليًا إنشاء فنادق جديدة، وأخرى يتم زيادة طاقتها الاستيعابية، فهذه المنطقة ستكون أحد أهم مناطق الجذب السياحي في العالم بعد افتتاح المتحف الكبير وبالتالي يجب أن يكون بها طاقة فندقية تستوعب زيادة عدد السياح الراغبين في الإقامة بهذه المنطقة.

رئيس الإدارة المركزية للمنشآت الفندقية : خطة لاستيعاب 30 مليون سائح و أكثر من 222 ألف غرفة فندقية جاهزة ومشروعات جديدة بالمنطقة المحيطة بالمتحف الكبير

وأكد عامر أن الوزارة تحرص على تحسين مناخ الاستثمار السياحي في مصر وزيادة أعداد الغرف الفندقية، وتم إقرار مجموعة من حوافز الاستثمار الفندقي بالتعاون مع وزارة المالية والتي من شأنها أن تعمل على حث وتشجيع المستثمرين المحليين والدوليين على الاستثمار السياحي في مصر لاسيما المجال الفندقي، وتستهدف هذه الحوافز تحفيز النمو السريع للطاقة الفندقية في مصر، وتحفيز أيضا المستثمرين الذين سيشاركون سواء في الانتهاء من بناء أو تشغيل هذه المنشآت الفندقية الجديدة بصورة سريعة، ومن بين تلك المبادرات إتاحة ٥٠ مليار جنيها لمدة ٥ سنوات بفائدة ١٢٪ مخصصة لبناء غرف جديدة والاستحواذ على غرف مغلقة.

ولفت إلى أن الساحل الشمالي بأكمله يشهد زيادة مستمرة في أعداد الغرف الفندقية، خاصة بعد إنشاء مدينة العلمين الجديدة، والتي ساهمت في جذب الاستثمارات بشكل متسارع وجعلت المنطقة واعدة ولا يتوقف العمل فيها في شهور الصيف فقط، وحينما وجد المستثمرين توجه الدولة نحو تلك المنطقة اتجهوا لها وضخوا استثمارات ضخمة

وتابع : أما عن مشروع رأس الحكمة فهو إضافة قوية للقطاع السياحي في منطقة الساحل الشمالي، والتي ستكون في القريب العاجل شبيه بمنطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء وستشهد كافة الأنشطة البحرية والترفيهية لتكون منطقة جذب سياحي عالمية.

كما أشار إلى أن منطقة الجلالة والعين السخنة بها طاقة فندقية جيدة، وتوجد بعض المشروعات الجديدة تحت الإنشاء تتابع تنفيذها بصفة دورية، وتلك المنطقة تعمل على مدار العام وتعتمد في المقام الأول على السياحة الداخلية وهو نمط هام للسياحة في مصر.

اسامة المنياوي

هل تشهد أسعار اللحوم انفراجة خلال الفترة المقبلة ؟

التموين .. عين علي ضبط الأسواق والأخرى علي لحوم الأضحى

تواصل وزارة التموين تنفيذ خطتها للرقابة علي الأسواق وضبط الأسعار ، فيما تستعد في الوقت نفسه لموسم عيد الأضحى ، حيث أعلنت عن التعاقد علي ٢٠ ألف رأس ماشية من عدة مناشئ تمهيداً لضخها في ١٥٠٠ منفذ ما بين مجمعات استهلاكية وسيارات متنقلة و شوادر علي مستوي الجمهورية، في إطار استعداداتها لاستقبال عيد الأضحى المبارك.

وأكد الدكتور علي المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية، حرص الدولة على توفير السلع الغذائية الأساسية التي تهم شريحة عريضة من المواطنين خلال العيد، خاصة اللحوم بأنواعها ، بالإضافة إلى الدواجن المجمدة، وضخها في الأسواق ومنافذ البيع و الشوادر.

وأوضح الوزير، أن الكميات المتعاقد عليها تتضمن ٥ آلاف رأس في محجر توشكي و ٥ آلاف أخري في سفاجا إضافة إلي ١٠ آلاف رأس جار وصولها خلال الأيام المقبلة لأقتا الى قيام الوزارة بضخ نحو ٤٠ طنا من اللحوم الطازجة يوميا بمنافذ المجمعات تزيد إلي ما بين ١٢٠ و ١٥٠ طنا مع اقتراب العيد.

وأشار وزير التموين، إلى توفير نحو ٣ آلاف طن مجزات دواجن بجانب ١٥ ألف طن أخري جار وصولها خلال الفترة المقبلة لتلبية احتياجات المواطنين مع استمرار التعاقدات التي تبرمها الوزارة لتأمين المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية، منوها بوجود تعاقدات من اللحوم تكفي ١١ شهراً.

من جانبه أكد اللواء أحمد حسنين رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية، اتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بتأمين المخزون الاستراتيجي من اللحوم وتوفير احتياجات المواطنين، مشيرا الي التعاقد علي كميات كبيرة من رؤوس الماشية من عدة مناشئ وأنه سيتم ضخ نحو ١٠ آلاف رأس ضأن مبردة في المنافذ التابعة للشركة القابضة، بجانب ٥٠٠ طن دواجن مبردة إضافة إلي ٥٠٠ طن أخري جاري وصولها قريبا.

ولفت حسنين، إلي أن هناك تعاون بين الشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركة جنوب الوادي للتنمية التابعة لوزارة قطاع الأعمال وكذلك الشركة المصرية السودانية لضمان انتظام عمليات توفير اللحوم لصالح المواطنين.

وقال أحمد كمال معاون الوزير والمتحدث الرسمي، إنه يتم ضخ اللحوم بمنافذ الشركة القابضة للصناعات الغذائية بتخفيضات تصل إلي ٣٠ ٪ عن السوق الخارجي مع تواصل عمليات ضخ اللحوم بالمجمعات الاستهلاكية يوميا علي أن يتم مضاعفاتها مع اقتراب عيد الاضحى المبارك لتلبية احتياجات المواطنين وأن اللحوم يتم ضخها عبر مبردات توفرها القابضة للصناعات الغذائية لضمان الحفاظ في جودتها وفقاً للاشتراطات الصحية المتبعة ، موضحا أن جميع رؤوس الماشية واللحوم تخضعان للإشراف الصحي والبيطري للتأكد من سلامتها.

توقعات الانخفاض

ومع اقتراب عيد الأضحى، توقع عدد من الأطباء البيطريين، انخفاض أسعار الأضاحي واللحوم، وأرجعوا ذلك إلى كثرة العروض وانخفاض الطلب على اللحوم، مُحذرين من الشراء من تجار غير موثوق بهم، حتى لا يتعرضون للغش، ووضعوا الروشتة الكاملة لشراء اللحوم أو الأضاحي الصحية.

و قال الدكتور أحمد البنداري، عضو مجلس النقابة العامة للأطباء البيطريين، مقرر لجنة الثروة الحيوانية، إن هناك انخفاض طفيف حدث بالفعل في أسعار الأضاحي حيث انخفض سعر الكيلو بالأغنام من ٢٥٠ إلى ٢١٠ جنيه، وفى الأبقار ١٦٥ جنيها، والماعز ١٨٥ جنيها، وأرجع ذلك لزيادة المعروض من اللحوم وانخفاض الطلب، فضلا عن انخفاض أسعار الأعلاف خلال الفترة القليلة الماضية.

وأكد البنداري فى تصريحات إعلامية ضرورة شراء اللحوم والأضاحي من تجار موثوق بهم، لعدم الوقوع فريسة لأحد طرق الغش بالأضاحي، مشيرا إلى ضرورة الاتجاه إلى المزرعة أو البائع فجأة وطلب وزن الخروف أو العجل، حتى لا يتيح الفرصة للبائع بإعطاء كميات كبيرة من العلف المليء بالملح للخروف، والتي تؤدى إلى تناوله كميات من المياه تزيد من وزنه بشكل وهمى ومؤقت لإيهام المواطن أن الأضحية مليئة باللحم، لافتا إلا أن تلك الخدعة يمكن التعرف عليها من خلال حركة الغنم والتي فى الأغلب تصبح بصعوبة.

كما قال الدكتور أحمد حمدى، مدير عام مديرية الطب البيطرى بسوهاج، إنه يتوقع وجود انخفاضات بأسعار اللحوم، لانخفاض الطلب وكثرة العرض، موضحا الشروط الواجب مراعاتها فى الأضحية، وهى: أن تكون "جمال/ابقار/خراف/ماعز"، وأن تبلغ السن المحددة لها شرعا ٥ سنوات للجمال، عامين للأبقار، وعام للماعز، و٦ أشهر للخروف، لما ورد فى الحديث الشريف لرسول الله صلى الله عليه وسلم "لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن"، وأضاف: لابد أن تكون خالية من العيوب العشرة "العور البين، العرج البين، المرض البين، العمياء التى لا تبصر بعينيها، المصابة بعسر الولادة حتى يزول عنها الخطر، الأضحية المصابة بما قد يؤدى إلى الوفاة حتى تشفى من الإصابة، الحيوان الملكوم الذى أكل فوق طاقته حتى يزول عنه الخطر، الحيوان العاجز عن المشى لعاهة، بالإضافة إلى أن تكون ملكا للمضحى فلا يصح التضحية بما لا يملكه، لافتا إلى ضرورة أن يضحى بها فى الوقت المحدد شرعا وهو من بعد صلاة العيد إلى غروب الشمس أخر يوم من أيام التشريق وهو اليوم الثالث عشر من ذى الحجة.

وحذر الد

الحصاد
الرؤية الثانية أمام عينيك

الأوروبي لإعادة الإعمار يقرض البنك الأهلي المصر ١٢٠ مليون دولار لتمويل المؤسسات الصغيرة

أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) تقديم قرض مبدئي بقيمة ١١٩,٥ مليون دولار أمريكي (١٠٩ مليون يورو) إلى البنك الأهلي المصري، وذلك لتمويل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر.

وأوضح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار في بيان ،أن القرض المعلن عنه هو الجزء الأول من التمويل – والذي يتضمن قرضًا من الفئة (ب) تم تعبئته من مدير الأصول الهولندي (ILX Fund) – يندرج ضمن برنامج تمويل أكبر من المتوقع أن يتم تنفيذه على عدة مراحل وهو أول قرض يُقدم لمؤسسة مالية في مصر.

من المستهدف أن يساعد تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على تعبئة التمويل اللازم للقطاع الخاص للتنمية الاقتصادية ، مع تنويع قاعدة تمويل البنك الوطني المصري ودعم أجندة الشمول المالي الخاصة به.

وأوضح البنك أن خط الائتمان هذا سيستهدف الشركات ذات التركيز الإقليمي التي تملكها أو تقودها نساء أو شابات ، والتي لا تزال تفتقر إلى الخدمات الكافية في مصر.

المؤسسات المالية العربية تضع خطة التعاون المشتركة في قلب القاهرة

صندوق النقد العربي يعتمد استراتيجية جديدة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في المنطقة العربية

رئيس الوزراء: مصر عازمة بالتعاون مع الأشقاء العرب على استمرار دعم مؤسسات العمل العربي المشترك لتلبية تطلعات الشعوب

أُختتمت يوم الجمعة أمس الأول، أعمال الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية، والدورة الخامسة عشر لمجلس وزراء المالية العرب، التي عُقدت في العاصمة الإدارية الجديدة تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية يومي الأربعاء والخميس الموافقين ٢٢ و٢٣ مايو، برئاسة نادية فتّاح، وزيرة الاقتصاد والمالية في المملكة المغربية.

شهدت الاجتماعات، التي نظمها صندوق النقد العربي بالتنسيق مع وزارة التعاون المصرية، مشاركة رفيعة المستوى من قبل دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، إلى جانب رؤساء الهيئات والمؤسسات المالية العربية.

وألقى الكلمة الافتتاحية علي بن أحمد الكواري وزير المالية في دولة قطر، رئيس الجلسة المشتركة في افتتاح الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية لعام ٢٠٢٤.

كما حضر الاجتماع بصفة مراقب كلاً من جامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الأقتصادي والاجتماعي، والمدراء التنفيذيين العرب في كلا من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

من جانب آخر شهد الاجتماع انعقاد مجلس محافظي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، واجتماع مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، واجتماع مجلس محافظي صندوق النقد العربي، واجتماع مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، واجتماع مجلس محافظي الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وكذلك اجتماع مجلس الإشراف للحساب الخاص.

تجدر الإشارة إلى أن اجتماع مجلس محافظي صندوق النقد العربي شهد موافقة مجلس المحافظين على استراتيجية الصندوق الجديدة ضمن مرحلة التغيير التي تقودها إدارة الصندوق من منطلق رؤيتها في أن يكون ركيزة لمنطقة عربية متينة كرائد في الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

من جانب آخر تم الإعلان عن المشروعات الفائزة بجائزة عبداللطيف يوسف الحمد التنموية في الوطن العربي، المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وفاز بها مشروع منظومة معالجة مياه الصرف ببحر البقر، وهو المشروع الممول من الصندوق الكويتي للتنمية، ويعد أحد أبرز المشروعات الممولة من صناديق التمويل العربية بهدف تعزيز جهود التنمية المستدامة في مجال المياه.

في هذه المناسبة، من جانبها، صرحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي ومحافظ مصر لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: "سعدنا باستضافة رؤساء مؤسسات التمويل العربية ووزراء المالية ومحافظي البنوك المركزي من الدول العربية في مصر على مدار يومين، حيث احتضنت العاصمة الإدارية الجديدة الاجتماع السنوي للمؤسسات المالية العربية، التي تعد محفلاً سنوياً لبحث أهم قضايا التنمية والتمويل على مستوى الوطن العربي، لاسيما في ظل ما تواجهه دولنا من تحديات تنموية جسيمة."

وتابعت الوزيرة: "إن مؤسسات التمويل العربية أصبحت تُشكل عنصرًا رئيسيًا في الهيكل المالي العالمي، ونحن على ثقة بأن تلك المناقشات ستُعزز دور المؤسسات التمويلية بصورة فاعلة في النظام الدولي لدفع جهود التنمية في كافة البلدان".

من جانبه، أشار الدكتور فهد بن محمد التركي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، إلى أن اجتماع المجلس يمثل فرصة مهمة لمناقشة التحديات التي يواجهها صناع السياسات المالية في المنطقة العربية في إطار التطورات الاقتصادية والمالية الاقليمية والدولية، مشيرا إلى التطور الحاصل في المواضيع التي يتناولها اجتماع هذه الدورة.

كما أشاد بالجهود التي تقوم بها الدول العربية على صعيد إصلاحات المالية العامة، وأهميتها في تحقيق الاستدامة المالية ودعم فرص النمو الشامل والمستدام في ظل بيئة أقتصادية معقدة، وأعرب عن خالص تقديره للرئيس عبد الفتاح السيسي ولجمهورية مصر العربية على استضافة الاجتماع.

يذكر أنه نيابة عن الرئيس عبدالفتاح السيسي، حضر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، الجلسة الافتتاحية للاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات والمؤسسات المالية العربية لعام ٢٠٢٤، التي تعقدُ تحت رعاية فخامة الرئيس، بالعاصمة الإدارية الجديدة، في إطار حرص الدولة المصرية على مساندة جهود مختلف المؤسسات والهيئات المالية العربية لتحقيق رسالتها في تعزيز جهود التنمية.

و ألقى رئيس الوزراء كلمة نيابة عن رئيس الجمهورية، بحضور حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، والسيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وعدد من الوزراء العرب، وممثلي مؤسسات التمويل والاستثمار العربية والاقليمية والعالمية، وجانب من المسؤولين والخبراء ورجال الاقتصاد.

واستهل رئيس الوزراء كلمته بالترحيب بالحضور في بلدهم الثاني مصر، ناقلاً لهم تحيات الرئيس عبد الفتاح السيسي، مؤكداً أن تشرُّف مصر باستضافة الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية لعام ٢٠٢٤، يعدُّ أبلغ دليل على حرصها الدائم على دعم جهود التكامل بين الدول العربية الشقيقة، وهو الهدف الذي طالما سعت لتحقيقه جيلاً بعد جيل، ولم تتخل عنه بالرغم مما شهدته المنطقة العربية من أحداث جسام على مدى عقود.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى أن انعقاد الاجتماعات السنوية هذا العام يأتي على خلفية التطورات الإقليمية والدولية؛ لاسيما الحرب في قطاع غزة وانعكاساتها الاقتصادية على كافة الدول؛ ومن بينها الدول العربية، لافتاً إلى أنه في هذا الإطار، تبْرُز أهمية دور الهيئات المالية العربية في دعم الدول العربية؛ على تجاوز التحديات الراهنة، والعمل على استئناف خططها التنموية بما يرقى لتطلعات شعوبها.

وأشاد رئيس الوزراء بدعم الهيئات المالية العربية لجمهورية مصر العربية على مدار السنوات الماضية، مؤكداً أنه ساهم ضمن العديد من الموارد المالية الأخرى؛ في دعم المشروعات التنموية الرئيسية في الدولة المصرية، مشيراً إلى أنه برغم ما قدمته الهيئات المالية العربية من دعم ومساندة لجهود التنمية في البلدان العربية، فإنها مُطالبة بالقيام بدور أكبر خلال المرحلة المقبلة التي تتعاظم فيها التحديات الإقليمية والدولية، والتي تحتاج فيها الاقتصاديات العربية إلى مزيد من الدعم المالي والفني لمواجهة التحديات الراهنة لاسيما عبر دعم قدرتها على زيادة صادراتها وتعزيز التجارة العربية البينية.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي الثقة في أن قدرة الحكومات العربية على تجاوز التحديات الراهنة والتجاوب مع تطلعات شعوبنا لا حدود لها، طالما حرصت تلك الدول على القيام بالإصلاح الاقتصادي اللازم لمعالجة الاختلالات الراهنة، لافتاً إلى أنه من هذا المنطلق، فإن الحكومة المصرية سعت خلال الفترة الماضية لاتخاذ خطوات إصلاحية هامة على صعيد الاقتصاد المصري بهدف دعم مرونته أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية، وزيادة قدرته على تحقيق مستهدفات التنمية لاسيما في إطار رؤية ٢٠٣٠.

وأوضح رئيس الوزراء أن من أبرز ملامح تلك السياسة الإصلاحية؛ دعم دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته إلى ٦٥٪ من إجمالي استثمارات الدولة خلال السنوات المقبلة، وذلك في إطار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، هذا، بخلاف نجاح الحكومة المصرية بالتنسيق مع البنك المركزي في ضبط سوق النقد الأجنبي، مؤكداً المضي قدما للسيطرة على معدلات التضخم وخفض نسبة الدين من الناتج الإجمالي المحلي.

كما أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء في كلمته، أن دور الدول المتقدمة وشركاء التنمية ذو أهمية خاصة لدعم قدرة الدول النامية على تجاوز التحديات الراهنة، داعياً الدول المتقدمة أن تقدم الدعم المستحق للدول النامية في ظل هذه الظروف الصعبة، لافتاً أيضاً إلى أهمية النظر في إصلاح منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية، وفي مقدمتها مؤسسات التمويل الدولية عبر تطوير حلول مالية مبتكرة تناسب المتغيرات الحالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي خاصة على صعيد التغيرات المناخية وآثارها السلبية.

وفي ختام كلمته، أكد الدكتور مصطفى مدبولي أن مصر عازمة بالتعاون مع الأشقاء العرب على الاستمرار في دعم مؤسسات العمل العربي المشترك، وفي القلب منها الهيئات المالية العربية، بما يلبي تطلعات الشعوب العربية نحو غدٍ أفضل ننعم فيه جميعاً بالأمن والسلام والرخاء.

لقاءات تعاون

وتضمنت الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية، عقد كل من اجتماع مجلس محافظي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، واجتماع مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، واجتماع مجلس محافظي صندوق النقد العربي، واجتماع مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، واجتماع مجلس محافظي الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، واجتماع مجلس وزراء المالية العرب، كما تشهد مراسم توزيع جائزة الشيخ عبد اللطيف يوسف الحمد التنموية في الوطن العربي.

وتُعد تلك الاجتماعات منصة مُوحدة للمؤسسات المالية العربية لمناقشة أبرز القضايا والموضوعات المالية والاقتصادية والتنموية على المستويين الإقليمي والعالمي، ويتم من خلالها تقييم ما تحقق من إجراءات وخطوات في سبيل دعم التنمية في الوطن العربي، ومناقشة الخطط المستقبلية في ضوء الجهود المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومناقشة التحديات التنموية، وتعزيز الشراكات الإقليمية بين الاقتصاديات العربية.

شراكات مصرية عربية

وفي كلمتها قالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، إن رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي للحدث، تؤكد دعمه لجهود التنمية في وطننا العربي ومساندته الدائمة للقضايا العربية، مؤكدة أن مؤسسات وهيئات التمويل العربية باتت تتسم بهوية مُتميزة وطبيعة تنموية متفردة، وتكامل لدعم جهود التنمية في وطننا العربي.

وأضافت أن ما يؤكد ذلك التنوع الكبير في مجالات العمل، فمنها من يقوم بمعالجة الاختلالات في الاقتصادات العربية وتوفير الدعم للاقتصاد الكلي، ومنها من يتيح التمويلات الميسرة للمشروعات التنموية، كما تتخصص مؤسسات بعينها في توفير ضمانات الاستثمار وائتمان الصادرات، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتبادل التجاري، وهو ما يعزز من توجهها الشامل نحو دعم التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية في دولنا.

وأشارت «المشاط»، إلى أن الهيئات والمؤسسات المالية العربية قامت بتوفير الدعم الفني والتمويل للعديد من المشروعات الفعالة، وأنتجت على مدار عقود نماذج تنموية بتعاون عربي – عربي .

وفي هذا السياق أوضحت وزيرة التعاون الدولي، أن مصر قدمت نموذجًا للتعاون مع المؤسسات والهيئات المالية العربية التي كانت داعمًا لتوجهات الدولة المصرية لتحقيق التنمية في مختلف المجالات، وزيادة الانفتاح على إشراك القطاع الخاص في جهود التنمية.

وسلطت الضوء على التعاون الكبير من المؤسسات والصناديق العربية في تمويل البرنامج الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء، تلك البقعة الغالية من أرض مصر، حيث نفذت مصر برنامجًا طموحًا بدعم مباشر من القيادة السياسية وتمويل المؤسسات العربية، ساهم في تنفيذ مشروعات بناءة، منها على سبيل المثال لا الحصر، مشروع التجمعات التنموية، ومنظومة معالجة مياه الصرف الزراعي والصناعي ببحر البقر – الأكبر من نوعها في العالم - التي توفر مياه صالحة لري ٤٠٠ ألف فدان، ومحطة معالجة مياه المحسمة.

كما أشارت إلى أنه من أبرز المشروعات الممولة من المؤسسات العربية، مشروع محطة جنوب حلوان لتوليد الكهرباء الذي فاز بأول نسخة من جائزة الشيخ عبداللطيف الحمد التنموية، المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وتُمنح لأفضل مشروع تنموي اقتصادي واجتماعي في الوطن العربي.

فجوة تمويلية

وأشارت وزيرة التعاون الدولي، إلى أحدث تقرير للأمم المتحدة حول مشهد تمويل التنمية المستدامة، والذي كشف عن تحديات هائلة تعوق جهود المجتمع الدولي في هذا الشأن، نتيجة تضاعف فجوة تمويل التنمية من ٢,٥ تريليون دولار قبل جائحة "كوفيد ١٩"، إلى ٤,٢ تريليون دولار حاليًا، نتيجة التوترات الجيوسياسية، والكوارث المناخية، والتحديات الأخرى، وهو ما يؤكد أنه لا سبيل لتحقيق أجندة التنمية ٢٠٣٠ إلا بإصلاح النظام المالي الدولي يتزامن معه زيادة هائلة في حجم التمويل المتاح.

وتابعت قائلة: بينما أصبح التكامل بين بنوك التنمية متعددة الأطراف، مطلبًا دوليًا لا يمكن الاستغناء عنه، ومحورًا رئيسيًا من محاور إصلاح الهيكل المالي العالمي، فإن الهيئات المالية العربية تشكل بلا شك أهمية كبرى في المنظومة الدولية، نظرا لتطور إمكاناتها المالية والفنية بشكل كبير على مدار الفترات الماضية، وهو ما يجعلها داعم قوي لدعوات إصلاح النظام المالي العالمي، من أجل سد الفجوة التمويلية وإتاحة المزيد من الأدوات المبتكرة.

مبادرات عربية

ونوهت وزيرة التعاون الدولي بأن الهيئات المالية العربية أصبحت كتلة فاعلة في التمويل الإنمائي الدولي، وعنصراً مؤثراً في خريطة المبادرات العالمية التي تستهدف معالجة الاختلالات الرئيسية من خلال المبادرات الفاعلة، على غرار مبادرة مجموعة التنسيق العربية (ACG) التي تم إطلاقها في مؤتمر المناخ (COP٢٧)، وتعهدت بتقديم تمويل مشترك بقيمة ٢٤ مليار دولار للدول الأعضاء حتى عام ٢٠٣٠ للتصدي للأزمة المناخية العالمية، وهو ما يُبرز دور المؤسسات المالية العربية كفاعل رئيسي في مواجهة التغيرات المناخية، في ظل زيادة الفجوات التمويلية وتوالي الصدمات والأزمات وضيق الحيز المالي.

ولفتت إلى أن التحديات الجسيمة التي يواجهها وطننا العربي في وقتنا الحالي، تتطلب الاستمرار في تطوير العمل وتوفير كافة سبل الدعم، لتعزيز رسالة مؤسساتنا العربية في تمكين القطاع الخاص لقيادة جهود التنمية، وتعزيز استدامة المسيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستراتيجياتنا الوطنية.

ناصر ..

للمرة السادسة على التوالي..

البنك الأهلي المصري يجدد شهادة التوافق مع المعيار الدولية لاستمرارية الأعمال ISO 22301: 2019

أعلن البنك الأهلي المصري عن إعادة تجديد توافقه مع شهادة تأكيد الجودة الخاصة بالمعيار الدولي ISO 22301: 2019، في نظام ادارة استمرارية الأعمال والممنوحة من قبل المعهد البريطاني للمواصفات القياسية British Standards Institution لمدة 3 سنوات تنتهي في يونيو 2027.

وقد نجح البنك عام 2018 في الحصول على تلك الشهادة الهامة التي تمنحها هذه المؤسسة العريقة، والتي تلعب دورا هاما في وضع المواصفات العالمية المعترف بها في هذا المجال وبذلك يكون البنك الأهلي المصري هو أول بنك وطني يحصل عليها ويتمكن من الاحتفاظ بها لست سنوات متتالية.

وصرح هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري أن تجديد شهادة التوافق مع معيار الأيزو ISO 22301: 2019 يعد تأكيدا على قدرة البنك على مواصلة فعاليته وكفاءته في إدارة عملياته وخدماته المصرفية، وإضافة لدوره المتنامي في خدمة وحماية الاقتصاد القومي وتحقيق الأستقرار المالي والمصرفي مع الحفاظ على أموال المودعين، حيث يأتي تجديد التوافق مع تلك الشهادة لتنضم لباقة الشهادات التي حصل عليها البنك من قبل، والتي تثبت تميز البنك في التطبيق والامتثال لمتطلبات المنظمة الدولية للمعايير.

وأضافت داليا الباز نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري أن تجديد حصول البنك على هذه الشهادة الدولية يعد بمثابة إشادة دولية بقدرة البنك الاستباقية على التعامل مع المخاطر والتحديات من خلال وضع استراتيجيات وخطط بديلة لمواجهة السيناريوهات المحتملة لتوقف الاعمال كما يعكس التطور المستمر في خطط واستراتيجيات البنك لتحقيق التميز وتقديم كافة الخدمات المصرفية بالكفاءة الأفضل والجودة المطلوبة.

وأكدت الباز أن هذا النجاح لم يكن ليتحقق لولا الجهود التي بذلتها إدارة البنك والعاملون فيه، حيث تأتي هذه الشهادة تتويجا لجهود تطوير العمل في إدارات وخدمات البنك التي بذلت على مدى الأعوام الماضية لتطبيق المعايير الدولية للجودة والأمن واستكمالا لمسيرة البنك والتزام إدارته بتفعيل خطته لتحقيق الحوكمة بكفاءة وفاعلية.

ومن جانبه أكد محمد عبد الرحيم الرئيس التنفيذي للمخاطر بالبنك الأهلي المصري ان الشهادة شملت عددا كبيرا من خطوط الأعمال الحيوية بالبنك، بما يعكس حجم الإنجاز الذي تحقق في ظل تبني إدارة البنك الأهلي المصري منظومة عمل متكاملة في مجال إدارة استمرارية الأعمال تتضمن الأهتمام بالعديد من المحاور بدءًا من عمليات التحليل والقياس مرورا بوضع ودراسة وتقييم الخطط البديلة ، وما تتضمنه من إعداد المقرات والتحقق من كفاءتها، وصولا إلى تدريب العاملين المعنيين لتحقيق أعلى معدلات جودة الأداء حال التعرض لأى نمط من أنماط التوقف عن الأعمال من المقرات الأساسية نتيجة الأزمات مما يساعد علي زيادة المرونة التنظيمية لنظام إدارة استمرارية الاعمال بالبنك دون أي تعطيل أو عرقلة لسير العمل.

بنك القاهرة يحصل على شهادة الأيزو في إدارة الحوكمة المؤسسية ISO 37000

تتويجاً لجهود بنك القاهرة والحرص المتواصل على مطابقة المعايير الدولية في مجال الحوكمة المؤسسية، حصل البنك على شهادة الأيزو في إدارة الحوكمة المؤسسية ISO 37000.

وبهذه المناسبة، قال طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة إن حصول البنك على تلك الشهادة يعد بمثابة إشادة دولية بإستراتيجية البنك الخاصة بتطبيق أفضل الممارسات الدولية وتحقيق نظم الإدارة الناجحة التى تميزه عالميا في مجال الحوكمة المؤسسية.

كما أضاف "فايد" أن الشهادة الجديدة هي ترجمة حقيقية للجهود المبذولة والتحديث المستمر لأنظمة وإجراءات العمل بما يضمن تهيئة السُبل نحو تحقيق أعلى معدلات للأداء.

فيما أوضح حافظ أبو العزم رئيس مجموعة الالتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية، أن هذا الإنجاز جاء نتاجاً لجهود حثيثه من فريق العمل بالبنك، مما مكنه من الوفاء بجميع المتطلبات والإرشادات التي تستجوبها المواصفات والمعايير الدولية المطلوبة للحصول على تلك الشهادة.

بنك البركة مصر و نظيره الباكستاني يطلقان منصة تعاون لتعزيز المعاملات التجارية

أعلن بنك البركة مصر عن إطلاق منصة تعاون مع بنك البركة باكستان تهدف إلى تمكين الفرص التجارية لعملائهما عبر تعزيز التواصل بين المستوردين من كلا البلدين.

وتساهم المنصة الجديدة في تسهيل التفاعلات التجارية بين السوقين المصرى والباكستانى، وذلك بالاستفادة من الخبرات المشتركة لكل من بنكى البركة مصر وباكستان، إذ تم تصميم المنصة لتيسير المعاملات التجارية داخل الأنظمة المصرفية فى كل من باكستان ومصر، ما يفتح آفاق جديدة للنمو والتوسع.

وقال حازم حجازى، الرئيس التنفيذى ونائب رئيس مجلس الإدارة لبنك البركة مصر: "يمثل إطلاق منصة تعاون بين بنكى البركة مصر وباكستان خطوة تؤكد على جهودنا المستمرة لدفع الابتكار وخلق القيمة لعملائنا والتزامنا الراسخ نحو تعزيز مكانة بنك البركة مصر كشريك مالى موثوق، إلى جانب تحقيق التوسع فى كل من السوق المصرفى المصرى والعالمى، ومن خلال هذه الخطوة، نمهد الطريق لآفاق جديدة للتعاون ودعم التطلعات التجارية لعملائنا، وبالتالى تعزيز الشمول المالى على المستويين الإقليمى والعالمى والمساهمة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية على مستوى العالم".

يُذكر أن التعاون بين بنكى البركة مصر وباكستان يعكس التركيز المشترك بتعزيز النمو المستدام من خلال الاستفادة من التطور الرقمى والشراكات الاستراتيجية.

وتعد هذه المبادرة هى الثانية من نوعها، بعد إنشاء منصة تعاون مشترك بين بنك البركة باكستان وبنك البركة جنوب أفريقيا فى سبتمبر من العام الماضى، ومن المخطط إضافة جميع فروع مجموعة بنك البركة فى الـ١٣ دولة لدعم التواصل بين عملاء بنك البركة فى جميع الدول.

بنك مصر يوقع عقد قرض طويل الأجل بمبلغ ٩٩٠ مليون جنيه مع شركة ايديتا للصناعات الغذائية لتمويل خطوط انتاج جديد

وقع بنك مصر عقد قرض طويل الاجل لمدة ٨ سنوات بقيمة ٩٩٠ مليون جنيه مصري مع شركة إيديتا للصناعات الغذائية، ، وقد قام بالتوقيع محمد الاتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر، مع المهندس هاني برزي – رئيس مجلس إدارة شركة إيديتا للصناعات الغذائية، بحضور لفيف متميز من قيادات البنك والشركة. ويأتي ذلك في أطار استمرار الخطط التسويقية المكثفة التي ينتهجها بنك مصر لتنفيذ أهدافه الإستراتيجية والتنموية بهدف دعم الاقتصاد القومي في شتى المجالات والقطاعات،

ويهدف هذا القرض الى تمويل خطط التوسع بالشركة لإنشاء أربعة خطوط إنتاج جديدة لزيادة الإنتاج، وإعطاء الأولوية بشكل واضح للمشروعات التي تحقق أهداف التنمية الاقتصادية حيث يعمل بنك مصر على دعم المشروعات الوطنية بشكل دائم لتعزيز الاقتصاد المصري وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أكد محمد الاتربي – رئيس مجلس إدارة بنك مصر أن تمويل بنك مصر لخطوط الإنتاج الجديدة تعد استكمالا لدوره الرائد في دعم الاقتصاد المصري خاصة وان بنك مصر يعد من أكبر البنوك الوطنية الرائدة في تمويل كافة المشروعات بمختلف القطاعات، مؤكدا أن منح البنك لقروض بنكية للمشروعات الكبري وبشروط وضمانات مناسبة وبهيكل تمويل مرن يتماشى مع طبيعة تلك المشروعات يساعد علي تنشيط معدلات التدفق الاستثماري، حيث أن قطاع الأغذية يعد من ضمن أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد المصري، نظرا لما يمثله من أهمية نحو نمو الصادرات وتوفير العديد من فرص العمل، وتعزيز المنافسة في السوق المحلية والعالمية بما ينعكس على إيجابيا على الاقتصاد القومي.

وفي هذا السياق، أعرب المهندس هاني برزي رئيس مجلس إدارة شركة إيديتا للصناعات الغذائية عن اعتزازه بتوقيع اتفاقية التمويل مع بنك مصر باعتبارها شهادة قوية على التزام إيديتا بتحقيق النمو فضلاً عن مكانتها الرائدة في السوق. وأوضح أن هذا التمويل سيساهم في دعم إيديتا لتلبية معدلات الطلب المرتفعة على منتجاتها بالإضافة إلى ترسيخ مكانتها في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويؤمن بنك مصر بضرورة تضافر الجهود من أجل دعم خطط الدولة لدعم الاقتصاد الوطني ويحرص على القيام بدوره الحيوي في مساندة كافة الأنشطة، كما يسعى البنك إلى تقديم الخدمات المصرفية والمالية بصورة ميسرة ومتطورة، حيث يعمل البنك على تعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبي احتياجات عملائه، حيث إن قيم وأستراتيجيات عمل البنك تعكس دائما التزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

البنك التجاري الدولي كينيا يعقد ملتقي التدريب لتطوير العاملين للسنه الثالثة علي التوالي بنيروبي

عقد البنك التجاري الدولي- كينيا "BIC"، التابع للبنك التجاري الدولي مصر "BIC"، ملتقي التدريب الجماعي السنوي لكافه العاملين تحت شعار gnihtoN sseccus naht ssel، بهدف تطوير مهارات العاملين و العمل على اثراء وترسيخ دورهم الهام نحو تحقيق مساعيه وذلك بحضور ممثلي الإدارة العليا للبنك بمصر وكينيا.

شملت فعاليات الملتقى العديد من الأنشطة الجماعية المبتكرة بهدف ترسيخ قيم البنك الأساسية نحو مساهمة فعالة لتحقيق اهداف العمل و تحسين مستوى جودة وخدمة كافه العملاء بصفه خاصه فضلا عن مواصلة جهود البنك لمواصلة الدعم للساحة المالية و المصرفية للوصول لنتائج و نجاحات ذات صدي واسعا و اثر إيجابي علي جميع المستويات الإقليمية والمحلية لتعزيز سبل التواصل و التبادل التجاري بين مصر وكينيا تماشيا مع سياسه الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري.

وقد اختتم اليوم بمشاركة فعالة من جميع العاملين و صدى واسع المدى اعرابا عن امتنانهم لليوم بانعكاس لثقافتهم الخاصة و تعبيرا عن الشعور الإيجابي للعاملين كونهم جزء من كيان البنك فضلا عن ترسيخ العلامة التجارية للبنك التجاري الدولي كأفضل مستوي خدمة للعملاء و التزام العاملين لتحسين إدارة وجودة العمل نحو نجاح مستدام و صدارة مستمرة.

جدير بالذكر ان البنك التجاري الدولي قد أعلن في أوائل العام ٣٢٠٢ بالحصول علي موافقتي البنك المركزي المصري والكيني للاستحواذ علي حصة ٩٤٪ في بنك ماي فير سي أي بي ليصبح مملوكا بالكامل للبنك.

الحصاد
الرؤية الثاقبة أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٦ مايو ٢٠٢٤ • العدد ٧٤٤

ارتفاع أرصدة الذهب لدى البنك المركزي إلى ٤٤٨,٤ مليار جنيه بنهاية أبريل ٢٠٢٤

كشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع أرصدة الذهب لديه إلى ٤٤٨,٤٢٧ مليار جنيه بنهاية أبريل ٢٠٢٤، مقابل ٤٢٤,٤٦٦ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٤.

أضافت القوائم المالية للبنك المركزي أن أرصدة المركزي لدى صندوق النقد الدولي ارتفعت إلى ٢٠,٨٦٦ مليار جنيه بنهاية أبريل ٢٠٢٤، مقابل ١٢,٨٨٨ مليار جنيه بنهاية مارس الماضي.

وسجلت الأرصدة المستحقة للبنوك بالعملة المحلية نحو ٢,٠٩٤ تريليون جنيه بنهاية أبريل ٢٠٢٤، مقابل ١,٨٠٣ تريليون جنيه بنهاية مارس الماضي؛ وبلغت الأرصدة المستحقة للبنوك بالعملات الأجنبية ما يعادل نحو ٢,٠١٢ تريليون جنيه، مقابل ١,٩٨٥ تريليون جنيه.

وارتفع إجمالي أصول البنك المركزي إلى ٥,٩١٦ تريليون جنيه بنهاية أبريل الماضي، مقابل ٥,٥٥٩ تريليون جنيه بنهاية مارس السابق عليه.

خلال النسخة الأولى من المنتدى السنوي للميثاق العالمي للأمم المتحدة وتحت شعار «نحو إفريقيا المستدامة»

هشام عكاشة : ١٠٢,٧ مليار جنيه حجم محفظة التمويل المستدام بالبنك الأهلى المصري ..و محفظة التمويل الأخضر ترتفع إلي ١,٦ مليار دولار

تحت شعار "نحو إفريقيا المستدامة"، أطلقت الشبكة المصرية للميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGCNE)، قبل أيام النسخة الأولى من المنتدى السنوي للميثاق العالمي للأمم المتحدة، بمشاركة الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي وعدد كبير من الحضور والمشاركين.

وجمع الحدث الذي أقيم بأحد فنادق القاهرة، قادة الفكر والخبراء في مجالات التنمية المستدامة والاقتصاد والقطاع المصرفي ، لاستكشاف رؤيتهم حول التحديات التي تواجه جهود الاستدامة، تماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وشارك في الفعاليات نخبة من المسؤولين ورؤساء البنوك وقادة الفكر في مجالات التنمية المستدامة من جميع الدول الإفريقية ومنهم، تولولو بي لويس تاموكا، رئيس الشؤون الحكومية الدولية والاتفاق العالمي للأمم المتحدة في أفريقيا، حسام هيبة، رئيس هيئة الاستثمار والمناطق الحرة، الدكتور خالد العناني، وزير السياحة والآثار السابق، الدكتور طارق شوقي، وزير التربية والتعليم، والتعليم الفني السابق، الدكتور أحمد كوجاك، نائب وزير المالية، طارق توفيق، رئيس الغرفة التجارية الأمريكية، ونائب رئيس اتحاد الصناعات المصرية، هشام عكاشة، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، طارق فايد، الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة بنك القاهرة، المهندس خالد عباس رئيس مجلس إدارة شركة العاصمة الإدارية، عمر الحمامصي الرئيس التنفيذي لمجموعة أوراسكوم للتنمية، كريستين عرب ممثلة الأمم المتحدة للمرأة في مصر، راوية منصور رئيس مجلس إدارة رامسكو، أشرف نجم نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي وغيرهم.

تمويل مستدام

وخلال جلسة نقاشية بعنوان "التمويل المستدام: الاستثمار في التنمية المستدامة في إفريقيا" ، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، على أهمية التمويل المستدام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن هناك فجوة كبيرة في التمويل تواجهها الدول النامية، وأن تحقيق هذه الأهداف يتطلب زيادة هائلة في التمويل وإصلاح البنية المالية الدولية.

ودعت المشاط إلى توجيه تمويل المناخ ليس فقط لجهود التخفيف من تداعيات التغيرات المناخية، ولكن أيضًا لمشروعات التكيف ، مشيرة إلى ضرورة تعزيز جهود مشاركة الخبرات وتبادل المعرفة بين الدول لتعزيز الدعم في تحقيق مستهدفات التنمية.

ومن جانبه، أكد محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، على مكاسب المستثمرين من خفض الانبعاثات الكربونية، مشيرًا إلى أن ذلك سيحقق عائدات على المدى الطويل ، وأوضح فريد أن خفض الانبعاثات الكربونية لم يعد "رفاهية" بل أصبح أساسًا للتبادل التجاري على المستوى العالمي، وأن الهيئة العامة للرقابة المالية تعمل على دعم جهود الدولة في تحقيق الحياد الكربوني وفقًا للمعايير الدولية، ورؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة.

وكشف فريد عن الانتهاء من قواعد التداول والتسوية لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية خلال أسابيع، ليصبح السوق جاهزًا للانطلاق.

بدوره قال حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إن الهيئة تعمل على جذب الاستثمارات المستدامة المحلية أو الأجنبية المباشرة، خاصة الاستثمارات الهادفة للحفاظ على البيئة، وتوفير فرص العمل.

وأشار هيبة إلى أن الاقتصاد الأخضر والدائري من أهم المحاور المحركة لرؤية الاستثمار في الوقت الحالي.

ومن جانبه قال هشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، إنه لا يمكن تحقيق الاستدامة من دون القطاع المصرفي الذي يوجه التمويل للمشروعات صديقة البيئة في القطاعات الرئيسية المختلفة، مشيرًا إلى أن البنوك العاملة في السوق المصرية لعبت دورًا مهمًا في دعم وتمويل الشركات العاملة في الاقتصاد الأخضر، مشيرًا إلى أن هناك تعاون بين البنك الأهلي ومؤسسات التمويل الدولية المختلفة لتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر، والتي تدعم أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وأكد "عكاشة" أن البنك المركزي لعب دور هام في توعية وتوجيه القطاع المصرفي من أجل دمج الاستدامة وتعزيز مبادئ التمويل المستدام بما يساهم ذلك في تحقيق رؤية الدولة والدفع بعجلة التحول نحو الاقتصاد الأخضر ومواجهة المخاطر البيئية. مشيرًا إلى أنه هناك العديد من التحديات التي تواجه البنك الأهلي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أبرزها جمع البيانات والمعلومات، والتوعية والتدريب لأصحاب الأعمال والشركات.

وأضاف "عكاشة" أن مساهمة البنك الأهلي المصري في مجال المسؤولية المجتمعية تجاوزت ٥,٥ مليار جنيه، تم منحهم وفقا لمعايير التنمية المستدامة وتلبي احتياجات مختلف المجالات منها الصحية والتعليمية وتحسين جودة حياة المواطن، إضافة إلى دعم المرأة المعيلة ومساندة ذوي الهمم.

وأشار عكاشة، إلى أن البنك حرص على تطبيق استراتيجية استخدام الطاقة الشمسية بمقراته، حيث افتتح البنك أول فروعه التي تعمل بالطاقة الشمسية في عام ٢٠١٥ لتصل إلى أكثر من ٤٢ فرعًا ومركزًا رئيسيًا يعمل بالطاقة الشمسية، بما يعزز كفاءة الطاقة والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية، مع التركيز بشكل خاص على الانتقال العادل وبأسعار معقولة في هذا المجال.

أكد على ان البنك الأهلي قام بتفعيل العديد من البرامج التمويلية منذ عام ١٩٩٨ مثل برنامج مكافحة التلوث بالتعاون مع جهاز شئون البيئة التابع لوزارة البيئة.

لفت إلى أن البنك الأهلي حصل على تمويلات من البنك الدولي تقدر بنحو ٢,٦ مليار دولار على مدار ٢٦ عاما، منها نحو ١,٦ مليار دولار خلال آخر ٨ سنوات، مما يؤكد على الاهتمام الدولي بهذا المجال.

أضاف أن محفظة التمويل الأخضر في البنك الأهلي المصري للمشروعات الداعمة للبيئة تخطت ١,٦ مليار دولار لتمويل العديد من المشروعات منها تمويل مشروع تحويل أنظمة الرى الحديث للعمل بالطاقة الشمسية وهو ما نتج عنه تحويل ٤٧٠ ألف محطة تعمل بالديزل إلى العمل بالطاقة الشمسية.

ووصلت محفظة التمويل المستدام للبنك الأهلي المصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ١٠٢,٧ مليار جنيه لأكثر من ٢٧٤٨ عميل متضمنة أنشطة التمويل البيئية والاجتماعية.

بعد تثبيت سعر الفائدة لأول مرة خلال العام ٢٠٢٤

خبراء ومصرفيون يتوقعون موعد إقدام البنك المركزي علي تخفيض سعر الفائدة وانتهاء سياسة التشديد النقدي

يؤكدون : القرار كان متوقعا وهو ناتج عن رؤية واضحة للسيطرة على التضخم بمصر .. وتوافر حصيلة دولارية و ارتفاع الاحتياطي النقدي وتحويلات المصريين بالخارج أهم الدوافع

أبقت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و٢٨,٢٥٪ و٢٧,٧٥٪ على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪ ، وذكرت اللجنة أن هذا القرار يأتي انعكاسًا لآخر المستجدات والتوقعات على المستويين العالمي والمحلي منذ الاجتماع السابق للجنة السياسة النقدية.

فيما أكد خبراء أن القرار كان متوقعًا بعد زيادة سعر الفائدة ٨٠٠ نقطة أساس في أول اجتماعين هذا العام مما كان يتعين على البنك التمهل لتحقيق مستهدفاته بشأن السيطرة على التضخم.

وهذا هو أول قرار للبنك المركزي المصري بتثبيت سعر الفائدة في عام ٢٠٢٤، إذ سبق أن اجتمع البنك مرتين هذا العام؛ الأولى يوم ١ فبراير وقرر رفع سعر الفائدة ٢٠٠ نقطة أساس، والثانية يوم ٦ مارس ورفع سعر الفائدة ٦٠٠ نقطة أساس مرة واحدة ليصبح سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي ٢٧,٢٥٪، ٢٨,٢٥٪ و٢٧,٧٥٪، على الترتيب.

وأوضح بيان اللجنة أنه على الصعيد العالمي، ظلت النظرة المستقبلية للنمو الاقتصادي إيجابية، وإن كان معدلاته المتوقعة أقل من المتوسط التاريخي ، ورغم تراجع معدلات التضخم عالميًا، واصلت البنوك المركزية الرئيسية سياساتها النقدية التقييدية لضمان تقارب معدل التضخم نحو مستوياته المستهدفة.

وفيما يتعلق بالأسعار العالمية للسلع الأساسية، خاصةً الطاقة، لا تزال النظرة المستقبلية بشأن تطورات العرض والطلب في الأجل المتوسط غير مؤكدة، خاصة أن العرض يظل عُرضة للصدمات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية ، وفي الاقتصادات الناشئة تحسنت آفاق مخاطر الائتمان وسط توقعات بتيسير السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة.

أما على الصعيد المحلي، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو قدره ٢,٣٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، ليسجل النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ معدل نمو بلغ ٢,٥٪ مقابل ٤,٢٪ خلال الفترة المناظرة من العام السابق، ويرجع هذا التباطؤ إلى تراجع مساهمة قطاع الصناعة في النمو.

وبالنسبة للربع الأول من عام ٢٠٢٤، تفيد المؤشرات الأولية باستمرار ضعف النشاط الاقتصادي، وعليه من المتوقع أن يتباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بالعام المالي السابق. ويُتوقع للنشاط الاقتصادي أن يتعافى بدأية من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

ولفت إلى أن الضغوط التضخمية واصلت تراجعها، خاصة مع بلوغ التضخم العام والأساسي ذروتهما عند ٣٨,٠٪ في سبتمبر ٢٠٢٣ و٤١,٠٪ في يونيو ٢٠٢٣، على الترتيب ، واستمر الاتجاه النزولي في التضخم رغم ارتفاعه غير المتوقع خلال فبراير ٢٠٢٤، حيث انخفض كل من التضخم العام والأساسي إلى ٣٢,٥٪ و٣١,٨٪ في أبريل ٢٠٢٤، على الترتيب. وساهم الأثر الإيجابي لفترة الأساس في خفض معدلات التضخم خلال ٢٠٢٤ بسبب فترات التضخم المرتفعة خلال ٢٠٢٣. وجاء المعدل السنوي للتضخم العام مدفوعًا أساسًا بمساهمة المواد الغذائية منذ ديسمبر ٢٠٢٢، وإن كان ارتفاع تضخم السلع غير الغذائية قد حد من التراجع المستمر في تضخم السلع الغذائية منذ نوفمبر ٢٠٢٣.

وتعد آخر مستجدات التضخم منذ اجتماع لجنة السياسة النقدية الاستثنائي الموافق ٦ مارس ٢٠٢٤ مؤشرًا مبكرًا لعودة معدلات التضخم الشهرية إلى نمطها المعتاد قبل مارس ٢٠٢٢. وتفيد التوقعات بأن التضخم سوف يشهد اعتدالًا خلال عام ٢٠٢٤ مع انحسار الضغوط التضخمية، خاصة أنه قد بلغ ذروته بالفعل ، وقال البيان إنه من المتوقع أن ينخفض التضخم بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ نتيجة تضافر عدة عوامل ومنها تقييد السياسة النقدية، وتوحيد سوق الصرف الأجنبي، والأثر الإيجابي لفترة الأساس. علاوة على ذلك، سوف تساهم عدة أمور في تحقيق استقرار الأسعار، منها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة، والتحسن الملحوظ في بيئة التمويل الخارجي، وتأثيرهما الإيجابي على بناء احتياطي النقد الأجنبي، بالإضافة إلى الطلب المحلي والأجنبي المتزايد على الأصول المقومة بالجنيه المصري. ومن شأن التطورات الأخيرة في سعر الصرف أن تدعم تقييد الأوضاع النقدية مما سيعمل على تثبيت التوقعات التضخمية واحتواء آفاق التضخم المستقبلية.

سيطرة علي التضخم

وتعليقا على ذلك ، قال الدكتور أحمد سعيد الخبير الاقتصادي، إن قرار البنك المركزي بتثبيت سعر الفائدة ناتج عن رؤية واضحة بالسيطرة على التضخم السنوي والشهري في مصر، موضحًا أن البنوك المركزية تقوم برفع سعر الفائدة في حال ارتفاع نسب التضخم، حتى توجه المواطن لادخار أمواله، بدلا من الإقبال على شراء سلع معينة المعروض منها قليل وسعرها مرتفع، حتى لا يساهم في مزيد من الارتفاع.

وأضاف، أن الفترة الأخيرة كنا نواجه أزمة كبيرة في ارتفاع الأسعار، لكن الدولة في الفترة الأخيرة نجحت في السيطرة على معدل التضخم والذي وصل لـ ٤٠٪، وأصبح في أبريل الماضي ٣١٪، منوها أن البنك المركزي ثبت سعر الفائدة لأنه بدأ يرى وجود انخفاض في معدلات التضخم، وننتظر الشهر المقبل أن نكسر الـ ٣٠٪، وتنخفض الأسعار بشكل أفضل.

وأكد الخبير الاقتصادي، أن الأسعار ستبدأ في الانخفاض، والسلع الأساسية بدأت تنخفض، وهذا الشهر أسعار اللحوم انخفضت أكثر من ١٠٪، وأيضا الدواجن، وننتظر الفترة المقبلة أن تنخفض سلع أخرى.

وكان وزير المالية الدكتور محمد معيط أكد في تصريحات له أن الدولة تحشد كل قدراتها للسيطرة على الموجة التضخمية غير المسبوقة العالمية والمحلية ودفع النشاط الاقتصادي من خلال انتهاج مسار تصحيحي يرتكز على سياسات اقتصادية متكاملة ومتوازنة وأكثر تحوطًا لتجاوز الأزمات المتتالية؛ على نحو يسهم في رفع قدرات الاقتصاد المصري على التعامل المرن مع الوضع الاقتصادي العالمي والإقليمي «الاستثنائي» الذي يفرض أعباء ضخمة على «المالية العامة» نتيجة لتغير سعر الصرف وارتفاع الفاتورة الإستيرادية.

وقال نائب رئيس بلوم مصر سابقًا، والخبير المصرفي طارق متولي، إن قرار البنك المركزي بتثبيت سعر الفائدة جاء متوقعًا في ظل زيادة البنك سعر الفائدة ٨٠٠ نقطة أساس في أول اجتماعين في عام ٢٠٢٤ للسيطرة على معدل التضخم، الذي وصل لمستويات غير مسبوقة تفوق سعر الفائدة، مما كان يتعين على البنك المركزي الاستمرار في سياسة التشديد النقدي لتحقيق مستهدفاتها بالسيطرة على التضخم.

وأضاف متولي، في تصريحات له أن هناك مؤشرات إيجابية على تحقيق البنك المركزي المصري مستهدفاته من سياسة التشديد النقدي على رأسها انخفاض معدل التضخم في أبريل للشهر الثاني على التوالي، واستقرار سوق الصرف، غير أن معدلات التضخم مازالت أعلى من سعر الفائدة مما يتطلب ضرورة الإبقاء على معدلات الفائدة مرتفعة في الفترة الحالية.

توقع طارق متولي، أن يتخلى البنك المركزي عن سياسة التشديد النقدي، ويبدأ خفض سعر الفائدة خلال الربع الأخير من العام الحالي، شريطة أن يتخذ معدل التضخم مسار نزولي خلال الشهور المتبقية من العام، واستقرار سوق الصرف، كما توقع بوجود المزيد من الضغوط التضخمية خلال الفترة المقبلة نتيجة اتجاه الدولة لرفع سعر المحروقات والكهرباء لخفض تكلفة الدعم بالموازنة العامة، والتي ارتفعت بشكل مبالغ نتيجة ارتفاع سعر الصرف وزيادة أسعار الطاقة عالميًا، وتوقعات بتحركات جديدة في أسعار بعض السلع.

عضو مجلس إدارة البورصة المصرية، رانيا يعقوب، رأت بدورها أن قرار تثبت سعر الفائدة كان متوقعًا، بعد القرار المفاجئ للبنك المركزي بزيادة سعر الفائدة ٦٠٠ نقطة أساس مرة واحدة يوم ٦ مارس الماضي، وتبنيه سياسة لسحب جزء كبير من سيولة البنوك، بهدف السيطرة على معدل التضخم، مما كان يتعين عليه الإبقاء على الفائدة لحين السيطرة على معدل التضخم.

وقالت إن البنك المركزي يعول على السيطرة على التضخم من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة، والتحسن الملحوظ في بيئة التمويل الخارجي، وتأثيرهما الإيجابي على بناء احتياطي النقد الأجنبي، بالإضافة إلى الطلب المحلي والأجنبي المتزايد على الأصول المقومة بالجنيه المصري، وفق بيان رسمي.

وأشارت يعقوب، إلى تداعيات التوترات الجيوسياسية على أداء الاقتصاد المصري وكذلك معدل التضخم، إذ تسببت في زيادة أسعار السلع عالميًا ومنها الطاقة، وتراجع إيرادات مصر من قناة السويس بنسبة قد تصل إلى ٦٠٪، كما أثرت كذلك على القطاعات الإنتاجية، متوقعة أن تشهد مؤشرات الربع الأخير من العام الحالي تحسنًا في مؤشرات القطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة قرارات البنك المركزي لتحقيق استقرار في سوق الصرف.

وربطت رانيا يعقوب، توقعات أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة بأداء معدلات التضخم عالميًا ومحليًا، مضيفة أنه حتى ولو انخفض معدل التضخم محليًا نتيجة سياسة البنك المركزي لسحب السيولة من عدة مصادر، إلا أن معدل التضخم العالمي والتوترات السياسية يضعها البنك المركزي في الحسبان قبل اتخاذ قرار بشأن الفائدة.

وقال كبير الاقتصاديين ومحللي استراتيجيات السوق بشركة كابيتال سيكيورتيز، هاني جنينة، إن سعر صرف الدولار مقابل الجنيه سيرتفع بنهاية العام الجاري إلى مستويات الـ ٤٩ - ٥٠ جنيها.

وأوضح جنينة، أن مصر ستتلقى تدفقات نقدية أجنبية في النصف الثاني من العام الجاري، بسبب خفض الفائدة الأميركية ما يشجع المستثمرين على التوجه إلى الأسواق والدول الناشئة مرة أخرى.

وتراجع التضخم الأساسي في مصر، للشهر الثاني على التوالي، إلى ٣١,٨٪ على أساس سنوي في أبريل من ٣٣,٧٪ في مارس ، وأوضحت البيانات أن المعدل الشهري للتضخم الأساسي قد بلغ نحو ٠,٣٪ في أبريل الماضي مقابل ١,٤٪ في مارس.

ويستثنى التضخم الأساسي السلع ذات الأسعار المتقلبة كالخضراوات، ويعتمد عليه المركزي في قرار الفائدة.

وكان بنك الاستثمار الأمريكي جولدمان ساكس توقع أن تحقق مصر فائضا في التمويل الخارجي بحدود ٢٦,٥ مليار دولار على مدى السنوات الأربع القادمة مقارنة مع توقعات بتسجيل عجز ١٣ مليار دولار في فبراير الماضي.

وذكر محمد عبد العال الخبير المصرفي أن تثبيت لجنة السياسات النقدية سعر الفائدة جاء بسبب تراجع معدلات التضخم نسبيا، ما يدفع إلى هذا الاتجاه في الوقت الحالي، وفي ظل رفع البنك المركزي سعر الفائدة خلال أول اجتماعين بالعام ٨٪ على مرتين، بواقع ٢٪ في فبراير و٦٪ في مارس.

وأضاف أن تثبيت الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة له انعكاسات على اقتصاديات العالم أيضا، مؤكدا أن مؤشرات استقرار معدلات التضخم الأمريكية خفضت فرص خفض سعر الفائدة، موضحا أن ذلك سينعكس بشكل مباشر على استقرار أسعار الذهب عالميا، ومن ناحية أخرى ينعكس بشكل غير مباشر على السياسات النقدية الداخلية.

ناصر ..

من مجلة «scimonocE laboIG»

بنك القاهرة يحصد جائزة "أفضل بنك فى مجال الخزانة والمراسلين" لعام ٤٢٠٢

أعلنت مجلة scimonocE laboIG البريطانية، حصول بنك القاهرة على جائزة «أفضل بنك فى مجال الخزانة والمراسلين فى مصر» dna yrusaerT tseB ni knaB tnednopserroC tpygE عن عام 4202.

وقال طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة إن انضمام تلك الجائزة لسلسلة الجوائز التي يحصدها البنك تعد بمثابة شهادة عالمية تعكس دور بنك القاهرة في القطاع المصرفي المصري وخبرته العريقة في مجال الخزانة.

وذكر "فايد"، أن المؤسسة استندت فى تقييمها على مجموعة متنوعة من المعايير ومن أبرزها زيادة حصة البنك من الموارد الأجنبية وتوسيع قاعدة العملاء من الشركات والمؤسسات لتلبية احتياجاتهم من العملة الأجنبية لتغطية عمليات التجارة الخارجية.

وأوضح بهاء الشافعي نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي، أن الجائزة تأتي إضافة لسجل الإنجازات المتنامي للبنك، وهو ما يبرز قدرته الفريدة على تقديم حلول مبتكرة وخدمات عالية الجودة والتي تلبي احتياجات العملاء، كما تعكس أيضا رؤية البنك على الابتكار والتطوير المستمر لتلبية احتياجات السوق المتغيرة وتحقيق النجاح في بيئة الأعمال التنافسية.

من جانبه، لفت محمد على رئيس مجموعة الخزانة وأسواق المال، إلى أن بنك القاهرة يتمتع بخبرة واسعة في مجال إدارة المخاطر المالية، وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات عملائه من مختلف القطاعات، كما يتمتع البنك بشبكة واسعة من العلاقات مع البنوك حول العالم، بما يُتيح له تقديم خدمات مصرفية متميزة لعملائه الدوليين.

وتأتي جوائز مجلة scimonocE laboIG، لتعكس المستويات المتميزة من الابتكار والإنجاز والاستراتيجية المتطورة التي ينتهجها القطاع المالي والمصرفي العالمي، علاوة على كونها رمزًا للتميز والريادة في هذا القطاع أيضًا، إذ تمنح للمؤسسات العاملة في المجال المصرفي والمالي على اختلاف أحجامها وفقًا لعدد من المعايير الصارمة التي تقيّم إنجازاتها المحققة وجهودها في مجال قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية.

من مجلة يوروموني العالمية..

بنك مصر يحصد جائزتي أفضل بنك إسلامي والأفضل في مجال ائتمان الشركات لعام ٢٠٢٤

حصد بنك مصر جائزة أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات – مصر Best Bank for Corporates- Egypt لعام ٢٠٢٤، وجائزة أفضل بنك إسلامي محلي بالسوق المصري – مصر Best Domestic Islamic Bank Egypt - لعام ٢٠٢٤، حيث قامت مجلة يوروموني Euromoney - المؤسسة العالمية الرائدة بإعلان جوائزها لعام ٢٠٢٤ وذلك باحتفالية Euromoney Awards For Excellence ٢٠٢٤ والتي أقيمت في مدينة دبي بدولة الأمارات العربية المتحدة يوم الأربعاء الموافق ٢٢ مايو ٢٠٢٤ ،بحضور لفيف متميز من قيادات البنوك الفائزة بالجوائز والتي حصد منها بنك مصر الجائزتين، هذا و تعتمد التقييمات الخاصة بالفوز لجميع المؤسسات الفائزة الجوائز على مجموعة من المعايير المتخصصة والمرتبطة بالأداء والاستراتيجية التي تتبناها المؤسسات، وتعد تلك الجوائز شهادة ثقة لأحسن أداء ونموذج عمل، حيث تقوم مجلة يوروموني العالمية بانتقاء أفضل البنوك الفائزة بموجب تقييم نخبة من الخبراء في هذه المجالات، وقد قام باستلام الجائزتين محمد خيرت – رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ببنك مصر ، بحضور طارق الزناتي - رئيس مجموعه التمويل المتخصص ببنك مصر ومحمد القيعي – رئيس ائتمان الشركات الإسلامي ببنك مصر .

ومن الجدير بالذكر أنه يتم حاليا دراسة عدة عمليات تمويلية في العديد من القطاعات منها (الاستثمار العقاري، السياحة، الطاقة المتجددة، الكيماويات، البتروكيماويات، التعليم، السيارات، المقاولات، المنسوجات، مواد البناء، الاتصالات، الأغذية والمشروبات، الأنشطة الزراعية، استصلاح الأراضي، والبنية التحتية واللوجستيات).

ويعد تتويج بنك مصر بهاتين الجائزتين تأكيداً للأداء المتميز للبنك ونتائجه المالية القوية واستمرارا للخطط التسويقية المكثفة التي ينتهجها البنك لجذب عملاء وعمليات تمويلية جديدة وكذلك التزام البنك بتنفيذ أهدافه الإستراتيجية والتنموية بهدف دعم الاقتصاد القومي في شتى المجالات والقطاعات، كما يؤكد على الأداء المتميز لبنك مصر في مجال الائتمان والنتائج المالية القوية التي حققها البنك، كما يعد حصول البنك على هاتين الجائزتين شهادة استحقاق لثقة عملاؤه التي تعد محور اهتمامه دائما، حيث أنهم شركاء النجاح في كافة الأعمال .

ويسعى بنك مصر إلى تقديم كل ما هو جديد من خدمات ومنتجات بما يلبي احتياجات العملاء، ويعمل البنك لتعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبي احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل بنك مصر تعكس دائما التزام البنك بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

مدبولي يستعرض ملفات التعاون المشتركة مع نائب رئيس مجموعة البنك الدولي بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا

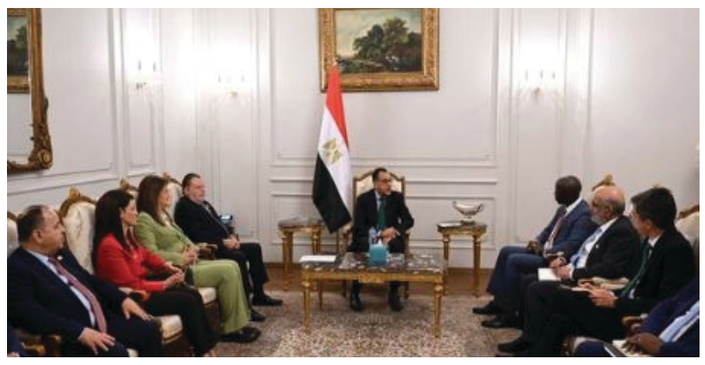

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عثمان ديوني، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على هامش حضور الجلسة الافتتاحية للاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات والمؤسسات المالية العربية لعام ٢٠٢٤، نيابة عن الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية.

حضر الاجتماع حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، والدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والسيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وستيفان جمبيرت، المدير الإقليمي بالبنك الدولي لمصر واليمن وجيبوتي، وعبدالعزيز الملا، المدير التنفيذي بمجموعة البنك الدولي، شيخ عمر سيلا، المدير الإقليمي لشمال أفريقيا لمؤسسة التمويل الدولية، مارك أهيرن، كبير الاقتصاديين بالمكتب القطري للبنك الدولي في مصر.

وأكد رئيس الوزراء أن مجموعة البنك الدولي ومؤسساته التابعة تجمعها شراكة استراتيجية مع الحكومة المصرية من خلال الوزارات والأجهزة الحكومية المختلفة.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى أن الفترة الماضية شهدت عقد اجتماعات ثنائية بين الحكومة ومجموعة البنك الدولي لمناقشة تحقيق المزيد من التقدم في ملفات التعاون المتعددة بين الجانبين، فضلا عن المشاركة في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر "يوم مؤسسة التمويل الدولية في مصر" -عضو مجموعة البنك الدولي- الذي كان بمثابة فرصة مهمة للغاية لإجراء حوار ثري وفعّال بين القطاع الخاص والحكومي.

وأشاد رئيس الوزراء ببرامج التعاون الفنية والمالية بين الحكومة المصرية والبنك الدولي، مشيرًا في هذا الصدد إلى برنامج التعاون القطري بين الجانبين الذي يستهدف دعم القطاع الخاص وخلق المزيد من فرص العمل وبناء القدرات وخلق اقتصاد قادر ومقاوم للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى التعاون في عدد من المجالات الأخرى.

كما أثنى الدكتور مصطفى مدبولي على الدعم الفني والمالي المقدم من قبل البنك الدولي في مجال حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتعزيز التنافسية، الذي يعد أحد البرامج المشتركة بين الجانبين خلال الفترة الحالية، فضلا عن الدعم المقدم من جانب مؤسسة التمويل الدولية شريك الحكومة الإستراتيجي في برنامج الطروحات الحكومية.

وخلال الاجتماع، استعرض رئيس الوزراء إجراءات إصلاح الاقتصاد المصري الجريئة التي اتخذتها الحكومة على مدار الفترة الماضية، ويشمل ذلك القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية.

من جانبه، قال عثمان ديوني، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إنه فخور بالشراكة الإستراتيجية بين البنك الدولي وجمهورية مصر العربية، مستعرضًا في هذا السياق أوجه التعاون المشتركة بين الجانبين.

وتطرق "ديوني" إلى عدد من المحاور المهمة للتعاون المشترك بين مصر والبنك الدولي، ويأتي في مقدمتها دعم القطاع الخاص، وهو ما يتماشى مع سياسات الحكومة المصرية التي تستهدف زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، مؤكدًا في هذا الصدد أن مصر تعد إحدى الدول القادرة على تحقيق معدلات نمو كبيرة رغم التحديات المحيطة بها.

وأشار نائب رئيس مجموعة البنك الدولي إلى أن القطاعات التي يولي لها البنك أهمية خاصة هو مجال الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، ويتضح هذا التعاون بشكل جلي في الدعم الذي يقدمه البنك الدولي لبرنامج "نوفي" الذي يستهدف عددًا من القطاعات الرئيسية من بينها قطاع الزراعة إلى جانب الطاقة والمياه، مؤكدًا في هذا السياق دعم البنك أيضًا لمشروعات تحلية المياه وإدخال التقنيات الحديثة في مجال الري.

وأضاف "ديوني" أن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر يحظى باهتمام شديد من جانب البنك الدولي، مؤكدًا رغبة البنك في التوسع في دعم هذه المشروعات بوصفها أحد المكونات المهمة للاقتصاد.

وتعقيبًا على ذلك، جدد رئيس الوزراء شكره لمسئولي البنك الدولي وتقديره لعملهم الدؤوب لدعم هذه المجالات، مؤكدًا أن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر هو أحد أولويات الحكومة، ويتم العمل على ذلك في إطار إستراتيجية وطنية لتنمية هذا النوع من المشروعات، مؤكدًا أن الحكومة حريصة على المضي قدمًا في تنفيذ هذه الاستراتيجية بأسرع ما يمكن.

وحول التعاون مع البنك الدولي في مجال الزراعة، ثمّن الدكتور مصطفى مدبولي الدعم المقدم من المؤسسة الدولية في مجال إدخال التقنيات الحديثة في مجال الزراعة، لاسيما التقنيات المتعلقة بالري الحديث وتحلية المياه، مؤكدًا أن الحكومة تحرص كل الحرص على كل قطرة مياه وتعظيم الاستفادة منها.

وتوافق رئيس الوزراء مع حديث نائب رئيس البنك الدولي حول أهمية دعم القطاع الخاص، مشيرًا إلى أن الحكومة المصرية تمضي بالفعل في خطتها لزيادة حصة مشاركة القطاع الخاص ضمن إجمالي استثمارات الدولة، فضلًا عن تعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٥٪ خلال السنوات القليلة المقبلة.

بدوره قال محافظ البنك المركزي : لدينا علاقات جيدة ومميزة مع مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ونتطلع لمزيد من التعاون خلال الفترة المقبلة.

فيما شرحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية مجموعة من إجراءات الإصلاحات الهيكلية التي بدأت الحكومة في تنفيذها في عدد من القطاعات الرئيسية، هي الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما يحقق زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، مشيرة إلى أن هذه النسبة تشهد زيادة فعلية وستستمر في تحقيق مستهدفاتها خلال الأعوام المقبلة.

وتطرقت الدكتورة هالة السعيد إلى أنه

الأهلي للتنمية تسجل ١٧ مليون جنيه أرباحا مجمعة الربع الأول بارتفاع ٢٩٤٪

أظهرت القوائم المالية المجمعة لشركة الأهلي للتنمية والاستثمار، عن العام الماضي، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ٢٩٤,٢٦٪ على أساس سنوي.
وقالت الشركة في بيان للبورصة إنها سجلت صافي الربح بلغ ١٧,٨٦ مليون جنيه خلال ٢٠٢٣، مقابل ٤,٥٣ مليون جنيه أرباحا خلال العام السابق له، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.
وارتفع إجمالي إيرادات الشركة إلى ١٣٤,٧٩ مليون جنيه خلال العام الماضي، مقابل ٩٣,٦٨ مليون جنيه في ٢٠٢٢.
وعلى مستوى الأعمال المستقلة، تحولت الشركة من الخسائر إلى الربحية خلال العام الماضي لتحقق ١,٨٥ مليون جنيه، مقابل خسائر بقيمة ١,٣٧ مليون جنيه خلال ٢٠٢٢.

المستشفيات الحكومية خارج قائمة الطروحات

مع طرح مشروع قانون مقدم من الحكومة في شأن تنظيم منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية، ثارت مناقشات موسعة وجدل ساخن داخل البرلمان وخارجه حول ما أعلن نية الحكومة بيع المستشفيات الحكومية، ليحسم البرلمان موقفه بالموافقة على مشروع القانون الذي يستهدف بالأساس تطوير القطاع الصحي وتحسين الخدمة الطبية المقدمة للمواطنين عبر إفساح المجال لتعزيز مشاركة القطاع الخاص والأهلي باعتبارهما شركاء في خطط التنمية التي تتبناها الدولة.
وعلى الرغم من علانية المناقشات التي تمت في أروقة مجلس النواب حول القانون، إلا أن ذلك لم يوقف اللغط ونشر الشائعات حول اعتزام الحكومة بيع المستشفيات الحكومية، ووقف كافة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، والتي يقدر عددها بـ ١٦٠مستشفى في ٢٢ محافظة على القطاع الخاص، تواصل المركز مع وزارة الصحة والسكان، والتي نفت تلك الأنباء، الأمر الذي اضطر مجلس الوزراء لإصدار بيان لنفي الأمر مُؤكدة أنه لا صحة لاعتزام الحكومة بيع المستشفيات الحكومية ووقف كافة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، بموجب قانون تنظيم منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية، مشددة على أن المستشفيات الحكومية ستظل مملوكة للدولة، مع استمرارها في تقديم كافة الخدمات الصحية للمواطنين بشكل طبيعي ومنتظم.
بحسب خبراء وقانونيين فإن مشروع تنظيم منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية، يهدف إلى تنظيم آلية منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل المنشآت الصحية أو إدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية القائمة بما يسمح للقطاعين الخاص والأهلي المشاركة في تقديم خدمات الرعاية الصحية بما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ودعمها والعمل على رفع كفاءتها والعمل على انتشارها الجغرافي العادل.
وحظر مشروع القانون منح الالتزام على بعض المنشآت والخدمات الصحية الإلزامية التي تقدمها الدولة للمواطنين، وكذا الخدمات التي لها بعد أمن قومي وعلى عدم سريان أحكام هذا القانون على مراكز ووحدات الرعاية الصحية الأساسية وصحة الأسرة وعدم سريان أحكامه على عمليات الدم وتجميع البلازما الخاضعة لأحكام قانون تنظيم عمليات الدم وتجميع البلازما لتصنيع مشتقاتها وتصديرها الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، عدا عمليات الدم التي تعد من الخدمات المكملة وفقا لأحكام القانون المرافق.
كما نص مشروع القانون على عدم المساس أو الانتقاص من الخدمات المقدمة للمواطنين وعدم الانتقاص من الخدمات الوقائية من تطعيمات وغيرها من خدمات الطب الوقائي وكذا الخدمات الإسعافية التي تلتزم الدولة بتقديمها مجانا، وكذلك عدم الإخلال بحقوق المنتفعين بأحكام قانون التأمين الصحي الشامل وإلزام المستثمر بتقديم نسبة من إجمالي الخدمات الصحية التي تقدمها المنشأة الصحية للمنتفعين بخدمات العلاج على نفقة الدولة أو التأمين الصحي أو منظومة التأمين الصحي الشامل، بحسب

قانون منح التزام المرافق العامة خطوة جديدة لتطوير تطوير القطاع الصحي وتحسين الخدمة الطبية.. وقانونيون ونواب : يشجع الاستثمار في القطاع الصحي .. وهيئة الدواء : نعمل علي تهيئة مناخ الاستثمار وجذب الشركات العالمية لتوطين صناعات الأدوية الحيوية في السوق المحلى

الأحوال، بذات الأسعار التي تحددها الدولة لتقديم تلك الخدمات.
وحرص مشروع القانون على حماية حقوق المصريين العاملين في هذه المنشآت من أطباء وإداريين وخدمات معاونة وإلزام المستثمر باستمرار تشغيل نسبة لا تقل عن ٢٥٪ كحد أدنى قابل للزيادة من العاملين بالمنشأة الصحية، وبشرط موافقتهم، مع مراعاة الحفاظ على الحقوق المالية والوظيفية لهم ولغيرهم من العاملين الذين سيتم نقلهم لجهات أخرى وتقييد حق المنشآت الصحية في الاستعانة بأطباء وأفراد هيئة تمريض وفنيين أجانب بحيث لا يتجاوز ١٥ ٪ كحد أقصى من إجمالي عدد العاملين بالمنشأة، على أن يكون الترخيص بمزاولة المهنة قاصرا على هذه المنشأة فقط.

قواعد وضمانات

ووضع القانون عدد من القواعد والشروط الخاصة بمنح التزام المنشأة الصحية تتضمن شروط وقواعد الحفاظ على المنشآت الصحية وما تشمل عليه من تجهيزات وأجهزة طبية لازمة لتشغيلها، والالتزام في تقديم الخدمة الصحية بأحكام القوانين والقرارات المطبقة على المنشآت الصحية، وكذا المنظمة لتنظيم الخدمات المكملة الموجودة بها، وأن يتوافر في الملتزم الخبرات اللازمة لتشغيل المنشأة الصحية، بالإضافة إلى عدم التنازل عن الالتزام للغير دون الحصول على إذن من مجلس الوزراء، وألا تقل مدة الالتزام عن ٣ أعوام ولا تزيد على ١٥ عاما، مع أيلولة جميع المنشآت الصحية بما فيها من تجهيزات وأجهزة طبية لازمة لتشغيلها إلي الدولة في نهاية مدة الالتزام دون مقابل وبحالة جيدة.
ويؤكد الدكتور أيمن محسب، عضو مجلس النواب، أن قانون مشروع القانون جاء متسقا مع رؤية الدولة لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية خاصة أنه يستهدف تشجيع للقطاعين الخاص والأهلي على المشاركة في المجال الصحي من خلال إنشاء وتطوير المنشآت الصحية الحكومية، وتشغيلها وإدارتها، وكذلك المشاركة في تقديم خدمات الرعاية الصحية للمواطنين دون المساس أو الانتقاص منها، بل علي العكس فالقانون يستهدف تحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطنين ورفع كفاءتها.
وأكد «محسب»، أن القانون لا يخل بحقوق المنتفعين بأحكام قانون التأمين الصحي الشامل، خاصة أنه لوثيقة سياسة ملكية الدولة، ويتسق مع أحكام الدستور المصري، لا سيما المادة (١٨) من الدستور ، موضحا أن الدولة المصرية تعمل علي تشجيع مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية وفقا للقانون، بما يؤدي إلي تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل.

توطين صناعة الأدوية

من ناحية أخري ، أكد الدكتور على الغمراوى رئيس هيئة الدواء المصرية أهمية مشروع توطين الصناعات الدوائية وخاماتها واللقاحات والأمصال التي تمثل عنصرا مهما في انتاج المستحضرات الحيوية التي يحتاجها المريض، مشيرا إلى أهمية تهيئة مناخ الاستثمار وجذب الشركات العالمية لتوطين صناعات الأدوية الحيوية في السوق المحلى، لا سيما الأدوية المبتكرة والمتطورة .
وأوضح الدكتور على الغمراوى رئيس هيئة الدواء المصرية، في إعلامية أن الهيئة تعمل على تنفيذ توجيهات القيادة السياسية فيما يتعلق بتوطين الصناعة، لاسيما الأدوية الحيوية حتى تكون مصر مركزا اقيميا لصناعة الأدوية واللقاحات ، مشيرا إلى تعزيز التعاون مع كافة الدول فيما يتعلق بصناعة الدواء الذى سيكون لها تأثير إيجابي على حجم التبادل التجاري الدوائي، والمساعدة على سد الفجوات في السوق الدوائية المحلية وتابع : نستهدف تعزيز تمثيل الإقليم في وكالة الأدوية الأفريقية، فضلا عن تطوير السياسات والتشريعات الدوائية على المستوى القاري.
وعن تصنيع اللقاحات والأمصال، قال الغمراوي، إن مصر دولة رائدة في مجال تصنيع اللقاحات والأمصال، وهي الأولى أفريقيا المعتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية لصناعة الأمصال واللقاحات التي يتم إنتاجها من خلال عدد من المصانع الوطنية وأخرى تابعة للقطاع الخاص، حيث ننتج اللقاحات الخاصة لفيروس كورونا وأمصال أخرى، مشيرا إلى أن توطين صناعة اللقاحات يعد أحد أهم محاور الصناعة الوطنية
وعن استيراد الأدوية من الخارج، أكد الغمراوي، أن الدولة المصرية تتجه حاليا للتصنيع المحلي للأدوية، لافتا إلى أن السوق الدوائي يعتمد على الدواء المنتج من المصانع المصرية بنسبة ٩٤ ٪ ، مؤكدا أن الدولة تشجع الشركات المحلية والأجنبية على الاستثمار في قطاع الأدوية، مؤكدا تحقيق نجاح في زيادة حجم الصادرات الدوائية من خلال عقد بروتوكولات تعاون مع عدد من الدول جنوب أفريقيا، نيجيريا، الكونغو الديمقراطية، كما اعتمدت السودان مرجعية الدواء المصري .
وأكد الدكتور على الغمراوي رئيس هيئة الدواء، أن الهيئة تعد الأولى إقليميا و قاريا من حيث القوة الفنية لصناعة الدواء دون نظرائها، مشيرا إلى أن مصر عضو معتمد في معظم منظمات الصحة العالمية ، فهي عضو المجلس الدولي لتنسيق المتطلبات الفنية للمستحضرات الصيدلانية I C H، وعضو منظمة التعاون الدولي لتنظيم مستحضرات التجميل ICCR-١٧، عضو منظمة التفتيش الدوائي التعاوني.

وائل خطاب

«إى فاينانس» تستحوذ على حصة من شركتى «الأهلى ممكن» و«إيزى كاش»

استحوذت مجموعة «إى فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية على حصة في كل من أسهم شركتى «الأهلى ممكن» بنسبة ٢٥٪، و«إيزى كاش» للمدفوعات الرقمية بنسبة ١٢,٩٦٪، وذلك لتقديم أفضل الخدمات ضمن الأهداف الاستراتيجية للمجموعة.
وتأتى الخطوة لتوسيع نطاق الوصول إلى شرائح جديدة من العملاء ولتسهيل طرق ووسائل دفع رقمية للأفراد والشركات باستخدام خدمات ووسائل الدفع الرقمية دعمًا لجهود البنك المركزى ومختلف القطاعات المصرفية وغير المصرفية فى تسريع التحول الرقمى وتحقيقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠.
وتحتل شركة «الأهلى ممكن» مكانة رائدة فى سوق المدفوعات الرقمية، حيث وصل عدد التجار الذين تقوم بخدمتهم إلى ما يزيد على ٩٠ ألف تاجر، وقاعدة مستخدمين تزيد على ٥ ملايين مستخدم، يقومون بتنفيذ ما يزيد على ٧٥٠ مليون معاملة سنويًا، كما تبلغ قيمة التحصيلات الخاصة بالشركة نحو ٣٦ مليار جنيه سنويًا، وتستهدف مضاعفتها خلال الفترة المقبلة.
«الأهلى ممكن» تعد الشريك الحصرى لتقديم الفواتير لتطبيق «إنستا باى»، كما توفر «الأهلى ممكن» ما يقرب من ٧٠٠ خدمة، تتنوع بين مدفوعات الاتصالات والمرافق والتعليم وأقساط التمويل الاستهلاكى والتمويل متناهى الصغر.
وتقدم «إيزى كاش» حلول الدفع للأفراد والتجار والمؤسسات، حيث حصلت على رخصة المدفوعات الرقمية من البنك المركزى عام ٢٠١٩، وتمكنت من الحصول على عقود حصرية للمدفوعات، حيث تمتلك شبكة واسعة من نقاط قبول الدفع، وتستهدف الوصول إلى ٢٠٠ ألف تاجر خلال السنوات الأربع القادمة، بالإضافة إلى ما تمتلكه من نقاط دفع داخل عدد من المؤسسات الحكومية لقبول وتسوية المعاملات.

تعزز مكانتها كشركة رائدة في السوق العقاري..

شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري HDP تطلق أحدث مشروعاتها التجارية «The Gray» بقلب القاهرة الجديدة

أعلنت شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري HDP الذراع الاستثماري لبنك التعمير والإسكان، عن إطلاق مشروعها الجديد "The Gray"، والذي يعد مركز تجاري متكامل، يقع بأرقى وأفضل موقع استراتيجي بقلب القاهرة الجديدة، والذي تم تصميمه بعناية فائقة لتوفير لعملاءة تجربة متميزة ومثالية تحقق التوازن في جميع المجالات العملية والترفيهية والصحية من خلال نشاطاتة المتكاملة بأعلى معايير الجودة والتميز.
وذلك إستكمالا لما حققته شركة HDP من نجاحا ملحوظا لسلسلة مشروعاتها العقارية التي تم اطلاقها خلال الفترة السابقة، إذ يعد مشروع "The Gray" المشروع الخامس لشركة HDPعلى مدار عامان منذ إطلاقها، وهو ما يعكس التزام الشركة الراسخ بتقديم مشاريع عقارية استراتيجية وتجربة استثمارية متميزة ومستدامة تلبي احتياجات كافة الشرائح من العملاء، لتتمكن شركة HDP بذلك من تعزيز مكانتها كأحد رواد الاستثمار العقاري، وذلك على خلفية ثقة العملاء في بنك التعمير والإسكان باعتباره البنك الرائد في مجال التنمية العمرانية في مصر على مدار أكثر من ٤٠ عاما.
ينفرد مشروع "The Gray" بموقعه الاستراتيجي المميز بقلب القاهرة الجديدة مباشرةً على محور النصر، والذي يُتيح سهولة الوصول إليه من جميع أنحاء القاهرة، ومدينة المستقبل، مما يجعله وجهة مثالية جاذبة للاستثمار من مختلف الشرائح من العملاء محليا وعالميا، لتبرهن شركة HDP بذلك على نجاحها في تطبيق خطتها التوسعية باحترافية وكفاءة واختيارها لأفضل وأرقى المواقع الجغرافية الاستراتيجية لمشروعاتها السكنية والتجارية على مستوى الجمهورية.
يقع مشروع "The Gray" التجاري على مساحة تزيد عن ١٥,٥٠٠ ألف متر مربع، مع امتلاكه لإطلالات فريدة ومميزة بزاوية ٣٦٠ درجة وهو ما يتيح رؤية كاملة لكافة أنحاء المشروع، بالإضافة إلى تصميماته المعمارية العصرية لتتواكب بذلك مع التطورات العمرانية الحديثة، فقد تم تصميم واجهات المباني من الألمونيوم الزجاجي عالي الجودة لخفض تأثير الحرارة، بالإضافة إلى الابتكار في تصميم المشروع للاستفادة القصوى من أشعة الشمس، مع تقديم باقة متنوعة من الخدمات والأنشطة الترفيهية والتجارية والمرافق ذات الجودة، ليجسد مشروع "The Gray" التجاري بذلك رؤية مستقبلية متكاملة جاذبة للاستثمار، للعملاء الذين يبحثون عن بيئة استثمارية مليئة بالرفاهية والخصوصية بأفضل المواقع الحيوية.

رئيس هيئة الاستثمار يفتتح مقر وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة

افتتح حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مقر وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وإطلاق المنصة الإلكترونية الخاصة بالوحدة.
قال حسام هيبة، إن إطلاق الوحدة يأتي تنفيذًا لواحد من أهم قرارات المجلس الأعلى للاستثمار، برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، وقرار الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بتشكيل الوحدة الدائمة لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة على أن تشمل ممثلي كافة الجهات المعنية برياده الأعمال.
وأضاف هيبة أن الوحدة ستختص بالتواصل مع رواد الأعمال للتعرف على التحديات التي تواجههم ومقترحاتهم وأفكارهم لوضع حلول مناسبة لتطوير بيئة ريادة الأعمال في مصر، بينما ستعرض المنصة الإلكترونية الخاصة بالوحدة كافة الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال، كما تتضمن جميع المعلومات عن بيئة الشركات الناشئة في مصر، وجاري إضافة جميع المعلومات عن الجهات التمويلية المهتمة بالقطاع من حاضنات ومسرعات أعمال وصناديق استثمارية.

داليا احمد

هيئة الاستثمار تبحث خطط الاستثمار لعدد من الشركات الآذرية المهتمة بمصر

بحثت داليا الهواري نائب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مع زهراب قديروف نائب رئيس وكالة الاستثمار الآذرية، سبل تعزيز التعاون الاستثماري بين البلدين.
وتم خلال اللقاء مناقشة الموقف التنفيذي للشركات الآذرية المستثمرة في مصر، وبحث خطط الاستثمار لعدد من الشركات الآذرية المهتمة بالاستثمار في مصر.
وأكدت داليا الهواري على استعداد الهيئة لتقديم كافة أشكال الدعم والتسهيلات للشركات الآذرية التي تساهم في تنمية الاقتصاد المصري.
من جانبه، أكد زهراب قديروف على اهتمام الشركات الآذرية بالاستثمار في مصر، واستغلال العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف القطاعات، وأعرب عن تقديره لجهود الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في تعزيز التعاون بين البلدين.
واتفق الجانبان على خطة عمل لتعميق العلاقات الاستثمارية بجدول زمني محدد، تشمل العديد من الأنشطة والزيارات المتبادلة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

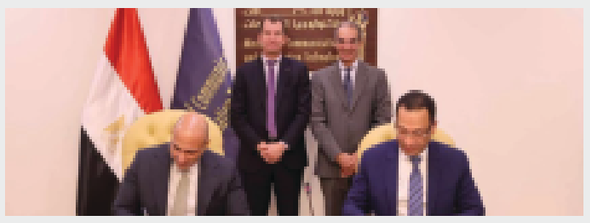

تعاون بين مركز الابتكار التطبيقي واسترازينيكا لتطوير حلول باستخدام الذكاء الاصطناعي

شهد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ممثلة فى مركز الابتكار التطبيقى وشركة استرازينيكا مصر للصناعات الدوائية بشأن التشارك فى مشاريع بحثية تطبيقية باستخدام الذكاء الاصطناعى والتقنيات الناشئة لتطوير حلول رقمية مبتكرة لمعالجة التحديات الرئيسية فى مجال الرعاية الصحية.
وقع اتفاقية التعاون المهندس رأفت هندى نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشئون البنية التحتية، والدكتور حاتم وردانى رئيس شركة استرازينيكا مصر للصناعات الدوائية.
وتنص الاتفاقية على تعاون مركز الابتكار التطبيقى التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع شركة استرازينيكا مصر للصناعات الدوائية فى استكشاف وتنفيذ مشاريع بحثية تستخدم التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعى والتعلم الآلى لدعم توليد البيانات والتشخيص المبكر للأمراض.
وذلك فى ضوء مشروعات المركز الجديد الذى تقيمه شركة استرازينيكا للابتكار فى مجال الرعاية الصحية والذى سيشكل جزءًا من شبكة A.Catalyst العالمية التابعة لشركة استرازينيكا.

رئيس البورصة : ٥ شركات نجحت فى الانتقال من سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق الرئيسى

شارك الدكتور/ عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و أحمد الشيخ رئيس البورصة المصرية فى فعالية "قرع الجرس" التى أقامتها البورصة المصرية احتفالا بانتقال شركة "ديجيتايز للاستثمار والتقنية» (DGTZ.CA) من سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق الرئيسى بالبورصة. وذلك بحضور يسرى عتلم رئيس مجلس إدارة شركة ديجيتايز، و أحمد عتلم العضو المنتدب للشركة، وعدد من قيادات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبورصة، وشركة ديجيتايز.
وقد أكد الدكتور/ عمرو طلعت أن انتقال شركة "ديجيتايز للاستثمار والتقنية" للسوق الرئيسى بالبورصة يعد دليلا على حيوية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرى وما يقدمه من فرص واعدة ليس فقط للشركات الكبيرة على المستويين العالمى والمحلى؛ ولكن أيضا للشركات الناشئة والواعدة التى تحمل قيمة واستطاعت تطويع التقنيات الحديثة والتكنولوجيات المتقدمة لتقديم قيمة حقيقية لعملائها، ونجحت فى تنمية أعمالها حتى تصل لمرحلة الطرح فى البورصة المصرية.
وأضاف الدكتور/ عمرو طلعت أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعد أحد القطاعات الإنتاجية الرئيسية فى الدولة، كما أنه أعلى قطاعات الدولة نموا على مدار الـ ٦ سنوات الماضية؛ مشيرا إلى أن انتقال شركة "ديجيتايز" للسوق الرئيسى بالبورصة يأتى دليلا على هذا التنامى المتسارع والمستمر للقطاع وانعكاس ذلك على الشركات وتوافر فرص العمل؛ لافتا إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى من ٣,٢٪ قبل ٦ سنوات إلى أكثر من ٥,٥٪ هذا العام؛ معربا عن تطلعه إلى زيادة هذه النسبة والوصول إلى نسب تتراوح بين ٨٪- ١٠٪، وزيادة مشاركة القطاع فى نمو الاقتصاد.
قال أحمد الشيخ إن إدارة البورصة المصرية وبالتنسيق مع الهيئة العامه للرقابة الماليه لديها خطة محددة للنهوض بسوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد أصبح القيد فى هذا السوق مرتبط بتنفيذ الشركات خططها المعلنة للتوسع وزيادة حجم الأعمال ومن ثم الانتقال للسوق الرئيسى بالبورصة؛ مضيفا "أصبح لدينا الآن ٥ شركات نجحت فى الانتقال من سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق الرئيسى بالبورصة».
وأشار الشيخ ان فلسفة سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطه منذ نشأته أنه "حاضنة أعمال" ومحطة تستقر فيها الشركة لمدة ٣ إلى ٥ أعوام تعمل خلالها على الاستفادة من قيدها فى البورصة المصرية لتنفيذ خطة توسع تنتقل بها إلى السوق الرئيسى بالبورصة. وتعمل ادارة البورصه بشكل مستمر على تنفيذ ذلك، مضيفا "لذلك نعمل على تشجيع الشركات ذات فرص النمو الواعدة والملاءة المالية الجيدة على القيد والاستفادة من مزايا التواجد داخل البورصة المصرية».
وأوضح يسرى عتلم رئيس مجلس إدارة شركة ديجيتايز أن انتقال الشركة إلى السوق الرئيسى بالبورصة يمثل تنفيذا لخطوة هامة فى استراتيجية الشركة؛ مشيرا إلى أن الشركة خططت للقيد وسَعَت إليه لما يتيحه من فرص للوصول إلى الأسواق المالية لتدبير التمويلات اللازمة لعمليات التوسع، وبالفعل استطاعت الشركة الانتقال من سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق الرئيسى بالبورصة. وأضاف: "سنواصل العمل من أجل زيادة حجم الاعمال مع بناء منظومة عمل وحوكمة قوية».
الجدير بالذكر أن شركة ديجيتايز للاستثمار والتقنية (DGTZ.CA) تعمل بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتتضمن أنشطتها البنية التحتية لأعمال الاتصالات، وخدمات صيانة كبائن الألياف الضوئية، بالإضافة إلى التوريدات الخاصة بمجالات الاتصالات. ويلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة الأخيرة ١٠٨ مليون جنيه مصرى مقسم على ١٠٨ مليون سهم بقيمة إسمية للسهم تبلغ ١ جنيه، ووصل عدد المساهمين إلى ما يزيد على ٦٠٠ مساهم فى حين بلغت نسبة التداول الحر نحو ٣٩ ٪.

مجموعة طلعت مصطفى تعلن تحقيق مبيعات قياسية بمبلغ 100 مليار جنيه حتى 20 مايو الحالي

أعلنت مجموعة طلعت مصطفى القابضة عن تحقيق مبيعات قياسية حتى ٢٠ مايو الحالي، حيث تجاوزت المبيعات العقارية والتعاقدية والحجوزات من خلال قطاع المبيعات بالمجموعة مبلغ ١٠٠ مليار جنيه مصري لعدد ٩٣٠٣ وحدة، بالمقارنة بمبلغ ٣٩ مليار جنيه مبيعات تحققت في نفس الفترة من العام السابق، وبذلك تسجل زيادة غير مسبوقة بمضاعف ٢,٦ مرة تقريبًا.
وأوضحت المجموعة في بيان للبورصة أن المبيعات تتضمن حوالي ٢٤,٢ مليار جنيه لعدد ١٧٠٦ وحدة خاصة بحجوزات المدينة المستدامة الجديدة "بنان" الواقعة شرق الرياض بالمملكة العربية السعودية، والتي تم تحقيقها خلال سبعة أيام عمل فقط منذ الإطلاق الأولي للبيع، وخلال أربعة أيام فقط منذ الإطلاق الرسمي للبيع يوم الأربعاء الماضي الموافق ١٥ / ٥ / ٢٠٢٤.
وتعد أرقام المبيعات الاستثنائية التي تم تحقيقها خلال الفترة دليلًا قويًا وشهادة مهمة على قوة علامة مجموعة طلعت مصطفى القابضة، مدعومة بجودة استثنائية لمشاريع المجموعة ومجتمعاتها العمرانية، وكذلك التأثير القوي لتلك المجموعة في كل من مصر والمملكة العربية السعودية.

«إي اف إي هيرميس» تستحوذ على حصة أقلية في «Kenzi Wealth» الدنماركية

استحوذت شركة «إى إف جى هيرميس»، بنك الاستثمار التابع لمجموعة «إى إف جى» القابضة، على حصة أقلية فى «Kenzi Wealth »، الشركة الدنماركية الرائدة فى مجال إدارة الثروات رقميًا عبر الاستعانة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعى المتطورة فى مجال إدارة الأصول وتحليل مخاطر الاستثمار لتعزيز قدرة المستثمرين على اختيار وإعادة توازن ونسب محافظهم الاستثمارية، بالإضافة إلى ذلك قامت «إى إف جى هيرميس» بتوقيع مذكرة تفاهم مع «Kenzi Wealth».
وتعد الشراكة الجديدة، خطوة استثمارية اتخذتها «إى إف جى هيرميس» على صعيد تحقيق رؤية التحول الرقمى والدخول فى مرحلة جديدة تنبض بفرص الاستثمار للعملاء. وتساهم الخطوة فى تعزيز قدرة «إى إف جى هيرميس» على تقديم تجربة استثمارية أكثر كفاءة صُممت خصيصًا لتلبية احتياجات كل عميل، عبر تعظيم الاستفادة من شبكة العملاء الواسعة التى تنفرد بها «إى إف جى هيرميس»،

المصرية للاتصالات توقع بروتوكولا لتجديد التعاون مع EG-CERT لدعم الابتكار والأمن السيبراني وتطلق هاكاثون WE-INNOVATE في نسخته الثانية

وقعت الشركة المصرية للاتصالات، أول مشغل متكامل لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، بروتوكول لتجديد التعاون مع المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكات EG-CERT في مجال الأمن السيبراني، وذلك تحت رعاية الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، ياتي ذلك ضمن فعاليات مؤتمر ومعرض مصر للأمن السيبراني وأنظمة استخبارات المعلومات CDIS-EGYPT والذي أقيم في مركز مصر للمعارض الدولية بالتجمع الخامس بالقاهرة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ مايو الجاري.

هواوي كلاود تطلق السحابة العامة في القاهرة لأول مرة

إيمانًا منها بأهمية التحول الرقمي ودوره في دفع عجلة التقدم والازدهار، أعلنت هواوي كلاود، الرائدة في مجال تكنولوجيا السحابة، عن إطلاق منطقة جديدة لإطلاق خدماتها السحابية في القاهرة، لتكون بذلك أول شركة تطلق سحابة عامة في مصر. حيث تغطي المنصة السحابية الجديدة ٢٨ دولة إفريقية وتساهم في دعم التحول الرقمي للصناعات المختلفة، ليصل إجمالي عدد مناطق تواجد هواوي كلاود إلى ٣٣ منطقة حول العالم. جاء ذلك خلال قمة هواوي كلاود، التي عُقدت بحضور معالي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور عمرو طلعت، وعدد من مسئولي شركة هواوي، وكبار الشخصيات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وشركاء هواوي من القطاعين العام والخاص في مختلف المجالات.

«فيليب موريس» تستحوذ على حصة أقلية بـ«إيسترن كومباني».. وحصتها تقفز لـ14.7٪

أعلنت شركة فيليب موريس إنترناشيونال عن استحواذها على حصة أقلية غير مباشرة بنسبة ١٤,٧٪ في الشركة الشرقية إيسترن كومباني «الشرقية للدخان»، والتي تعد أكبر شركة لتصنيع السجائر في مصر، وتقدم منتجات أخرى من ضمنها السيجار وتبغ الغليون.
وتسعى شركة فيليب موريس إنترناشيونال والشركة الشرقية إلى بحث المجالات الإستراتيجية المحتملة للتعاون المتبادل طويل الأمد، وذلك في مجالات التكنولوجيا والتصنيع والابتكار، ومن ضمنها منتجات التبغ المسخن، الأمر الذي من شأنه تمهيد الطريق نحو مستقبل خال من الدخان في مصر.
وقد أفاد فريد دي وايلد، رئيس الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا ودول الكومنولث في الشركة: «نحن نتطلع إلى بحث مجالات التعاون المحتملة مع الشركة الشرقية.

الحصاد
الرؤية الثانية أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٦ مايو ٢٠٢٤ • العدد ٧٤٤

المالية : بدء صرف ٨ مليارات جنيه «دعم المصدرين» في ٦ يونيو المقبل للمستفيدين بمبادرة «السداد النقدي الفوري»

أكد الدكتور محمد معيط، وزير المالية، الثلاثاء، أننا نعمل على سرعة ضخ سيولة نقدية للمصدرين، تنفيذًا للتوجيهات الرئاسية بدعم القطاعات الإنتاجية والتصديرية، من أجل مساندتها في مواجهة تداعيات التحديات العالمية والإقليمية الراهنة، لافتًا إلى أنه سيتم تبكير صرف «الساندة التصديرية» للمستفيدين من المرحلة السابعة لمبادرة «السداد النقدى الفورى» ليبدأ من يوم ٦ يونيو المقبل سداد ٨ مليارات جنيه، إضافة إلى الموعدين المعلنين من قبل: ٢٧ يونيو ٢٠٢٤، و٨ أغسطس ٢٠٢٤، وذلك للشركات التي استوفت مستنداتها حتى مشحونات ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، وبنفس الضوابط السابقة بحيث يتم تطبيق خصم نسبة تعجيل السداد بقيمة ١٥٪ حتى مشحونات ٣٠ يونيو ٢٠٢١، ونسبة ٨٪ عن المشحونات من أول يوليو ٢٠٢١ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، وعدم تطبيق أي نسبة خصم عن المشحونات من أول يوليو ٢٠٢٢، وما يليها، موضحًا أنه سيتم إجراء تسويات مالية أو مقاصة بين مستحقات «دعم المصدرين»، ومستحقات جهات الدولة من الضرائب والجمارك والكهرباء والغاز الطبيعي.

رئيس حماية المنافسة ونظيره التونسي يتفقان علي تعزيز التعاون في مجال سياسات منع الممارسات الاحتكارية

قام الدكتور محمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، بزيارة مقر مجلس المنافسة التونسي والتقى رئيسه حسان القيزاني، وذلك في إطار تعزيز أوجه التعاون بين البلدين في مجال حماية المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية.

وخلال الزيارة تم اطلاع الدكتور محمود ممتاز على محاور عمل مجلس المنافسة التونسي في مجال سياسات المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية، كما استعرض الدكتور ممتاز ما تم تنفيذه من استراتيجية عمل الجهاز ومستجدات الأعمال وأحدث القضايا الصادرة عن الجهاز، والتعديلات القانونية الأخيرة الخاصة بمنح الجهاز سلطة الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية ومحاور عمل الجهاز في هذا الشأن.

وناقش الطرفان تحديث محاور أوجه التعاون وتبادل المعرفة والخبرات في الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، وأكد على أن التجربة التونسية في مجال سياسات المنافسة أضحت أحد التجارب المهمة على المستويين الإقليمي والدولي، من جانبه أثنى القيزاني على جهود جهاز حماية المنافسة المصري في دعم التعاون العربي المشترك في مجال سياسات المنافسة وعلى ما تم إنجازه خلال ترأس مصر لشبكة المنافسة العربية على مدار العامين الماضيين، والاهتمام بالأجيال القادمة وتدريب طلاب الجامعات في هذا المجال من خلال نموذج محاكاة أجهزة المنافسة العربية الذي يعقده الجهاز كل عام.

وشارك الدكتور محمود ممتاز في منتدى المنافسة العربي الخامس والذي استمر على مدار يومي الأربعاء والخميس الماضيين بحضور ومشاركة رؤساء وممثلي أجهزة المنافسة بالدول العربية، وممثلي عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «إسكوا» ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية.

اسلام عبدالفتاح

صادرات مصر السلعية تسجل نحو ١٣ مليار دولار في أول ٤ أشهر من ٢٠٢٤

قفزت قيمة صادرات مصر السلعية بنسبة ١٠٪ خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، لتصل إلى ١٢,٩ مليار دولار، بحسب بيان صادر عن وزارة التجارة والصناعة.

كانت قيمة صادرات مصر خلال نفس الفترة من العام الماضي نحو ١١,٨ مليار دولار.

تضمنت أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات السلعية المصرية خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، المملكة العربية السعودية بقيمة ١,٩٦ مليار دولار، وتركيا بقيمة ١,٧٦ مليار دولار، وإيطاليا بقيمة ٧٩٣,١ مليون دولار، والإمارات العربية المتحدة بقيمة ٧٣٥ مليون دولار، والولايات المتحدة بقيمة ٧١٦,٢ مليون دولار.

"نستهدف خلال المرحلة المقبلة زيادة صادرات جميع القطاعات الإنتاجية لمختلف الأسواق الخارجية وذلك من خلال تضافر جهود الوزارة وجهاتها التابعة مع مجتمع الأعمال والمصدرين المصريين وبما يسهم في زيادة جودة وتنافسية المنتجات المصرية بالسوقين المحلي والعالمي، ومن ثم تحقيق مستهدفات الدولة الرامية إلى الوصول بالصادرات السلعية المصرية لنحو ١٠٠ مليار دولار سنويا".

تكليف زكريا حمزة بمنصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبورصة السلعية

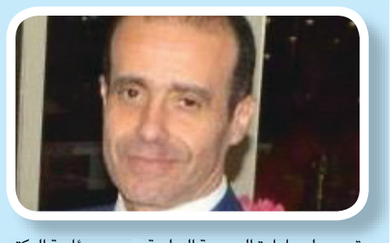

قرر مجلس ادارة البورصة السلعية - مصر برئاسة الدكتور إبراهيم عشماوي بجلسته المنعقدة في ٢٢ مايو ٢٠٢٤ بتكليف الدكتور زكريا حمزة بمنصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبورصة السلعية – مصر؛ وذلك لما لديه من خبرات سابقة في مجال البورصات والانشطة المالية بخبرة تزيد عن ثلاثون عامًا في المؤسسات المالية، فضلا عن خبرة الطويلة في ريادة الأعمال وتعظيم الإيرادات.

كما أن له خبرت ممتدة في العديد من القطاعات والادارات المختلفة بالبورصة المصرية حيث أنه كان يرأس قطاع الإفصاح والحوكمة حتي شهر مايو ٢٠٢٤.

فضلا عن أنه كان عضو مجلس إدارة بإحدي الشركات الخاصة، بالاضافة الي عمله في احدي الشركات العاملة في مجال النقل البحري قبل انضمامه للبورصة.

وذلك إلي جانب خبرته العلمية في تدريس ماجستير إدارة الأعمال – بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

هذا وقد حصل علي بكالوريوس التجارة من جامعة الإسكندرية عام ١٩٩٣، كما حصل علي ماجيستير إدارة الأعمال (MBA)، بالإضافة إلي قرب حصولة علي درجة الدكتوراه (DBA) من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

الغرف التجارية تطالب الحكومة بإعطاء أولوية قصوى لتعميق صناعات المواد الخام

طالب محمد عطية الفيومى، أمين صندوق الاتحاد العام للغرف التجارية رئيس غرفة القليوبية التجارية- فى بيان- الحكومة بإعطاء أولوية قصوى للف تصنيع وتعميق صناعات المواد الخام الداخلة فى مختلف الصناعات المحلية، للحد من فاتورة استيراد المواد الخام، مشيراً إلى أن ذلك يعنى استقلالا للإقتصاد الوطنى وتحررا مطلقا لأى احتياج للخارج. قال: «كلما زادت نسبة المكونات المحلية فى صناعة من الصناعات، زادت قوتها وعظمت أهميتها، وارتفع حجم تأثيرها فى الاقتصاد الوطنى، موضحاً أن ارتفاع نسبة المكون المحلى فى الصناعة يعنى بطبيعة الحال ارتفاع حجم التشغيل، وزيادة فرص العمل، وخفض كبير فى الطلب على العمات الصعبة». أضاف رئيس غرفة القليوبية التجارية أن نجاح الحكومة فى هذا الملف تحديداً يحقق مكاسب كبيرة للاقتصاد الوطنى، فى مقدمتها تحقيق الاكتفاء الذاتى من مختلف السلع والمنتجات ومضاعفة الصادرات المصرية لمختلف الأسواق العالمية والعربية.

أوضح «الفيومي» أن قضية الصادرات المصرية تضع الاقتصاد المصرى على طريق حلم الـ١٠٠ مليار دولار

«الصناعات الغذائية».. في قلب الدعم الحكومي للمجالس التصديرية

رئيس الوزراء يلتقي أعضاء المجلس التصديري وغرف الصناعات الغذائية .. ويؤكد : الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة جداً والتي لديها فرص للنمو ومستعدون لتقديم أي دعم ممكن لهذا القطاع

تولي الحكومة اهتماما كبيرا لدعم التصدير بمختلف القطاعات ، وفي هذا الإطار عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، الأسبوع الماضي ، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، لقاء بأعضاء المجلس التصديري للصناعات الغذائية وغرف الصناعات الغذائية، بحضور السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، والمهندس هاني برزي، رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية، و أشرف السيد، وكيل المجلس التصديري للصناعات الغذائية، و كريم بركة، وكيل المجلس التصديري للصناعات الغذائية، و رانا جمالي، نائب رئيس غرفة الصناعات الغذائية، و محمود برزان، نائب رئيس غرفة الصناعات الغذائية.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن هذا الاجتماع يأتي في إطار الاجتماعات الدورية التي يتم عقدها مع مسئولي المجالس التصديرية المختلفة، كل على حدة، بهدف التعرف على رؤاهم ومقترحاتهم، للعمل على زيادة الصادرات المصرية، خاصة في ظل ما اتخذته الدولة أخيراً من إجراءات ساهمت بشكل واضح في تحسين الوضع الاقتصادي بشكل ملحوظ، واستقرار سوق النقد الأجنبي، وسرعة الإفراج عن البضائع ومستلزمات الإنتاج.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة جدا، والتي لديها فرص للنمو، مؤكداً أن الحكومة مستعدة لتقديم أي دعم ممكن لهذا القطاع، من أجل تحقيق مستهدفات الدولة المصرية ذات الصلة بتعظيم الصادرات.

وخلال الاجتماع، استعرض السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، جهود تنمية الصادرات الزراعية المصرية وزيادة تنافسيتها، مشيراً إلى أنه تم تحقيق إنجاز غير مسبوق في ظل ظروف عالمية استثنائية، حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية المصرية عام ٢٠٢٣ نحو ٨,٨ مليار دولار، من بينها ٣,٧ مليار دولار للصادرات الطازجة، و ٥,١ مليار دولار للصادرات المصنعة، واحتلت صادرات مصر المركز الأول عالمياً في البرتقال والفراولة المجمدة.

وفي ذات السياق، نوه وزير الزراعة إلى أن مصر نجحت عام ٢٠٢٣ في تصدير أكثر من ٤٠٠ منتج زراعي إلى أكثر من ١٦٠ دولة حول العالم، وتمكنت من النفاذ إلى ٩٣ سوقا جديدة خلال آخر ١٠ سنوات.

كما أكد السيد القصير، أن قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الواعدة، نظراً لأن مصر لديها إمكانات كبيرة في المجال الزراعي، مشيراً إلى أن الدولة لأول مرة في تاريخها صدرت العام الماضي ٧,٥ مليون طن منتجات زراعية، وبالتالي لو تم تصنيع نصف هذه الكميات سيكون هناك قيمة مضافة عالية جداً.

كما تطرق وزير الزراعة إلى الفرص الواعدة في هذا الإطار، مؤكداً أن الدولة مستمرة في تقديم كل الدعم المطلوب لهذا القطاع، مُشيراً إلى أن التصنيع الزراعي لديه فرص واسعة جدا في هذه المرحلة.

و بلغت صادرات مصر من البطاطس خلال الموسم التصديري ٢٤/٢٣ حوالي ٦٥٠ ألف طن حتى ٢٠ مايو الجاري وذلك وفقا لتقرير تلقاه السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي من سعد موسى المشرف على الحجر الزراعي المصري والعلاقات الزراعية الخارجية

وأشار التقرير، إلى أن أهم الدول المستوردة للبطاطس المصرية هي دول الاتحاد الأوروبي حوالي ٣٥٠ ألف طن وروسيا حوالي ٥٠ ألف طن والدول العربية حوالي ١٨٠ ألف طن بالإضافة إلى بعض الدولة الأخرى حوالي ٧٠ ألف طن، مشيرًا إلى أن الموسم التصديري مازال مستمرًا.

وكان السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي قد عقد اجتماعًا مؤخرًا مع قيادات الوزارة وبعض الهيئات والمؤسسات الاخرى المعنية لمتابعة إجراءات تصدير البطاطس وسبل زيادة صادرات مصر منها وذلك لدعم الاقتصاد الوطني بالاحتياطي النقدي الأجنبي.

ووجه الوزير خلال الاجتماع كافة أطراف المنظومة بالاستمرار في بذل الدور المنوط بكل منهم بشفافية ووعي وكذلك المصدرين عليهم الالتزام بالممارسات السليمة المعتمدة وفقا للاشتراطات والمواصفات الفنية للبلد المستورد والبعد عن أي ممارسات غير منضبطة قد تؤدى ليس فقط برفض شحنتهم ولكن تؤثر على مصداقية وخصوصية المنتج المصري.

من جانبه أوضح المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، أن قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الصناعية الواعدة التي تعمل الدولة على زيادة جودتها وتنافسيتها في الأسواق العالمية، مُشيراً إلى ضرورة أن تكون هناك قيمة مضافة في هذا القطاع، ومؤكداً أن الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام حقق هذا القطاع نسب تصديرية تُعد الأعلى مقارنة بالفترات السابقة.

و أشاد المهندس هاني برزي، رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية، بالزيارات التي يقوم بها رئيس مجلس الوزراء للمصانع المختلفة، مؤكداً أنها تُعد دفعة هامة ودعماً كبيراً لقطاع الصناعة، والقطاع الخاص بوجه عام.

كما استعراض المهندس هاني برزي، صادرات الصناعات الغذائية والمستهدفات خلال الفترة من ٢٠٢٤ – ٢٠٢٦، موضحاً أن إجمالي صادرات الربع الأول من عام ٢٠٢٤ بلغت ١,٦ مليار دولار بنسبة نمو ٣١٪ مقارنة بصادرات نفس الفترة من عام ٢٠٢٣ البالغة ١,٢ مليار دولار.

وتطرق "برزي" إلى رؤية المجلس فيما يتعلق بتنمية الصادرات الغذائية ٢٠٢٤ – ٢٠٢٦، والتي تضمنت تحديد مستهدفات واضحة لتطوير قطاع الصناعة وزيادة حجم الصادرات المصرية بنسبة تتراوح بين ١٥ – ٢٠ ٪ والمساهمة في خفض الفاتورة الاستيرادية للدولة المصرية، بالإضافة إلى العمل على توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية بدول الجوار.

وفيما يتعلق بتطوير منظومة المساندة التصديرية، استعرض رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية مقترحات المجلس في هذا الإطار، والتي تضمنت اقتراح المحافظة على برنامج تنمية الصادرات الحالي مع إضافة مكون خاص بتحفيز الشركات المصدرة، ومساندة جهودها في الترويج للمنتجات المصرية بالأسواق الخارجية، والتأكيد على سرعة صرف المساندة التصديرية حتى يتسنى للمصدرين الاستفادة منها.

وفيما يخص الإجراءات المطلوبة للمساهمة في تذليل العقبات التي تواجه هذا القطاع، تم اقتراح تحديد أسعار استرشادية للصادرات الغذائية وتحديدا للمنتجات الغذائية المصنعة، وتدشين حملة للتسويق للمنتجات الغذائية، بالإضافة إلى أهمية اختيار منتجات ذات أولوية مثل الفراولة المجمدة والزيتون المصنع وغيرها من المنتجات من أصل زراعي.

بعثة تجارية للأردن

كان المجلس التصديري للصناعات الغذائية، أطلق الأسبوع قبل الماضي ، بعثة تجارية ضخمة تضم ٢٨ شركة في قطاعات المواد الغذائية خلال الفترة من ١٠ وحتى ١٣ مايو، وذلك في إطار توجهات المجلس لزيادة الصادرات والتواجد في الأسواق العربية، وضمن رؤية مجلس الإدارة برئاسة هاني برزي لتوسيع رقعة تواجد المنتجات المصرية الغذائية في أسواق الدول العربية.

وأشار المجلس التصديري للصناعات الغذائية، إلى أن البعثة المصرية التقت قادة مجتمع الأعمال الأردني وعددا ضخما من كبار المستوردين في الأردن، كما تم عقد لقاءات ثنائية مع ممثلي غرفة تجارة الخليج وغرفة تجارة عمان وغرفة تجارة الأردن ونقابة تجار المواد الغذائية في الأردن من أجل النهوض بحركة التجارة الغذائية بين البلدين وزيادة الصادرات الغذائية المصرية.

وشارك في افتتاح فعاليات البعثة السفير محمد سمير سفير مصر في الأردن، والدكتور طارق الهوبي رئيس هيئة سلامة الغذاء المصرية، ومنى عبود رئيس مكتب التمثيل التجاري المصري في عمان، وعلاء الوكيل رئيس البعثة التجارية الغذائية المصرية، ومي خيري المدير التنفيذي للمجلس، وتميم الضوي نائب المدير التنفيذي للمجلس.

وقال علاء الوكيل رئيس البعثة التجارية المصرية في الأردن، إن هناك حرص كبير من المجلس التصديري للصناعات الغذائية لزيادة الصادرات إلي السوق الأردني بوصفه أحد أكبر الأسواق المستوردة أغذية من مصر، كما أنه سوق حيوي يساهم في دخول البضائع والمنتجات الغذائية المصرية إلي عدة أسواق أخرى منها فلسطين وسوريا والعراق والسعودية مما يجعل الأردن سوق يمكن أن نطلق عليه رأس حربه للانطلاق بالمنتجات إلى كافة الأسواق المجاورة.

من جانبها أكدت مي خيري المدير التنفيذي للمجلس التصديري للصناعات الغذائية، على أن السوق الأردني أحد أهم الأسواق المستهدفة بالنسبة لنا خلال السنوات الأخيرة بوصفه سوقا محوريا لعدد من الأسواق المحيطة، لذلك هذه البعثة تخدم الشركات المصرية في الوصول بإنتاجهم إلى ٥ أسواق تقريباً هي الأردن والسعودية وفلسطين والعراق وسوريا حيث تصل المنتجات الغذائية المصرية عبر السوق الأردني إلي كافة الأسواق المحيطة.

وأشادت مي خيري، بالتنسيق والتعاون بين المجلس التصديري للصناعات الغذائية ومكتب التمثيل التجاري في عمان برئاسة مني عبود من أجل الخروج بهذه البعثة على الوجه الأكمل ومساعدة الشركات في حصولها على كافة المعلومات والأرقام والإحصاءات عن السوق الأردني بشكل دقيق حتى تتمكن كل شركة من تحديد أولوياتها خلال التعامل مع المستوردين في الأردن.

وبدوره قال تميم الضوي نائب المدير التنفيذي للمجلس التصديري للصناعات الغذائية إنه تم تنظيم جولة للشركات المصرية في عدد من الأسواق الأردنية والهايبر ماركت للتعرف على إمكانيات الأسواق الغذائية وكذلك متوسط الأسعار والوقوف على أرض الواقع ومعرفة احتياجات السوق الأردني من الأغذية وكذلك معرفة احتياجات المستهلكين ومدى اقبالهم على المنتجات الغذائية المصرية.

وكشفت بيانات المجلس التصديري للصناعات الغذائية، أن السوق الأردني يأتي في المرتبة السادسة كأهم الأسواق المستوردة للأغذية المصنعة في عام ٢٠٢٣ بقيمة بلغت ١٨٦ مليون دولار وأنها تمثل ٣,٧٪ من إجمالي صادرات القطاع محققة نسبة نمو ٣٪ في القيمة مقارنة بصادرات عام ٢٠٢٢، كما بلغ عدد الشركات المصرية المصدرة ٣٧٦ شركة في عام ٢٠٢٣ من بينهم ٤٣شركة تزيد صادراتها عن مليون دولار.

اسامة السيد

في أطار السعي لنقل التكنولوجيا الحديثة إلي مصر

رئيس الوزراء يتفقد الأعمال الإنشائية لأكبر مصنع ياباني لإنتاج الضفائر الكهربائية على مستوى العالم بالعاشر من رمضان

تفقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، الأسبوع الماضي؛ بجولة للأعمال الإنشائية لأكبر مصنع لشركة «سوميتومو» العالمية لتصنيع الضفائر الكهربائية للسيارات والمركبات على مستوى العالم بمدينة العاشر من رمضان، يرافقه المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، وحسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وكان في استقبالهم دايف وايلي، العضو المنتدب، الرئيس التنفيذي لشركة «سوميتومو اليكتريك أوروبا»، وأحمد مجدي، العضو المنتدب لشركة «سوميتومو اليكتريك إيجيبت»، وميرتشا سيربو، الرئيس التنفيذي للأعمال بشركة سوميتومو، وسباستيان ريز، العضو المنتدب لشركة شنايدر اليكتريك.

وفي مستهل الجولة، جدد رئيس الوزراء التأكيد على ما يحظى به قطاع الصناعة من اهتمام من جانب مختلف أجهزة الدولة، وكذا الجهود المستمرة لإتاحة المزيد من التيسيرات والمحفزات وإزالة أي تحديات من الممكن أن تواجهه دعمًا وجذبًا لمزيد من الاستثمارات لهذا القطاع المهم، الذي يأتي كإحدى ركائز تحقيق التنمية المتكاملة، فضلا عن دوره في الوصول إلى المستهدفات الاقتصادية المرجوة.

كما أكد رئيس الوزراء الاهتمام بمختلف عمليات توطين الصناعة ونقل أحدث التكنولوجيات الفنية إلى مصر في العديد من المجالات الصنيعية، بما يسهم في إتاحة المزيد من التنافسية للمنتجات المحلية، وفتح أسواق تصديرية جديدة أمام المنتج المصري، وذلك تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، في هذا الصدد.

وخلال تجوله في أرجاء المصنع، استمع رئيس الوزراء إلى شرح من أحمد مجدي، حول نسب تقدم الأعمال الإنشائية للمصنع عقب استلام الشركة للأرض المخصصة لها بمدينة العاشر من رمضان، وذلك في مايو الماضي، وحصولها على الرخصة الذهبية لإقامة هذا المصنع.

وأضاف أحمد مجدي، أن المصنع الجديد بمدينة العاشر من رمضان، يُعد الأكبر لشركة «سوميتومو» العالمية، حيث يقام على مساحة ١٥٠ ألف م٢، ومن المتوقع أن يبدأ إنتاجه الفعلي خلال شهر أغسطس المقبل، ويضم أقساما متكاملة لصناعة الضفائر الكهربائية للسيارات، إلى جانب أكاديمية للتدريب، وكذا مركزا للأبحاث والتطوير.

كما أشار أحمد مجدي إلى أن المصنع الجديد يُعد إضافة قوية لشركة سوميتومو اليكتريك إيجيبت، جنبًا إلى جنب مع مجموعة مصانعها في مصر، والتي بلغت ٩ مصانع موزعة على ٣ محافظات (بورسعيد، العاشر من رمضان، اكتوبر)، مضيفا أن الأعمال الإنشائية بالمصنع الجديد تأتي وفقا لأحدث المواصفات العالمية فيما يتعلق بتوفير الطاقة، واستخدام الطاقة النظيفة، إلى جانب ما يتعلق بقواعد الإنتاج الذكي والمستدام، لافتا إلى أن المصنع يُعد أحد المصانع الذكية، وصديق للبيئة، ومن المخطط أن يحتوي على محطة طاقة شمسية بقدرة ٢ ميجا وات، كما أن المصنع الجديد ليس مجرد مصنع تقليدي، بل مصنع يضم العديد من الخدمات التي تقدم لأول مرة في مصر.

من جانبه، استعرض محمد همام، نائب العضو المنتدب لشركة «سوميتومو اليكتريك إيجيبت، خطط الإنتاج والتصدير لمصنع الشركة الجديد بالعاشر من رمضان، الذي من المقرر أن يوفر نحو ٣ آلاف فرصة عمل في مرحلته الأولي، و١٠ آلاف فرصة مع اكتمال مراحله خلال السنوات القليلة المقبلة، ويصدر مختلف منتجاته إلى كبرى شركات صناعة السيارات العالمية في أوروبا، بدءًا من سبتمبر المقبل، مشيرًا إلى أن الشركة استطاعت أن تصبح أكبر شركة منطقة حرة مصدرة في مصر في آخر ٣ أعوام، كما أنها تعتبر أكبر شركة يابانية/إنجليزية في مصر من حيث حجم التصدير، وعدد الوظائف المباشرة التي تتعدي ١٢ ألف وظيفة حالية قبل إضافة المصنع الجديد للمجموعة، مضيفًا أنه من المتوقع أن يصل حجم الصادرات إلى حوالي نصف مليار يورو سنويًا.

وشملت جولة رئيس الوزراء، في أرجاء المصنع، تفقد مبني أكاديمية سوميتومو إيجيبت للتدريب، حيث اطلع على ما ستوفره الأكاديمية من برامج تدريبية مختلف، وفى هذا الصدد أشار المهندس/ أحمد مجدي إلى أن من بين ما يُميز المصنع الجديد بمدينة العاشر من رمضان عن باقي المصانع الأخرى، هو وجود مثل هذه الأكاديمية التي يتم إنشاؤها لأول مرة، إلى جانب مدارس سوميتومو الفنية في كل من بورسعيد و٦ أكتوبر، مضيفًا: من شأنها أن تسهم في تصدير المحتوى التدريبي الخاص بها إلى العالم كله، وهو ما يعطي القدرة للشركة على تصدير المنتج وتصدير التدريب أيضا.

نيفين يوسف

تعاون بين الجايكا اليابانية وجهاز تنمية المشروعات لتطوير المشروعات الصناعية في مصر

استقبل باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات وفد رفيع المستوى من هيئة التعاون الدولي اليابانية (الجايكا) والسفارة اليابانية في مصر بمقر الجهاز حيث رأس الوفد الياباني السيد كاتو كين رئيس مكتب هيئة التعاون الدولي اليابانية في مصر بحس بيان الجهاز أمس.

جاء الاجتماع لاستعراض النتائج التي وصل إليها التعاون بين الجهاز والجايكا في تنفيذ مشروع "تحسين تنافسية المشروعات من خلال خدمات تطوير الأعمال" لتعزيز وتطوير قدرات المشروعات الصناعية في مصر ودعمها وتطويرها لزيادة انتاجيتها وإتاحة الفرصة أمامها للوصول إلى التنافس في الأسواق الخارجية وتغطية الاحتياجات المحلية.

وأكد رحمي حرص الجهاز على تفعيل مختلف سبل التعاون مع شركاء التنمية من الهيئات الدولية الكبرى، لتبادل الخبرات في مجالات دعم وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، خاصة الصناعية منها للعمل على خفض الواردات والحد من الانفاق الدولاري والعمل على تعزيز الصادرات من ناحية ومساعدة هذه المشروعات على التوسع مما يسمح لها باستيعاب المزيد من فرص العمل وذلك بما يتفق مع خطة الدولة وتوجيهات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الجهاز لتشجيع المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة للعمل على تلبية احتياجات السوق المحلي وتطوير هذه المشروعات لتتمكن من الوصول للأسواق العالمية.

وأوضح رحمي أن المشروع الذي ينفذه الجهاز بالتعاون مع الجايكا يمتد لمدة عامين تتركز فيها الخدمات على تحسين القدرة التنافسية لعدد من المشروعات المتوسطة والصغيرة العاملة في قطاع البلاستيك بالمجمع الصناعي بمنطقة مرغم بالإسكندرية، وكذلك قطاع التصنيع الغذائي بالمنيا، حيث يعمل فريق من الخبراء اليابانيين ومسئولي جهاز تنمية المشروعات بمحافظتي الإسكندرية والمنيا والمكتب الرئيسي وعدد من الخبراء المصريين على قياس وتحسين إنتاجية وكفاءة المشروعات المشاركة من القطاعين المستهدفين ووضع خطة عمل لهذه المشروعات وتقديم خدمات تطوير الأعمال لرفع كفاءتها وزيادة قدراتها التنافسية.

وأوضح الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات أنه تم الانتهاء من المرحلة الأولى الخاصة بتشخيص احتياجات عدد (٢٠ مشروع) والتي تمت على مدار ٤٥ يوما من خلال عدد من الزيارات التي تم تنظيمها من خلال فريق عمل المشروع من الجهاز مع الخبراء اليابانيين وممثلي مكتب الجايكا بمصر.

أعرب كاتو كين، رئيس مكتب هيئة التعاون الدولي اليابانية في مصر، عن تقديره لدور الجهاز في دعم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر.

سيد الجارحي

«التنمية الصناعية» و اليونيدو يتفقان علي الترويج لمفهوم المناطق الصناعية الصديقة للبيئة

شاركت الدكتورة ناهد يوسف، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رأس فريق عمل من الهيئة بمنتدى المناطق الصناعية الصديقة للبيئة لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة في مصر، والذى نظمته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالشراكة مع وزارة التجارة والصناعة، للترويج لمفهوم المناطق الصناعية الصديقة للبيئة ودوره في تحسين العملية الصناعية. يأتى المنتدى في إطار تنفيذ البرنامج العالمي للمناطق الصناعية الصديقة للبيئة «GEIPP» برعاية وزارة التجارة والصناعة.

أشارت يوسف في كلمتها إلى أهمية تبنى نماذج متنوعة تسهم في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة، بما في ذلك ضرورة التعامل مع التحديات البيئية المتزايدة؛ كاشفة عن أن مصر بكل ما تمتلكه من موارد طبيعية وطاقات بشرية متميزة تقف على أعتاب فرصة ذهبية لريادة هذا التحول الصناعي الأخضر، بما يتماشى مع سياسة الحكومة فيما يتعلق بالحد من الآثار السلبية للقطاع الصناعي على البيئة، مؤكدةً على أن التوجه نحو المناطق الصناعية الصديقة للبيئة أصبحت خطوة بالغة الأهمية في مسيرة التنمية المستدامة، كونها تمثل نموذج للتوازن بين التنمية الصناعية والحفاظ على البيئة.

أوضحت أن الهيئة من خلال المناطق الصناعية الصديقة للبيئة تهدف إلى تبنى تقنيات تكنولوجية حديثة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وإعادة استخدام المخلفات بشكل صحيح وخفض الانبعاثات وتحسين جودة الهواء، وتشجع على استخدام التكنولوجيا الحديثة للحفاظ على البيئة في إطار النمو الاقتصادى والتطور الصناعي المستهدف.

أشارت يوسف إلى أن الهيئة بما تمتلكه من خبرات مكتسبة في مجال المناطق الصناعية كانت الشريك الرئيسي لبرنامج المناطق الصناعية الصديقة للبيئة الذى تنفذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مصر، بتمويل من أمانة الحكومة السويسرية للشئون الاقتصادية وبالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، لصياغة الإجراءات التي تمهد الطريق لوضع السياسات الملائمة التي تدعم التوسع في التحول نحو المناطق الصناعية الصديقة للبيئة، وبالتعاون مع الشركاء الحكوميين من أجل توفير بيئة صحية للأجيال الحاضرة والقادمة وفتح الأبواب أمام الاستثمار الصناعي الأخضر.

السلع التموينية تعلن مناقصة لتوريد ٥٠ ألف طن من سكر القصب الخام

أعلنت الهيئة العامة للسلع التموينية عن ممارسة لتوريد كمية بحد أدنى ٥٠ ألف طن من سكر القصب الخام من (أي منشأ) لصالح الشركة القابضة للصناعات الغذائية ويمثلها شركة السكر والصناعات التكاملية (الجهة المستلمة).. وقالت الهيئة في بيان ، إن ذلك بفترات وصول خلال من ١ - ١٥ سبتمبر ٢٠٢٤، و/أو من ١٥ - ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤، و/أو من ١ - ١٥ اكتوبر ٢٠٢٤، و/أو ١٥ - ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤، وذلك بالسداد : At Sight.

وذكرت، أنه يتم تقديم أسعار العروض على أساس CIF free out بالجنيه المصري أو بالدولار الأمريكي، على أن يكون تقديم العروض الفنية والمالية يوم السبت الموافق ٢٥ مايو ٢٠٢٤ بمقر الهيئة العامة للسلع التموينية بالعاصمة الإدارية.

رئيس «ايتيدا»: نستعد لطرح أول جهاز راوتر محلي الصنع قبل نهاية العام الجاري

أكد المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، أن نهاية العام الجاري من المتوقع أن يشهد تقديم الشركات المصرية التي وقع عليها الترسية لتصنيع أول أجهزة اتصالات طرفية مصرية (راوتر) داعمة للإنترنت الأرضي فائق السرعة، التصميمات النهائية لها تمهيدا لاطلاق التصنيع وطرحه في السوق المحلي.

جاء ذلك خلال اجتماع لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النواب برئاسة النائب أحمد بدوي، لـ موازنة هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) للعام المالي الجديد ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

وأضاف "الظاهر" أن "إيتيدا" كانت قد أطلقت مبادرة مع الشركة المصرية للاتصالات العام الماضي، لتشجيع الشركات المصرية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات علي تصنيع أول راوتر في مصر، وتم الترسية علي ٣ شركات مصرية، تعمل حاليا علي التنفيذ والتصميم.

وأكد "الظاهر" اهتمام الدولة المصرية بصناعة التعهيد وتشجيعها التي تدعم بدورها خلق فرص عمل للشباب، مشيرا إلي أن العام الماضي شهد جذب نحو ٤٤ شركة، بعضها شركات جديدة وبعضها ممن يرغب التوسع في مجال التعهيد بمصر، وتم توفير نحو ١٧ ألف فرصة عمل للشباب

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

التقارير المضللة للإعلام الغربي عن دور القاهرة تبث سموم العداء المستتر

هيستيريا نيرون تل أبيب ومؤامرات عجوز واشنطن لن تتوقف وستبقي مصر فوق الجميع

التحريض الصهيوني والأمريكي لوسائل إعلام تابعة لهم يكشف عن العجز عن مواجهة مواقف القيادة المصرية الحاسمة والقوية

تصاب سلطات الاحتلال الصهيوني بالهيستريا، وترغي وتزبد من أي رد فعل او تحرك تقوم به أي دولة لإدانة جرائم الاحتلال، او الاعتراف بالدولة الفلسطينية ، وذلك علي الرغم من ضخامة الآلة العسكرية الإسرائيلية، والواقع ان التسريبات والتقارير المغسولة والكاذبة ضد مصر، تعكس عجزا عن مواجهة مواقف مصرية حاسمة ومواجهة محسوبة ومحترفة، وترتبط بالقانون الدولة وإدانة الاحتلال، أمام العالم ومحكمة العدل الدولية.

والمفارقة ان هذه الهيستريا الإسرائيلية تتسع لتشمل كل دولة أو مسئول يدين جرائم إسرائيل الظاهرة والمشهودة أمام العالم، وتشمل ردود أفعال العالم الدعاوى المرفوعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، سواء امام محكمة العدل الدولية او قرارات الجنائية الدولية بالقبض على عدد من المتهمين بالقتل في فلسطين من قادة إسرائيل.

انعقاد محكمة العدل الدولية، يوم الجمعة الماضية ، لإصدار حكمها بشأن تدابير الطوارئ في قضية الإبادة الجماعية التي ترتكبها اسرائيل في قطاع غزة ، وذلك بطلب من جنوب أفريقيا ، أصاب حكومة الاحتلال بهستيريا دفعتها لمهاجمة كل من ينتقد العدوان، كما تردد حكومة الاحتلال الأكاذيب في مواجهة الاتهامات الموثقة، والتي تثبت شن حرب إبادة ضد الفلسطينيين في غزة والأراضي الفلسطينية، وتعرضت محكمة العدل الدولية نفسها للهجوم وضغوط أمريكية لعدم نظر الدعوى، في محاولة لوقف عرض الجرائم الدامغة التي يرتكبها جيش الاحتلال.

الولايات المتحدة مارست ضغوطا على محكمة العدل الدولية ثم الجنائية، اما الاحتلال فقد بدأ عمليات عداء وعقوبات ضد كل من يعلن تأييد قيام الدولة الفلسطينية، او يدعم جهود مواجهة الإبادة في غزة، فقد تتالت عمليات الاعتراف بالدولة الفلسطينية من كثير من دول العالم بشكل يضاعف من فرصة قيام الدولة الفلسطينية بما يحمله من انعكاسات على القضية وعلى وضع الاحتلال الإسرائيلي.

فقد أعلنت كل من إيرلندا وإسبانيا والنروج الاعتراف بدولة فلسطينية "مستقلة"، في خطوة قد تتخذها عدة دول أوروبية مثل سلوفينيا ومالطا لتعزيز الاعتراف بدولة فلسطين على الساحة الدولية.

و هددت إسرائيل بعقاب الدول التي اعترف بالدولة الفلسطينية واعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية إن علاقات إسرائيل مع النروج وإيرلندا وإسبانيا ستواجه "عواقب وخيمة" بعد أن قررت حكوماتها الاعتراف بدولة فلسطين وقالت في بيان بعد أن مسؤولا كبيرا عقد اجتماعا مع سفراء الدول الثلاث "لتوبيخهم" على الخطوة التي أعلنتها دولهم. والواقع ان دول متنوعة ردت على الصف الإسرائيلي بقطع علاقاتها او تجاهل رد الفعل ومعاملة الاحتلال بالمثل.

وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس هاجم إيرلندا بعد إعلانها الاعتراف بدولة فلسطين، معتبرا أن خطوتها هذه "مكافأة على الإرهاب" ، لكن مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، رد مؤكدا إن السلطة الفلسطينية ليست حماس، بل على العكس من ذلك فهما على خلاف عميق، و أن الاتحاد الأوروبي تحدث بالفعل ومول واجتمع مع السلطة الفلسطينية ، و استطرد مسئول الاتحاد الأوربي "في كل مرة يتخذ فيها أحد قرارا بدعم دولة فلسطينية. يكون رد فعل إسرائيل تحويل الأمر إلى معاداة للسامية.

الواقع ان الحرب على غزة تتفاعل بشكل مختلف وتنتج تحولات تختلف ربما عن السابق، فيما يتعلق بمواجهة السياسات الإسرائيلية، ابرز التحولات هو محاسبة إسرائيل لأول مرة أمام محكمة العدل الدولية، وخروج مظاهرات في عشرات الجامعات الأمريكية وتعالي الأصوات الداعمة للحقوق الفلسطينية من جهات كانت في السابق محسوبة على الداعمين لإسرائيل.

كل هذا يضاعف من غضب إسرائيل وتصريحاتها وسياساتها التي تتسم بالعصبية، و تفتقد الى المنطق، وقد وجهت تل أبيب الغضب الى المانيا بسبب تصريح عن اعتقال بنيامين نتنياهو حيث قال المستشار الألماني أولاف شولتس، إنه يتوقع أن تعتبر المحكمة الجنائية الدولية ان إسرائيل لديها سلطة قضائية مستقلة عند اتخاذ قرار بشأن أمر اعتقال محتمل لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، مشيرا الى ان التسوية عبر المفاوضات يتعين أن تأتي قبل الاعتراف الرمزي بسلطة فلسطينية، وبحسب "تايمز أو إسرائيل"، انتقدت إسرائيل بيانا سابقا صدر عن مكتب المستشار الألماني أولاف شولتس قال فيه إن برلين ستعتقل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إذا أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحقه، وعندما سُئل عما إذا كانت برلين ستنفذ أمر اعتقال محتمل من المحكمة الجنائية الدولية، أجاب المتحدث الألماني شتيفن هيبستريت: "بالطبع. نعم، نحن نلتزم بالقانون.

بالطبع أثار التصريح غضبا إسرائيلية كما هي العادة خاصة تجاه ألمانيا، حيث شجب سفير إسرائيل لدى ألمانيا، رون بروسور البيان في منشور على موقع "إكس" قائلا: "هذا أمر شائن"، فيما قال المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية أفي هايمان لشبكة "فوكس نيوز": "يحتاج الكثيرون في العالم إلى التحقق من بوصلتهم الأخلاقية وأن يكونوا على الجانب الصحيح من التاريخ".

لكن حديث متحدث حكومة إسرائيل عن " الأخلاق" بدا مضحكا، لكونه يصدر من حكومة وكيان متهمين بالقتل العمد والتجويع والإبادة والعنصرية والتصفية العرقية.

فإسرائيل ربما تكون بحاجة الى معاداة العالم كله، او اغلب دوله، في حال اتسعت دوائر الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية، او تدعم دعاوى اتهامات إسرائيل بالإبادة والقتل العمد امام العدل الدولية والجنائية.

تواطؤ إعلام الغرب

خلال الأسبوع الماضي فوجئنا بأكاذيب تسوقها إسرائيل وترددها شبكة CNN حول الدور المصري في المفاوضات والقضية الفلسطينية، وعلى الفور ردت الهيئة العام للاستعلامات بالأدلة والبيانات والقرائن على الادعاءات والتقارير المزيفة التي نشرتها شبكة CNN وتضمنت معلومات وشائعات مغلوط الدور المصري في المفاوضات، ومسئولية إسرائيل عن إفشال الهدنة والسير في حرب بلا أفق تعرض الإقليم كله لحريق.

مزاعم شبكة CNN ماتزال تتفاعل وتضاعف من مأزق بنيامين نتنياهو وحكومته المتطرفة، وتكشف عن تراكمات الفشل العميق، في الحرب وأيضا في تحقيق أي مكاسب بجانب الفشل في إنهاء حرب بلا أفق، تضاعف من فضائح الاحتلال بقتل المزيد من الأطفال والنساء المدنيين.

ومن الواضح بالتأكيد أن هناك تواطؤ بين CNN وأطراف إسرائيلية متطرفة او حتى داخل الإدارة الأمريكية تسعى للانتقام من مصر للثقة بانها الطرف الأهم والأكبر، في بذل الجهود تجاه القضية الفلسطينية، والوسيط الذى لا غنى عنه لإحلال السلام، وتحتار أطراف التطرف من تعامل مصر باحترافية وامتلاك قدرة على كشف المناورات وإفساد المخططات بداية من التهجير والتصفية وصولا الى وضع الاحتلال أمام مسئولياته ومواجهته بعد احتلال الجانب الفلسطيني من معبر رفح، وأيضا المواجهة الكبرى مع قوات الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية. السوابق والتفاصيل تؤكد ان مصر على مدى عقود وخلال السنوات الأخيرة هي التي قدمت المبادرات لوقف الحرب، وبالتالي فإن تقارير CNN كلام فارغ يفتقر للعقل والمنطق، وبالرغم من موقف مصر الداعم للقضية الفلسطينية، إلا أنها وسيط نزيه، هدفه تحقيق السلام والاستقرار ووقف الحرب، مع ضمان حقوق الفلسطينيين.

القاهرة تمتلك خبرة في إدارة هذه المفاوضات، و تطلع كل الأطراف على كافة تفاصيل أولا بأول، أي اتفاقات وهو امر تفعله مصر ومؤسساتها واشخاصها باحترافية، على مدى سنوات ولا يمكن ان يكون ما رددته الشبكة الامريكية منطقيا، لكنه نوع من الانتقام والتواطؤ من الأطراف التي افشلت الاتفاقات لأهداف مختلفة ، واكتشفت زيف الأوهام حول استمرار الحرب.

وفي المقابل فإن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو لا يريد أن يتحمل نتيجة إفشال الهدنة التي كادت تنجح، لولا اطماعه وانتهازية التي ثبت خطأها خاصة وأن الهدنة الوحيدة التي نجحت كانت بتدخل وصياغات مصرية، وقبلها في كل الحروب السابقة كانت التوافق يتم برعاية وصياغة مصرية تراعى كل الأطراف مع التأكيد على حفظ امنها القومي .

بجانب أن نتنياهو واطراف الاحتلال وأيضا اطراف أمريكية تعجز عن العثور على أي ثغرة في الموقف المصري، وتلجأ الى الشائعات والمصادر الوهمية مثلما تفعل شبكة CNN ، قبل ذلك رددت مصادر مجهلة مزاعم ساذجة حول تهريب أسلحة للمقاومة ، فضحتها تقارير منشورة في الصحافة الإسرائيلية والأمريكية عن سرقات متهم بها قيادات بجيش الاحتلال ، نفس الأمر مع مزاعم عن معبر رفح الذى اغلقته إسرائيل من الجانب الفلسطيني، ومؤخرا احتلته ، وهو ما دفع مصر لإعلان رفض التنسيق مع الاحتلال ، وحسب ما اعلنه ضياء رشوان رئيس الهيئة العامة للاستعلامات بان مصر ترفض التنسيق مع قوة الاحتلال في المعبر وان الاحتلال مسئول عن الحصار والتجويع والقتل المتعمد بالجوع ومنع الغذاء والدواء عن أهالي غزة، بما يحمل الاحتلال المسئولية ويسقط مزاعم نافهة بمسئولية مصر.

والواقع أن محاولات الاحتلال او تواطؤ شبكة CNN سببه ان مصر أكبر دولة تقدم دورًا مهما وخطيرًا ودقيقا لصالح القضية الفلسطينية من جهة ووسيط نزيه من جهة أخرى هي التي قدمت كل المبادرات السابقة لوقف الحرب على مدى السنوات الماضية وترعى الوحدة والمصالحة الفلسطينية، وتتعامل بحسم وخطوط حمراء ضد التهجير وضد تصفية القضية الفلسطينية، وتمتلك قنوات مع كافة الأطراف من خلال فتح العديد من القنوات بتوازن شديد، وهي الأقدر على امتلاك مفاتيح وتقديم هدنة لوقف إطلاق النار وبالتالي تتعرض للشائعات ومحاولات تشويه دورها لكن هذه المحاولات فاشلة لأن مصر تحظى بثقة في مساعيها وأيضا عندما تحمل نتنياهو المسؤولية كاملة كقوة احتلال مسؤول عن إطعام المدنيين وإدخال المساعدات، وهو فضح للسياسة الإسرائيلية، وبالتالي فأكاذيب شبكة CNN ونتنياهو تأكيد على فشل حكومة الاحتلال سياسيا وعسكريا.

وتكشفت نواياها أمام العالم بالسعي الى إبادة وقتل جميع الفلسطينيين، ورفض إقامة الدولة الفلسطينية وهو ما ترفضه مصر وتتصدى له بخطوط حمراء انها لن تسمح بهذا المخطط ولن يسمح به أيضا الضمير العالمي.

مصر موقفها واضح جدا في الدفاع عن القضية الفلسطينية، وأيضا وسيط نزيه لديه القدرة على طرح وفتح قنوات مع الأطراف المختلفة، كلما وجدت إسرائيل نفسها في مأزق وأنها أصبحت عالقة في هذه الحرب التي باتت بلا أفق تحاول البحث عن شماعات تعلق عليها فشلها.

ومعروف أن مصر بذلت وماتزال كل الجهود للتوصل إلي الهدنة الإنسانية طوال الشهور السابقة ونجحت في الهدنة الأولى والوحيدة، وكادت تنجح هذه المرة لولا غرور الأطراف المتطرفة في حكومة نتنياهو، المسئول الأول عن عدم نجاح مفاوضات التهدئة ، وبالتالي فإن نتنياهو المسئول الأول عن تعثر الهدنة، ومن المثير للسخرية محاولة تعليق الأمر في شماعات أخرى غير الاحتلال وحكومته المتطرفة، التي تحاول التهرب من التزاماتها وإلقاء التبعات علي مصر وهي الطرف الأكبر الذى يبذل جهدا مستمرا لإحلال السلام وانهاء مأساة الشعب الفلسطيني في غزة.

وكالعادة يحاول نتنياهو الكذب للبحث عن شماعة يلعق عليها فشله، وتصدير ازمته التي تقسم حكومته ، والمفارقة المثيرة ان تتورط قناة أمريكية هي CNN ، في ترويج هذا الكذب واختلاق سيناريوهات من خلال شائعات من دون مصادر او الاستناد الى مصادر مجهولة، لا تصلح في مثل هذه التقارير او في التعامل مع حدث مهم مثل الحرب، وتفقد القناة الأمريكية المزيد من مصداقيتها، مثلما سبق وتورطت في نشر تقرير مزيف في بداية الحرب، عندما نقلت عن مصادر مجهلة تقارير عن تورط المقاومة في اختطاف أطفال وهو امر اعتذرت عنه.

وقد سبق وحاولت حكومة الاحتلال الزعم بأن المعابر وإغلاقها ليست مسئوليتهم، وهو ما تنفيه التقارير والصور والفيديوهات والأقمار الصناعية، وكل الشهادات والبينات والقرائن. ويحاول الاحتلال التهرب من اتخاذ القرارات المطلوبة بتسريبات واكاذيب مرة ضد قطر ومرات ضد مصر والهدف الهروب من المسئولية. بالرغم من ان مصر هي الطرف الأكثر امتلاكا لمفاتيح الملفات، وتسعى لوقف الحرب بناء على طلبات والحاح من قبل الأطراف المختلفة، بما تمتله من خبرة وقدرة واحترافية في إدارة مثل هذه المفاوضات الصعبة.

وبالتالي فإن السبب في استمرار الحرب وعدم نجاح الوساطة هو نتنياهو، ومن المثير لجوء بعض وسائل الإعلام لمصادر تزعم انها مطلعة، والاصح ان تسميها مصادر كاذبة، ولو كانت تسعى لحفظ مصداقيتها عليها ان تنسبها لمصادر أمريكية او إسرائيلية بدلا من المصادر المختلقة. ولا يليق الزج بأسماء لشخصيات مصرية بذلت وماتزال جهودا ضخمة للتوصل الى وقف إطلاق نار.

لقد كانت مصر هي أول من قدم رؤية متكاملة لوقف الحرب في جولات وقنوات بين باريس والدوحة وتل أبيب والقاهرة ، وهى التي نجحت على مدى المرات السابقة في وقف الحرب، وتعرف كيف تضبط كل حرف بالتشاور مع كافة الأطراف وبموافقتهم، وبالتالي فهي وسيط نزيه بالرغم من موقف واضح لمساندة الفلسطينيين، وانهاء كارثة على كل المستويات، وكل هذا مع تمسكها بموقف حاسم، في تحميل الاحتلال المسئولية عن حصار وإبادة الفلسطينيين، وخطوطها الحمراء والدولة الفلسطينية، وهو ما يصيب الحكومة المتطرف بالهستيريا ويدفعها للكذب، وتوظيف إعلام المصادر الكاذبة.

وتعد مصر أحد أبرز الدول الداعمة للسلام والاستقرار وعملت خلال الفترة الماضية على نزع فتيل الأزمة، وعملت منذ اللحظة الأولى لصالح التخفيف عن الشعب الفلسطيني وهو شرف لا نخفيه أبدا مع استمرار جرائم الإبادة الجماعية التى ترتكبها حكومة المتطرفين بقيادة بنيامين نتنياهو.

حتي محكمة العدل الدولية لم تسلم من ضغوط أمريكا من أجل عيون ربيبتها المدللة إسرائيل .. وموقف جنوب أفريقيا والدعم المصري يحسمان الموقف

يجب أن تعلم الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الاحتلال الإسرائيلي أن دول المنطقة وفي القلب منها مصر لن يقبلوا بفرض واقع سيأسى وعسكري جديد فى الإقليم خاصة داخل فلسطين